

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين

إعداد

جاسر محمد سعيد الخليل

إشراف

أ.د. باسم مكحول

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2004

أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين

إعداد : جاسر محمد سعيد الخليل

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2004/8/14 وأجيزت.

التوقيع



أعضاء اللجنة

1. الأستاذ الدكتور باسم مكحول

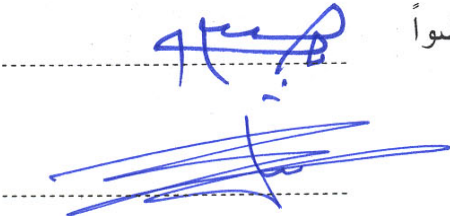
أستاذ الاقتصاد بجامعة النجاح الوطنية - مشرفاً ورئيساً

2. الدكتور ماجد صبيح

أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة القدس المفتوحة - عضواً

3. الدكتور محمود أبو الرب

أستاذ الاقتصاد بجامعة النجاح الوطنية - عضواً



إهداء

إلى من علمتنا دماؤهم معنى الوفاء، ومن جعلوا من قضبان السجن
رسالة حرية إلى شهداء وأسرى مسيرة الاستقلال والبناء
والنصر

شكر وتقدير

لا يسعني سوى التقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي الدكتور باسم مكحول الذي شرفني بإشرافه وتوجيهاته لإنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة النجاح الوطنية، وتحديداً أساتذتي في برنامج ماجستير إدارة السياسات الاقتصادية، وإلى سلطة النقد الفلسطينية التي تشرفت بالعمل إلى جانب كوادرها وخبرائها الأجانب المقيمين في برنامج المساعدات الفنية الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبخاصة السيد جيّ دودين والسيدة بربرا كامينسكي والسيد تيري بلاك مما أكسبني معرفة وخبرة، كان لهم ولدعمهم وتشجيعهم الكبير الفضل في إنجاز هذا العمل.

وكل الشكر والتقدير لزوجتي وابنتي اللتان وقفتا إلى جانبي متحملتان انشغالي الطويل عنهما أثناء إعدادي لهذه الدراسة.

الباحث

جاسر الخليل

أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين

إعداد

جاسر محمد سعيد الخليل

إشراف

أ.د. باسم مكحول

الملخص

يستهدف هذا البحث دراسة السياسة الائتمانية وعلاقتها بالاستثمار الخاص في فلسطين، وتأثيرها على مستوى تطوره واتجاهاته، وبصفة أساسية تحاول هذه الدراسة في سعيها لإثبات فرضية تأثير السياسة الائتمانية للبنوك التجارية على الاستثمار الخاص في فلسطين من خلال الاجابة على التساؤلات التالية:

• ما مفهوم ومحددات وأركان السياسة الائتمانية ودورها في إدارة المخاطر وتأثير ذلك على الأداء المصرفي؟

• ما أهم محددات العرض والطلب على الائتمان المصرفي بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص؟

• ما دور سياسة المصارف التجارية الائتمانية في فلسطين في تدعيم وتوجيه الاستثمارات الخاصة؟

• ما محددات وأشكال العلاقات والارتباط مع الاستثمار وكيف يمكن قياسها؟

• ما النماذج الرياضية والقياسية التحليلية المستخدمة في دراسة وتحليل هذه العلاقة؟ وما إمكانيات تطبيقها على الواقع الفلسطيني؟

- إلى أي مدى تسهم هذه السياسة في تحديد مستوى الاستثمار الخاص والتأثير في تركزاته وهيكلته؟

- ما سبل تدعيم الجوانب الإيجابية ووضع السياسات التصحيحية ودراسة البدائل؟

أعتمدت الدراسة على أسلوب البحث والتحليل المكتبي المرتكز على التقارير الدورية التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية، إضافة إلى الإحصاءات الرسمية التي يصدرها جهاز الإحصاء المركزي ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ومنشورات UNDP وصندوق النقد العربي، وتحليل مضمون التشريعات والنظم والتعليمات التي أصدرتها سلطة النقد الفلسطينية والجهات ذات العلاقة في مراقبة وضبط سياسات ومخاطر الائتمان التي ينعكس تأثيرها بالتالي على كمية الطلب والعرض من التسهيلات الائتمانية، وإلى جانب التحليل الوصفي اعتمدت الدراسة على أسلوب مقارنة المتوسطات وأسلوب تحليل المرونة وكل من نموذج الانحدار البسيط والمتعدد ونموذج سببية كرانجر، حيث أستخدم في تطبيق هذه النماذج برنامج التحليل الإحصائي SPSS وبرنامج التحليل القياسي SHAZAM.

خلص البحث إلى أهمية التركيز على توجيه الجهود نحو تنمية محفزات الطلب على الاستثمار من خلال تدعيم البيئة والبنية التحتية الاستثمارية، جنباً إلى جنب مع زيادة التسهيلات المترافقة مع تفعيل السياسات الائتمانية بما يتيح التخصيص والاستخدام الأمثلين للمصادر المالية التي يتحكم بها الجهاز المصرفي في تعزيز الاستثمار الخاص، نظراً لوجود تغذية مرتدة بينهما. فمن الواضح أن دور السياسة الائتمانية في تحفيز الاستثمار سيبقى مرهوناً بالضغوطات والعوامل العديدة التي تتحكم بالبيئة الاستثمارية في فلسطين، والتي تعمل على الحد من تأثيره ودوره في هذا المجال، وعلى العكس فإن دوره حسبما أشار التحليل وصل في بعض الأحيان إلى حد الدور السلبي، مما أثر على مساره الحيوي ودوره في تمويل وتحريك العملية الاستثمارية، كون هذا القطاع الآن مثقل بالسيولة، بل أصبح وسيطاً لتسرب المدخرات الوطنية إلى الخارج، في ظل عدم كفاية السبل الكفيلة بتحويله نحو سياسات التمويل متوسطة وطويلة الأجل وعدم إرتقاء

القطاع المصرفي الى المستوى المطلوب في تحمل مسؤولياته الاقتصادية-الاجتماعية، لعدم
إيلاء النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمار والمشاريع المحلية الالهية المطلوبة ضمن أولويات
سياسته الائتمانية.

جدول المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	أهداء
	شكر وتقدير
	الملخص
	قائمة المحتويات
1	المقدمة
	الباب الأول
8	الواقع الاقتصادي وتطور الجهاز المصرفي الفلسطيني
8	الفصل الأول: أبرز ملامح ومؤشرات الاقتصاد الفلسطيني
8	1. مقدمة
9	2. المؤشرات الاقتصادية
9	1.2: معدلات الناتج القومي والناتج المحلي بالاسعار الحقيقية
10	2. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الحقيقية
12	3. الاستهلاك والاستثمار
13	4. الميزان التجاري
14	5. التضخم
14	6. الموازنة العامة
15	7. المساعدات الأجنبية والدين العام
15	8. مؤشرات العمالة والسكان
17	الفصل الثاني: تطور الجهاز المصرفي في فلسطين 1967-2002
20	الجهاز المصرفي الفلسطيني في فترة ما بعد 1993
21	هيكلية القطاع المصرفي في فلسطين

رقم الصفحة	الموضوع
	الباب الثاني
28	سياسة المصارف الائتمانية وواقعها في فلسطين
28	الفصل الأول: مفهوم وإطار السياسة الائتمانية
32	الفصل الثاني: أركان السياسة الائتمانية
39	الفصل الثالث: السياسة الائتمانية ودورها في إدارة مخاطر الائتمان وتأثير ذلك على الأداء المصرفي
45	الفصل الرابع: العلاقة والارتباط بين السياسة الائتمانية والاستثمار
56	الفصل الخامس: محددات العرض والطلب على الائتمان المصرفي
56	القسم الأول: محددات الطلب على الائتمان المصرفي
58	أولاً : المحددات الموضوعية
58	1. أسعار الفائدة المصرفية
59	1-1: المرونة السعرية للطلب على الائتمان المصرفي
63	1-2: أثر تغييرات أسعار الفائدة على التنمية الاقتصادية
64	2. العائد على بدائل الائتمان المصرفي
71	3. الدخل
73	4. مقومات البيئة الاستثمارية
78	ثانياً: المحددات الذاتية والاعتبارية
78	ثالثاً: محددات الطلب على المستوى الجزئي
81	رابعاً: محددات الطلب على مستوى الاقتصاد الكلي
83	خامساً: عنصر التوقعات
85	القسم الثاني: محددات عرض الائتمان المصرفي
87	أولاً: ضوابط الائتمان الخارجية
91	أ. وسائل الرقابة الكمية
94	ب. وسائل الرقابة النوعية

رقم الصفحة	الموضوع
96	ثانياً: ضوابط الائتمان الداخلية
98	ثالثاً: إدارة الائتمان المصرفي والقوه الايرادية
101	الفصل السادس: واقع واتجاهات سياسة المصارف التجارية الائتمانية في فلسطين
102	أولاً: حجم وهيكلية الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين
104	1. الأهمية النسبية للودائع في تركيبة جانب المطلوبات في ميزانية المصارف العاملة في فلسطين المجمع.
107	2. حجم وتوزيع الودائع وأهميتها النسبية حسب أنواع الودائع في الضفة الغربية وقطاع غزة.
109	3. تركيبة ودائع العملاء المقيمين وتوزيعها النسبي.
110	4. المطلوبات الأجنبية وتوزيعها النسبي
112	5. الأهمية النسبية لتركيب الودائع وتوزيعها حسب نوع الوديعة والعملية واتجاهات تطورها.
115	6. تأثير الاجراءات الاسرائيلية الهادفة لقمع الانتفاضة على حجم وتركيب ودائع المصارف العاملة في فلسطين.
118	ثانياً: حجم وهيكلية توزيع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف العاملة في فلسطين
119	1. الاتجاهات والأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية في تركيبة جانب الأصول في الميزانية المجمع للمصارف العاملة في فلسطين.
121	2. حجم وتوزيع التسهيلات الائتمانية وأهميتها النسبية حسب أنواع التسهيلات الائتمانية وبالعملات المختلفة.
125	3. توزيع واتجاهات التسهيلات الائتمانية وأهميتها النسبية حسب القطاعات الاقتصادية.
131	4. توزيع واتجاهات التسهيلات الائتمانية وأهميتها النسبية حسب الجهة الممنوح لها

رقم الصفحة	الموضوع
132	5. توزيع الموجودات الأجنبية وأهميتها النسبية.
133	6. تأثير الاجراءات الاسرائيلية الهادفة لقمع الانتفاضة على حجم وتركيبه التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف العاملة في فلسطين.
137	مستوى أداء السياسة الائتمانية في فلسطين مقارنة ببعض الدول العربية
139	السياسة الائتمانية والضوابط التي تحكم أداء الجهاز المصرفي في فلسطين
	الباب الثالث
155	قياس وتحليل تأثير سياسة المصارف التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين
155	منهجية الاقتصاد القياسي
158	النماذج المستخدمة والنتائج التي تم التوصل لها
158	1. نماذج تحليل الانحدار والاتجاه العام
162	2. دراسة وتحليل العلاقة السببية بين الاستثمار وبعض مؤشرات السياسة الائتمانية.
170	3. تحليل العلاقة بين الاستثمار والسياسة الائتمانية باستخدام تحليل المرونة لفترة ما بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية
	الباب الرابع
177	النتائج والتوصيات
186	الملاحق
241	قائمة المراجع
b	Abstract

الملاحق والجداول التحليلية

الرقم	المحتوى	الصفحة
جدول(1-1)	أبرز المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الاراضي الفلسطينية بالاسعار الثابتة للفترة من 1994-2002	187
جدول(1-2)	أبرز مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني للفترة من 1994-2002 بالاسعار الثابتة	189
جدول(2)	أبرز المؤشرات المالية والمصرفية في الاراضي الفلسطينية للفترة من 1994-2002	292
جدول(3)	أبرز مؤشرات السكان والعمالة في الاراضي الفلسطينية للفترة 1994-2002	195
جدول(4)	التسهيلات الائتمانية والودائع في فروع المصارف الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1978-1984 (بملايين الشواقل بالاسعار الجارية).	19
جدول(5)	احتساب مرونة الطلب السعرية للطلب على الائتمان المصرفي في فلسطين	61
جدول(6)	العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المدينة واجمالي التسهيلات الائتمانية بالعملات المختلفة كما هي بتاريخ 2003/12/31 في فلسطين	71
جدول(7)	احتساب المرونة الدخلية للطلب على الائتمان المصرفي	73
جدول(8-1)	تركيبية المطلوبات في الميزانية المجمعة	197
جدول(8-2)	الأهمية النسبية لبنود المطلوبات ورأس المال في الميزانية المجمعة	198
جدول(8-3)	تركيبية ودائع العملاء المقيمين وتوزيعها النسبي	199
جدول(8-4)	المطلوبات الاجنبية وتوزيعها النسبي	200
جدول(8-5)	راس المال والتوزيع النسبي على مكوناته المختلفة	201
جدول(8-6)	معدل النمو السنوي لبنود المطلوبات ورأس المال في الميزانية المجمعة	202
جدول(8-7)	توزيع الودائع بين محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة	203

الصفحة	المحتوى	الرقم
204	التوزيع النسبي للودائع في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة حسب نوع الوديعة	جدول(8-8)
205	الاهمية النسبية لانواع الودائع في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة لمجموع الودائع الكلي	جدول(8-9)
206	توزيع الودائع حسب نوع الوديعة والعملية	جدول(8-10)
207	الاهمية النسبية لتوزيع انواع الودائع حسب العملية	جدول(8-11)
208	الاهمية النسبية لانواع الودائع حسب العملة بالنسبة لاجمالي الودائع	جدول(8-12)
209	النمو السنوي لانواع الودائع حسب العملة	جدول(8-13)
210	اجمالي الودائع موزعة حسب العملات	جدول(8-14)
211	قيمة الموجودات في الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين	جدول(9-1)
213	الاهمية النسبية لبنود الموجودات في الجهاز المصرفي في فلسطين	جدول(9-2)
214	معدل النمو السنوي في قيمة بنود الموجودات	جدول(9-3)
215	اهم بنود الموجودات الاجنبية	جدول(9-4)
216	التسهيلات الائتمانية حسب الجهات الممنوحة لها	جدول(9-5)
217	اهم بنود محفظة الاوراق المالية في جانب موجودات المصارف العاملة في فلسطين	جدول(9-6)
218	قيمة التسهيلات الائتمانية حسب انواع التسهيلات وبالعملات المختلفة	جدول(9-7)
219	التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية حسب العملات	جدول(9-8)
220	الاهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل الائتماني	جدول(9-9)
221	معدل النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية	جدول(9-10)
222	اجمالي التسهيلات الى اجمالي الودائع	جدول(9-11)
223	مجموع التسهيلات الائتمانية	جدول(9-12)
224	مجموع التسهيلات الائتمانية الى الودائع	جدول(9-13)

الرقم	المحتوى	الصفحة
جدول(9-14)	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الممنوحة لها	225
جدول(9-15)	التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الممنوحة لها	226
جدول(9-16)	معدل النمو في التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الممنوحة لها	227
جدول(10)	نتائج تحليل أثر الممارسات الاسرائيلية الهادفة لقمع الانتفاضة على الودائع باستخدام مقارنة المتوسطات للفترتين (21 شهراً قبل الانتفاضة و 21 شهراً بعد الانتفاضة)	228
جدول(11)	نتائج تحليل أثر الممارسات الاسرائيلية الهادفة لقمع الانتفاضة على التسهيلات الائتمانية باستخدام مقارنة المتوسطات للفترتين (21 شهر قبل الانتفاضة و 21 شهر من بدايتها)	231
جدول(12)	أهم المؤشرات المصرفية والائتمانية في بعض الدول العربية	234
جدول(13)	إجمالي الاصول الاجنبية والتسهيلات الائتمانية لدى المصارف العاملة في فلسطين بالنسبة الى إجمالي الودائع لديها.	148
جدول(14)	شروط ائتمان البنوك التجارية.	236
جدول(15-1)	حساسية الاستثمار للتغير في معدل إجمالي الودائع بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي.	238
جدول(15-2)	حساسية الاستثمار للتغير في معدل شبه النقود بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي.	238
جدول(15-3)	حساسية الاستثمار للتغير في معدل التسهيلات الائتمانية بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي.	239
جدول(15-4)	حساسية الاستثمار للتغير في معدل صافي الاصول الاجنبية الى إجمالي الودائع.	239
جدول(16)	النتائج المحلي الاجمالي والمؤشرات المصرفية والاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة بملايين الدولارات المستخدمة في النماذج القياسية	240
ملحق 1	مراحل اتخاذ القرار الائتماني	244

مقدمة

تعد السياسة الائتمانية حجر الزاوية في الخطط الاستراتيجية للنظام المصرفي فيما يتعلق بعملية منح الائتمان، كونها تشتمل على الأسس والمعايير وشروط ونطاق وسلطات وأنواع الائتمان المصرفي مما جعل منها إحدى المرتكزات في أداء وظيفة الرقابة على منح الائتمان المصرفي سواء كانت داخلية أم خارجية، كما يمكن أن تشكل مرتكزاً في رسم السياسات المساندة والبدلية واتخاذ الخطوات التصحيحية على صعيد السياسات الاقتصادية المالية والنقدية، وهذا ينبع من كون السياسة الائتمانية الحيدة يجب أن تقوم على أسس موضوعية ومناسبة للظروف والإمكانيات التمويلية والتنظيمية والفنية للنظام المصرفي الذي تخدمه، وأن تكون مناسبة أيضاً للبيئة والمناخ الاقتصادي والتجاري والقانوني الذي يعمل فيها مما يخلق بينها وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما فيها الاستثمار علاقات وارتباط تستحق الدراسة والتحليل، باعتبار ذلك من أهم الخطوات الوقائية للحد من المخاطر الائتمانية ولضمان فعالية السياسة الائتمانية وبالتالي أداء النظام المصرفي ككل وتحديد مدى فعاليته في تطوير وتنمية النشاطات الاستثمارية.

مشكلة البحث:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما المفهوم والإطار العام للسياسة الائتمانية؟
- ما محددات وأركان السياسة الائتمانية ودورها في إدارة المخاطر وتأثير ذلك على الأداء المصرفي؟
- ما أهم محددات العرض والطلب على الائتمان المصرفي؟
- ما دور السياسة الائتمانية للمصارف التجارية في فلسطين في تدعيم وتوجيه الاستثمارات؟

- ما محددات وأشكال العلاقات والارتباط مع الاستثمار وكيف يمكن قياسها؟
- ما النماذج الرياضية والقياسية التحليلية المستخدمة في دراسة وتحليل هذه العلاقة؟ وما إمكانيات تطبيقها على الواقع الفلسطيني؟
- إلى أي مدى تسهم هذه السياسة في تحديد مستوى الاستثمار الخاص والتأثير في تركزاته وهيكلته؟
- ما سبل تدعيم الجوانب الإيجابية ووضع الإجراءات التصحيحية ودراسة البدائل في حالة وجود جوانب سلبية؟

هدف البحث:

تبحث هذه الدراسة في سياسة المصارف التجارية الائتمانية وعلاقتها بالاستثمار وتأثيرها على مستوى تطوره واتجاهاته والجوانب الإيجابية والسلبية لهذا الارتباط وسبل تدعيم وتطوير النواحي الإيجابية ووضع الحلول والإجراءات التصحيحية والبديلة للنواحي السلبية.

أن تركيز الدراسة على البحث حول تأثير سياسة المصارف التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص يأتي انطلاقاً من الفهم العميق لأركان السياسة الائتمانية والتي توحى من خلال استعراضها بمدى علاقتها وارتباطها بحركة النمو الاقتصادي والتي يقع في مركزها الاستثمار الخاص، حيث تشتمل على:

- تحديد التركزات الائتمانية المتعلقة بالتوزيع الجغرافي والمجالات الاقتصادية التي يخدمها القطاع المصرفي.
- تحديد السقوف الائتمانية والزمينية والضمانات.
- تحديد معايير منح الائتمان وشروطه وقبوده ومخاطره.

• أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية والمصاريف الإدارية.

من خلال النظرة إلى أركان السياسة الائتمانية نلاحظ تأثير هذه السياسة على الاستثمارات من ناحية التوسع في المشاريع ورفع قدرتها التنافسية وتطوير الطاقة الإنتاجية وتوزيع المصادر وتفعيل أدائها. ومما لا شك فيه، أن لطبيعة السياسة الائتمانية تأثير على حجم الاستثمارات وتوزيعها الجغرافي والقطاعي والطاقة الأيرادية للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية وعلى هيكل أصولها وهيكل تمويلها والتي تنعكس على الأداء الاقتصادي ككل.

أهمية البحث:

يأتي اختيار هذا الموضوع الهام نظراً لعدم التطرق بالتفصيل له من قبل، الذي تكمن أهميته في فهم مستوى أداء المصارف التجارية في فلسطين ودورها في خدمة النشاط الاستثماري وخصوصاً في مرحلة بناء الدولة التي تتطلب تجميع الطاقات وحشد المصادر ووضع السياسات التي تضمن الاستخدام الأمثل لها. وصولاً إلى تحديد الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه العلاقات، الأمر الذي سيساعد في تحديد مستوى نجاح وإخفاقات السياسة الائتمانية في تدعيم الاستثمارات، مما يشكل منطلقاً أمام المؤسسات المصرفية والجهات المعنية في تحديد المطلوب من النظام المصرفي على المستوى الاستثماري، إضافة إلى أهميتها في فهم دور القنوات الائتمانية في مجمل حركة التطور الاقتصادي والذي يلعب فيه الاستثمار دور الداعم والمحرك. كما أن هذه الدراسة، من خلال النتائج والتوصيات التي سنتوصل إليها، من شأنها أن تساعد القائمين على صنع ورسم السياسات والخطط في تحسين أداء السياسة الائتمانية للمصارف التجارية في

فلسطين

منهجية البحث:

أن الأساس المستخدم في دراسة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم الارتكاز بالأساس على التقارير الدورية التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية، إضافة إلى الإحصائيات

الرسمية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ومنشورات UNDP وصندوق النقد العربي. وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية والقياسية ذات العلاقة في تحديد وتحليل النماذج المستخدمة لهذا النوع من العلاقات، ومنهج تحليل المنضمون لدراسة التشريعات والنظم والتعليمات التي أصدرتها سلطة النقد الفلسطينية والجهات ذات العلاقة في مراقبة وضبط سياسات ومخاطر الائتمان التي ينعكس تأثيرها بالتالي على كمية ونوعية الطلب والعرض من التسهيلات الائتمانية.

فرضيات البحث:

تقوم الفرضية الأساسية للبحث على إثبات وجود أو عدم وجود تأثير للسياسة الائتمانية للبنوك التجارية على الاستثمار الخاص في فلسطين، حيث يقوم البحث على إثبات ذلك عبر مناقشة الفرضيات التالية:

- لكل نظام مصرفي إطار للسياسة الائتمانية يستند إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي تؤثر وتتأثر في مدى ومستوى أداء هذه السياسة.
- توجد مقومات ومحددات ومخاطر تتحكم برسم وتنفيذ وأداء السياسة الائتمانية واتجاهاتها وواقعيتها.
- اتجاهات وواقعية السياسة الائتمانية ومستوى أدائها وتأثيرها على الاستثمار الخاص ما هي إلا انعكاس لمحددات العرض والطلب على الائتمان.
- تلعب السياسة الائتمانية للمصارف التجارية دوراً هاماً في تدعيم وتوجيه الاستثمارات سواء كان ذلك الدور إيجابياً أم سلباً.
- يمكن قياس محددات العلاقة والارتباط ما بين السياسة الائتمانية والاستثمار، وكذلك تحديدها ورسم حدودها واتجاهاتها من خلال استخدام النماذج الرياضية والقياسية التحليلية،

وذلك عبر تحديد المتغيرات الداخلية والخارجية لهذه النماذج وفهم ترابطها وتأثيراتها المتبادلة.

- تسهم السياسة الائتمانية الى مدى معين في تحديد مستوى وحجم الاستثمار الخاص عبر التأثير في تركزاته وهيكلته واتجاهاته، الأمر الذي قد يساعد في تحديد سبل تدعيم الجوانب الإيجابية والنهوض بمستوى أداء النظام المصرفي، والمساعدة في وضع الاجراءات التصحيحية ودراسة البدائل الأخرى الممكن استخدامها في تعزيز النشاط الاستثماري الخاص.

مصادر البيانات:

إعتمد البحث على جمع البيانات من مصادر مختلفة أهمها: التقارير والإحصاءات الدورية التي تصدرها سلطة النقد حول الأوضاع المصرفية بما فيها السياسة الائتمانية من وجهة نظر رقابية شاملة، إضافة إلى النشرات والإحصاءات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء، والدراسات والتقارير التي نشرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، إضافة إلى التعليمات والتعاميم والقوانين الصادرة عن سلطة النقد بهذا الخصوص، كما تم الحصول على البيانات الضرورية من خلال مواقع الإنترنت وبخاصة مواقع صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولي-لجنة بازل وتقارير الأمم المتحدة ذات الصلة بالاقتصاد الفلسطيني وبخاصة منشورات UNDP.

طرق تحليل البيانات:

بعد تحديد الإطار النظري العام للبحث تم تعين هيكل البيانات المطلوبة للإجابة على التساؤلات المطروحة من خلال دراسة العديد من السيناريوهات لإختيار النماذج الضرورية الممكن استخدامها بما يخدم الأهداف المرجوة منها، حيث أستخدم البحث عدد من النماذج التحليلية شملت أسلوب تحليل مقارنة المتوسطات وأسلوب تحليل المرونة وكل من نموذج الانحدار البسيط

والمتعدد ونموذج سببية كرانجر، حيث أستخدم لتحليلها برنامج التحليل الإحصائي SPSS وبرنامج التحليل القياسي SHAZAM.

هيكلية البحث:

يشتمل البحث على أربعة أبواب، حيث يتناول الباب الأول استعراض للواقع الاقتصادي وتطور الجهاز المصرفي الفلسطيني، يهدف الفصل الأول منه تقديم شرحاً مختصراً حول أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تشكل خلفية حول البيئة التي ينطلق منها الجهاز المصرفي في رسم سياساته المختلفة وبخاصة سياسته الائتمانية، حيث انها تؤثر وتتأثر بمستوى الاداء الاقتصادي والظروف البيئية المحيطة. ويقدم هذا الفصل بيانات حول المؤشرات الاقتصادية مثل معدلات الدخل، والاستهلاك، والاستثمار، والتجارة الخارجية، والمساعدات الدولية والمؤشرات المالية الاساسية. كذلك يشتمل على شرح للأهم المؤشرات السكانية والعمالة في الاراضي الفلسطينية. في حين يتناول الباب الثاني السياسة الائتمانية وواقعها في فلسطين، حيث قسم هذا الباب إلى ستة فصول تناقش الفصول الخمس الأولى الجانب النظري للدراسة وتتناول مفهوم وأركان السياسة الائتمانية ودورها في إدارة مخاطر الائتمان وتأثير ذلك على الأداء المصرفي والعلاقات والارتباط بين السياسة الائتمانية والاستثمار، بعد ذلك يستعرض محددات العرض والطلب على الائتمان المصرفي وصولاً إلى الفصل السادس من هذا الباب الخاص بتحديد اتجاهات وواقع سياسة المصارف التجارية الائتمانية في فلسطين عبر دراسة سياسة جذب الودائع ومدى ترجمتها لاتجاهات وواقع السياسة الائتمانية في هذه المصارف، وحجم وهيكلية التسهيلات الائتمانية لدى المصارف العاملة في فلسطين، ومستوى أداء السياسة الائتمانية في فلسطين مقارنة ببعض الدول العربية، وأخيراً تم تناول السياسة الائتمانية والضوابط التي تحكم أداء الجهاز المصرفي في فلسطين.

أما الباب الثالث فيركز على موضوع قياس وتحليل تأثير سياسة المصارف الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، حيث يشتمل على النماذج المستخدمة للقياس وهي أربع نماذج،

الأول نموذج تحليل الانحدار البسيط الذي يقيس تأثير التسهيلات الائتمانية على الاستثمار الخاص، والثاني نموذج الانحدار المتعدد حيث تم توسيع النموذج الأول ليقاس تأثير كل من التغير في التسهيلات الائتمانية والناجح المحلي الإجمالي الحقيقي على الاستثمار الخاص. أما النموذج الثالث فهو يقوم بدراسة وتحليل العلاقة السببية بين الاستثمار الخاص من ناحية والتسهيلات الائتمانية والودائع كل منهما على حدة من ناحية أخرى، وذلك باستخدام اختبار سببية كرانجر، أما الأسلوب الرابع المستخدم في قياس وتحليل تأثير السياسة الائتمانية على الاستثمار الخاص لفترة ما بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية، فيتمثل باستخدام تحليل المرونة بين المتغيرين. أما الباب الرابع فيتناول الخلاصة والتوصيات التي خلص لها البحث.

حدود الدراسة:

ركزت الدراسة على تناول الفترة الزمنية التي أعقبت إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحديدًا من عام 1994-2002، الى جانب تناول العديد من المؤشرات والمعطيات الاقتصادية والمصرفية في ظل الاحتلال الاسرائيلي للفترة الممتدة من 1967-1993 لإهمية ذلك في دراسة اتجاهات هذه المؤشرات وجذور المشاكل التي يواجهها القطاع المصرفي الفلسطيني في رسم وتطوير سياسته الائتمانية، ومدى نجاعة وفعالية سياسة وأداء المؤسسات الفلسطينية المعنية بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية على المستويين العام والخاص في أحداث تحولات جديّة على صعيد مدى انساق السياسات الائتمانية مع سياسات تنمية وتعزيز الاستثمار الخاص.

الباب الاول

الواقع الاقتصادي وتطور الجهاز المصرفي الفلسطيني

الفصل الاول

أبرز ملامح ومؤشرات الاقتصاد الفلسطيني

1. تمهيد

تأثر هيكل الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتطوره تأثراً جذرياً بالسياسات والممارسات الاسرائيلية خلال سنوات الاحتلال الذي فرض عليها بعد حرب حزيران 1967، حيث كان نتيجة هذه الاجراءات وجود درجة عالية من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الاسرائيلي كون هذا الاقتصاد اصبح مندمجاً بالخير على ضوء السياسة التي اتخذتها سلطات الاحتلال الهادفه لتوجيه البنية الاقتصادية في الاراضي المحتلة بما يخدم مصالحها الاقتصادية والامنية والسياسية، وهذا يظهر من خلال حجم التجارة المرتفع جداً مع الاقتصاد الاسرائيلي وحجم الايدي العاملة في سوق العمل الاسرائيلي، وبذلك فإن الاقتصاد الفلسطيني اصبح تطوره مرهونا بالعلاقات الاقتصادية مع اسرائيل، بينما يتم توجيه الانتاج الفلسطيني نحو توفير منتجات منخفضة التكلفة نسبياً وذات قيمة مضافة متدنية مخصصة للاستهلاك الاسرائيلي أو لاعادة التصدير.

في اعقاب العملية السلمية وتوقيع بروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994 وتسلم السلطة الوطنية مسؤوليات الادارة الذاتية على مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، دخلت العلاقة بين الاقتصاديين ضمن نطاق رسمي حيث تولت السلطة الفلسطينية المسائل المتعلقة بالخدمات العامة والتنسيق مع اسرائيل فيما يتعلق بسياسات التعاون والتكامل الاقتصادي وبخاصة في مجالات تبادل البضائع والسياسة المالية والنقدية والايدي العاملة، الا ان الاداء الاقتصادي بقي اسيراً لعقولة الاحتلال وفرض التبعية على الشعب الفلسطيني ومصادرة اراضيه وتقوية وتعزيز الحركة

الاستيطانية والتي توجت بسلسلة من الاجراءات الاسرائيلية بهدف فصل الضفة الغربية وقطاع غزة عن اسرائيل من ناحية، وفصلهما عن بعضهما البعض من ناحية اخرى، وتبع ذلك سياسة تقطيع اوصال المناطق الفلسطينية المختلفة عبر فرض سياسات الاغلاق والحصار مما رفع من تكاليف المعاملات والصفقات التجارية وشل حركة الاستيراد والتصدير واعادة ربطها بالسوق والوسطاء الاسرائيلين، مما أدى إلى تراجع الناتج المحلي وخاصة في السنوات الاخيرة التي تلت فترة اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة في 2000/9/28، بعدما كان قد حقق بعض النمو في النصف الثاني من التسعينيات، حيث انخفضت الصادرات وتراجع الاستثمار الخاص بشكل حاد وفرضت القيود على حركة الايدي العاملة الفلسطينية حيث فاقم ذلك من مشكلة البطالة واتساع دائرة الفقر.

2. المؤشرات الاقتصادية

1.2: معدلات الناتج القومي والناتج المحلي

شهد أداء الاقتصاد الفلسطيني تحولات كبيرة بعد عام 1994، أي فترة ما بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث شهد اجمالي الناتج القومي الحقيقي نمواً سنوياً خلال الفترة الممتدة بين 1995-2002 بلغ بالمتوسط 3%، وكان اعلى معدل نمو سنوي قد سجل عام 1998 حيث بلغ 15.9%، في حين شهدت الاعوام الثلاث الاخيرة من هذه الفترة تراجعا حاداً أثر بالمحصلة على المتوسط العام، وذلك نظرا للظروف السائدة نتيجة لسياسة الإغلاق والحصار التي اتبعتها إسرائيل، وقد كان للتحويلات والمساعدات الخارجية التي تدفقت مع بدايات الانتفاضة أن خففت من حده هذا التدهور في مستوى المعيشة الناجم عن فقدان الآلاف من الفلسطينيين لعمالهم في اسرائيل وفداحة الخسائر المادية بسبب العدوان الاسرائيلي وتراجع أداء الأنشطة الاقتصادية.

ومما فاقم من حدة التراجع في الناتج القومي الاجمالي هو ترافقه بزيادة سكانية كبيرة حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة 1994-2002 حوالي 5.7%، مما اثر على معدل نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي الذي بلغ متوسطه 1650 دولاراً أمريكياً، وقد بلغ

ذروته خلال عام 1999 حيث وصل الى 1934.8 دولار، اي بزيادة 19.1% مقارنة مع سنة الاساس، وقد شهد في السنوات الثلاث الاخيرة من هذه الفترة تراجعاً حاداً أثر على متوسط نموه السنوي الذي سجل 2%-.

سجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي متوسط معدل نمو سنوي خلال الفترة الممتدة بين 1995-2002 حوالي 3%، حيث كانت معدلات النمو في هذه الفترة حتى عام 1999 متذبذبة بين 2.5%-12.2%، اعلاها سجل عام 1998 حيث بلغت قيمته \$4485.8 مليون، وبعد عام 1999 بدأ يسجل انخفاضاً سنوياً متلاحقاً أثرت بشكل حاد على متوسط معدل النمو السنوي، ويعزى ذلك بالدرجة الاساسية الى سياسات الاغلاق والحصار التي كانت تسير بخطى تصاعدية خلال الفترة التي تلت الانتفاضة وإخفاقات السياسات الاقتصادية الفلسطينية.

اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ اعلى مستوى له عام 1999 حيث بلغ 1617.2 دولار، الا انه بدأ بعد ذلك سلسلة من الانخفاضات بسبب تراجع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والزيادة في عدد السكان، وبذلك فإن مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد تراجع عام 2002 بنسبة 15.3% مقارنة بسنة الاساس، حيث بلغت قيمته عام 2002 حوالي 1203.4 دولار مقارنة بـ 1420 دولار عام 1994 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- أنظر الجدول 1-1).

2. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي:

الزراعة:

بلغ متوسط نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة الممتدة بين عام 1994-2002 حوالي 10.54% كان اعلاها عام 1996 حيث بلغت 13.6% وادناها عام 2001 حيث وصلت الى 8.1% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- أنظر الجدول 1-1).

الصناعة:

كان قطاع الصناعة اكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً في الفترة التي تلت اوسلو في اعقاب اعتماد سياسة الانفتاح والتجارة الحرة وفتح الباب واسعا امام الواردات. وقد بلغ معدل النمو السنوي في هذا القطاع 1%- خلال الفترة من 1995-2002، ففي عام 1995 كان هذا القطاع قد سجل تراجعاً بنسبة 1.1% مقارنة بعام 1994، تبعها معدلات نمو متذبذبة بين 1.3%-9.5% حتى عام 2000، وبعد ذلك شهد تراجعاً بسبب الانتفاضة. وقد بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ما بين عام 1994-2002 ما بين 21.8%-14.6% كان اعلاها عام 1994 وادناها 14.6% عام 2001 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أنظر جدول 1-1).

قطاع التشييد والبناء:

بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة 1994-2002 حوالي 7% وقد تراوحت بين 2.7%-13.4%، اعلاها كانت سنة 1999 وادناها عام 2002، وقد سجل هذا القطاع متوسط معدل نمو سنوي خلال الفترة المذكورة بنسبة 3%-، حيث يظهر تأثير السنوات الثلاث الاخيرة بسبب الانتفاضة على نمو هذه النسبة بوضوح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أنظر الجدول 1-1).

الخدمات:

تراوحت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة 1994-2002 بين 20.8%-24.7%، اعلاها كان عام 1994 وادناها عام 1999، حيث سجلت خلال هذه الفترة متوسط معدل نمو سنوي بنسبة 3% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أنظر جدول 1-1).

الادارة الحكومية والدفاع:

بلغ متوسط نسبة مساهمة الادارة العامة والدفاع من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة 1994-2002 حوالي 12% وقد تراوحت هذه النسبة بين 9.4% -12.6%، ادناها كانت عام 1994 واعلاها عام 2002، وقد بلغ متوسط نمو هذه النسبة خلال هذه الفترة 7% (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، أنظر الجدول 1-1).

3. الاستهلاك والاستثمار:

أ. الاستهلاك:

بلغ متوسط معدل مجموع الاستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة 1994-2002 حوالي 125%، وقد تراوح معدله خلال هذه الفترة بين 119.8%-132.1%، ادناها كانت عام 1999 واعلاها عام 2002، وقد بلغ متوسط معدل نمو الاستهلاك السنوي 4% خلال الفترة المذكورة، علماً أنه شهد تراجعاً معتدلاً في السنوات الثلاث الاخيرة منها. وقد بلغ متوسط مساهمة الاستهلاك العام من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لنفس الفترة 24% مع متوسط معدل نمو سنوي في حجمها بلغ 9% مقابل 97% للاستهلاك الخاص وبمتوسط معدل نمو سنوي 3%، أما متوسط نسبة مساهمة استهلاك منتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح فقد بلغت 4% (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، أنظر الجدول 1-2).

3. ب: الاستثمار:

بلغ متوسط معدل نسبة مجموع الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي في الاراضي الفلسطينية بالاسعار الحقيقية خلال الفترة 1994-2002 حوالي 32% وقد تذبذب هذا المعدل ما بين 17.4% -44.3%، كان اعلاها عام 1999 وادناها عام 2002، علماً بأن حجم الاستثمار العام والخاص خلال هذه الفترة كان قد بلغ حوالي \$11.9 مليار دولار منها 95% في الاستثمارات الثابتة و5% للتغير في المخزون. "وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً مقارنة

بالمستويات الدولية، إذ تبلغ 20% في دول الدخل المنخفض، و24% في دول الدخل المرتفع" (مكحول، 2002). وقد بلغ معدل النمو السنوي لهذه الفترة 1.5%- حيث يبدو واضحاً تأثرها بالتراجعات التي حدثت خلال السنوات الثلاث الاخيرة منها بسبب أحداث الانتفاضة، إذ كانت هذه النسبة خلال الفترة 1994-2000 حوالي 15.7%.

أما كفاءة الاستثمار* فيلاحظ أنها بلغت بالمتوسط خلال الفترة المشار اليها 0.07 دولار، حيث أنها تذبذبت ما بين 0.232- و0.36 دولار، علماً بأن هذه النسبة كانت قد بلغت خلال الفترة 1994-1999 حوالي 0.233 دولار، وقد تراوحت ما بين 0.075 و0.36 دولار، ويعزى التذبذب والتراجع الحاد في كفاءة الاستثمار الى السياسات والممارسات والقيود الاسرائيلية والتي بلغت ذروتها في فترة الانتفاضة والى طبيعة توزيع الاستثمار القطاعي، حيث يشار هنا أن نسبة الاستثمار الثابت في المباني قد شكلت نسبتها بالمتوسط خلال هذه الفترة 68% من الاستثمار الثابت وهو ما لا يترتب عليه عائد سريع ومباشر، اما الاستثمار في المعدات والالات والتجهيزات فقد بلغت حصتها من الاستثمار الثابت حوالي 27%.

بلغ الاستثمار ذروته عام 1999 حيث نمت بنسبة 102.2% مقارنة بسنة الاساس 1994 الا انه بعد عام 1999 اخذ بالتراجع حتى وصل الى ما دون سنة الاساس بنسبة 32% عام 2002، اذ كان قد سجل معدلات تراجع في النمو السنوي حيث انخفض بنسبة 38.7% عام 2002 مقارنة بعام 2001 و 21.3% مقارنة بعام 2000 و 30.0% مقارنة بعام 1999، اما السنوات قبل عام 1999 فقد حققت معدلات نمو موجبة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أنظر الجدول 1-2).

4. الميزان التجاري

تذبذب العجز في الميزان التجاري في فلسطين خلال الفترة 1995-2000 بالاسعار الحقيقية، حيث وصل ذروته عام 1999 إذ ارتفع بنسبة 56.4% مقارنة بسنة الاساس 1994، وقد بدء

*كفاءة الاستثمار = معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي/حصة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي (مكحول، 2002).

العجز بالتراجع عام 2000 حيث سجل انخفاضاً بنسبة 16.1% مقارنة بعام 1999، واستمر بالتراجع عام 2001 حيث انخفض بنسبة 3.1% مقارنة بعام 2000 وكذلك الامر عام 2002 حيث شهد تراجعاً بنسبة 19.4%، وهذا مرده الى القيود التي فرضت على الواردات والصادرات وتراجع الاداء الاقتصادي بوجه عام نظراً للاوضاع التي ترتبت على السياسات والممارسات الاسرائيلية كالاجتياحات والاعلاقات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أنظر الجدول 1-2).

5. التضخم:

يلاحظ ان معدلات التضخم اتجهت نحو الانخفاض بشكل مطرد، وخصوصاً خلال الفترة 1994-2001 (على الرغم من الارتفاع الضئيل الذي حدث مقارنة بعام 1999 حيث ارتفع بنسبة 0.7% مقارنة بعام 1998) حيث تراوح معدل التضخم بين 1.22-14%، ادناها كانت عام 2001 واعلاها عام 1994، وقد عاود هذا المعدل للارتفاع عام 2002 حيث بقي ضمن نطاق معدل التضخم الذي ساد خلال النصف الثاني من التسعينات حيث بلغ 5.71% (صندوق النقد العربي، أنظر الجدول 1-2).

6. الموازنة العامة:

من خلال تتبع العجز في الموازنة خلال الفترة 1995-2002 يلاحظ ان العجز قد بلغ ذروته عام 2001 حيث ارتفع بنسبة 728.7% مقارنة بسنة الاساس 1994. وقد ارتفع بنسبة 138.1% عام 2001 مقارنة بعام 2000 الذي شهد زيادة سنوية بنسبة 36.4% مقارنة بعام 1999 الذي شهد بدوره انخفاضاً في العجز بنسبة 33.3% مقارنة بعام 1998 الذي شهد كذلك انخفاضاً اخر بنسبة 5.5%، علما ان عام 1997 كان قد سجل زيادة في العجز بنسبة 91% سبقته زيادة سنوية اخرى عام 1996 بنسبة 8.9% مقارنة بعام 1995 (تقارير صندوق النقد العربي وسلطة النقد الفلسطينية، أنظر الجدول 2).

7. الدعم والمساعدات الاجنبية والدين العام:

شكلت المساعدات الاجنبية خلال الفترة 1994-2001 ما نسبته 20.7%-283.7% من الايرادات في الموازنة ، ادناها كانت عام 1999 واعلاها عام 2001. وقد بلغت المساعدات الاجنبية ذروتها عام 2001، حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 480.7% مقارنة بسنة الاساس 1994، حيث بلغ حجمها عام 2001 حوالي 765.9 مليون دولار. اما عام 2002 فقد بلغ حجمها 693.8 مليون دولار حيث شهدت تراجعاً مقارنة بعام 2001 بنسبة 9.4%. أما الدين العام فقد تزايد بشكل مضطر حيث بلغ عام 2002 حوالي 2000 مليون دولار وفق ما تشير إليه بيانات صندوق النقد العربي، حيث بدأ الدين العام بالتشكل عام 1997 إذ بلغ 349 مليون دولار، واخذ بالارتفاع حتى عام 2000، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 473.1% مقارنة بعام 1997 (تقارير صندوق النقد العربي، وسلطة النقد الفلسطينية- أنظر جدول 2).

8. مؤشرات العمالة والسكان:

بلغت تقديرات السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2002 حوالي 3616 الف نسمة، حيث ارتفع عدد السكان بنسبة 47.4% مقارنة بسنة الاساس 1995، وقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان حوالي 5.6% للفترة 1995-2002. ومثلت نسبة السكان في سن القدرة على العمل ممن هم في سن 15 السنة فأكثر بالنسبة الى عدد السكان الاجمالي خلال نفس الفترة ما نسبته 50.7%-54.8% حيث كان اعلاها عام 1996، وادناها عام 2001. وسجلت نسبة قوى العمل بالنسبة لعدد السكان لنفس الفترة 19.6%-22%، ادناها كان عام 2002 واعلاها عام 1996. وارتفعت قوى العمل بنسبة 37.8% عام 2002 بالمقارنة مع سنة الاساس 1995، وبلغ معدل نموها السنوي 4.74%، في حين بلغ عدد العاملين عام 2002 حوالي 455 الفاً، حيث زاد بنسبة 47.2% مقارنة بسنة الاساس 1995، ووصل متوسط معدل نمو عددهم السنوي خلال نفس الفترة 6.39%.

بلغت معدلات البطالة حسب معيار منظمة العمل الدولية ILO ذروتها عام 2002 حيث سجلت 31%، وادنى نسبة لها عام 1999 إذ وصلت 11.8%، في حين تراوحت نسبة العاملين في اسرائيل والمستوطنات خلال الفترة 1995-2002 ما بين 10.3%-23% من اجمالي عدد العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كان اعلاها عام 1999، وادناها عام 2002، وقد بلغت 21.7% عام 1998 و19.6% عام 2000، في حين وصلت عام 2001 الى 13.7%، علماً بأن هناك فروق جوهرية بين الضفة الغربية وقطاع غزة بهذا الشأن (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، أنظر الجدول 3).

الفصل الثاني

تطور الجهاز المصرفي في فلسطين

1967-2002

لقد عانى الاقتصاد الفلسطيني من الغياب الطويل لوجود جهاز مصرفي فاعل في الفترة التي سبقت عام 1994 والتي تلت عام 1967 في اعقاب واثاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وفرض الحكم العسكري عليها، حيث عمدت سلطات الاحتلال الى اغلاق فروع المصارف العاملة فيها وجمدت ارصدها بموجب أوامر عسكرية خاصة بهذا الشأن* .

قبيل الحرب عام 1967 كان عدد المصارف العاملة في الضفة الغربية التي كانت تخضع للقوانين والانظمة الاردنية 8 مصارف لها حوالي 32 فرعا. أما في قطاع غزة التي كانت خاضعة للإدارة والقوانين والانظمة المصرية فقد بلغ عدد المصارف فيها قبيل الحرب 6 مصارف لها 7 فروع.

على اثر الاحتلال الاسرائيلي، تم استبدال هذه الفروع بفروع المصارف الاسرائيلية، حيث بلغ عدد المصارف الاسرائيلية التي عملت في الضفة الغربية 6 مصارف كان لها 30 فرعاً، اما في قطاع غزة فقد عمل بها 3 مصارف اسرائيلية لها 9 فروع (ESCWA&UNCTAD,1987).

ركزت المصارف الاسرائيلية نشاطها نحو تعبئة المدخرات الفلسطينية بالدرجة الاساسية، وبقيت بعيدة عن الدور الطبيعي المفترض ان تقوم به كمصارف تجارية، اذ غلب على نشاطها الائتماني الطابع التجاري بما يخدم النشاط التجاري الاسرائيلي ويعمق التبعية الاقتصادية باسرائيل، حيث لم يكن لها اي اسهام في توسيع النشاط والنمو الاقتصادي في المناطق الفلسطينية المحتلة، كون سياسة منح الائتمان بقيت مقيدة ضمن حدود ضيقة، ولا تمنح الا مقابل ضمانات تفوق قيمة التسهيل الممنوح بحيث بلغت نسبة الائتمانات الى الودائع عام 1984 حوالي 10.4%

*الاورام العسكرية المعنية تحمل الارقام 7 و18 و26 و30 الصادرة عام 67 (ESCWA&UNCTAD,1987).

فقط. الامر الذي دفع الفلسطينيين الى تجنب التعامل معها خوفاً من اعطاء المصارف الاسرائيلية الذريعة لمصادرة الرهونات المقدمة كضمانات من اراضي وعقارات، بذلك فإن مستوى الائتمان الذي قدمته هذه المصارف كان دائماً في حدود 1% من الناتج المحلي الاجمالي . ومن جانب اخر قام الفلسطينيون بالتعامل معها بحذر الامر الذي ادى الى فشلها في كسب ثقتهم من ناحية جذب مدخراتهم، لاسباب أخرى منها اقتصار تعامل هذه المصارف بالشيكال الذي كانت قيمته تتاكل باستمرار، مما دفع الناس الى تفضيل الاحتفاظ بمدخراتهم بالدينار الاردني وبالدولار و/أو على شكل معادن ثمينة وبخاصة الذهب. كما اتجه الناس الى التهرب من هذه المصارف خشية تعرضهم للمسائلة الضريبية التعسفية التي كانت تنفذها اسرائيل. بذلك اقتصر تعامل هذه المصارف على فئات محدودة مضطرة بسبب طبيعة عملها التعامل معها كالموظفين والتجار. وقد استمر تواجد هذه المصارف في الضفة الغربية والقطاع حتى بداية الانتفاضة الاولى عام 1987، باستثناء فرع مصرف ميركانتيل ديسكونت في مدينة بيت لحم الذي استمر بالعمل لغاية شهر كانون أول 2000.

في عام 1981 حصل بنك فلسطين على تصريح باعادة مزاوله نشاطه في مدينة غزة، الا انه لم يسمح له بالتفرع لغاية عام 1989، اذ بلغت فروع لغاية 1993 خمسة فروع. وفي عام 1986 سمح لبنك القاهرة عمان باستئناف نشاطه، حيث بدأ بفرع نابلس ومن ثم امتد الى باقي المدن الفلسطينية، وبلغ عدد فروع حتى نهاية عام 1993 8 فروع (عاشر، 2003).

تجدد الاشارة ان كلا المصرفين برغم من استئناف نشاطهما، الا انهما لم يستطيعا القيام بدورهما المصرفي كوسيط مالي بالشكل الفعال نتيجة وجود القيود المختلفة في ظل غياب سلطات تنظيمية وتنفيذية وتشريعية، حيث انحصر هذا الدور بالتركيز على تسهيل العمليات التجارية وحفظ الودائع في ظل اوضاع تميزت باحتكار ثنائي للسوق المصرفي، مما ادى الى رفع تكاليف الخدمات المصرفية وتدني نوعيتها. بذلك، فأن وجود هذه المصارف لم يسهم بالواقع

باي دور لتحسين الاوضاع وتقديم التسهيلات الائتمانية لدفع عجلة التنمية، إذ ان نسبة التسهيلات الائتمانية بقيت متدنية ولم تتعدى 1.5% من الناتج المحلي الاجمالي (أشنتية وآخرون، 1999).

جدول (4): التسهيلات الائتمانية والودائع في فروع المصارف الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1978-1984 (بملايين الشواقل بالاسعار الجارية).

السنة	اجمالي الائتمانات بملايين الشواقل بالاسعار الجارية	اجمالي ودائع الجمهور بملايين الشواقل بالاسعار الجارية	نسبة الائتمانات الى الودائع	نسبة الائتمانات الى الناتج المحلي الاجمالي
1978	14.1	65.8	21.43%	1.05%
1979	18	116.3	15.48%	0.87%
1980	34.7	314.6	11.03%	0.65%
1981	54.3	734.6	7.39%	0.50%
1982	337.7	1797.2	18.79%	1.39%
1983	699	4987.4	14.02%	1.19%
1984	3525.8	33826.8	10.42%	1.19%

* المصدر: ESCWA&UNCTAD، القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال، 1987 ص 47+12

في ظل غياب نظام مصرفي فاعل، ادى ذلك الى البحث عن بدائل اخرى، حيث تم انشاء العديد من مؤسسات الاقراض خلال النصف الثاني من الثمانينات، مثل مؤسسة التعاون من اجل التنمية التي انشئت عام 1986 بتمويل من المجموعة الاوروبية بهدف تمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، ومجموعة التنمية الاقتصادية ((EDG التي انشئت عام 1986 كشركة غير هادفة للربح يتم تمويلها من الهبات والقروض غير المشروطة من مصادر عربية واوروبية،

بحيث كان هدفها سد الفراغ المصرفي في الضفة الغربية وتقديم التمويل للمشاريع الانتاجية متوسطة الحجم. أما المؤسسة العربية الفنية للتنمية (TDC) فقد تم تأسيسها عام 1989 كمؤسسة غير هادفه للربح، وقد اعطت الاولوية للمشاريع المنفردة والتركيز على جوانب التنمية المالية والبشرية واعداد الدارسات المتعلقة بتنمية المشاريع. ومن مؤسسات الاقراض الهامة التي إستهدفت توفير القروض الزراعية، المؤسسة العربية للاقراض والتنمية (ADCC) التي تم تسجيلها عام 1987 في القدس الشرقية كمؤسسة غير هادفه للربح وبتنويل عن طريق القروض والهبات من الاتحاد الاوروبي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسة التعاون (إشتية وأخرون، 1999).

كما ادت هذه الاوضاع الى توسيع النشاط المصرفي غير الرسمي كنتيجة غياب النظام المصرفي الفعال، حيث اصبحت الاعمال المصرفية المختلفة مثل تبديل العملات والحوالات وتحصيل الشيكات واحيانا الودائع والقروض تنفذ عبر شبكة واسعة من الصرافين العاملين في فلسطين، ومما زاد من اهمية دورهم الى جانب غياب النظام المصرفي هو انظمة الصرف المتشددة في اسرائيل ووجود المحاذير والقيود على طلب تسهيلات ائتمانية من المصارف الاسرائيلية في ظل وجود علاقات وثيقة مع الخارج وخاصة لوجود تحويلات من والى افراد الاسر الفلسطينية المغتربين، ناهيك عن وجود اكثر من عملة في التداول، وبخاصة الدينار الاردني الذي كان يستخدم بشكل اساسي في العقود والاتفاقيات بين المتعاملين لكونهم يتجنبوا استخدام الشيكال نظراً لعدم ثبات قيمته.

الجهاز المصرفي الفلسطيني في فترة ما بعد 1993:

على ضوء التحولات السياسية التي حصلت في اعقاب انطلاق العملية السلمية، وما تبعها من توقيع اتفاقيات بين كل من الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وبخاصة بروتكول باريس الاقتصادي بتاريخ 1994/4/29 والتي على اثرها بدء التحرك باتجاه انشاء سلطة النقد الفلسطينية في اواخر العام 1994 كاشارة لبداية ادراك اهمية وجود سلطة تنظيمية ورقابية

للنشاطات المصرفية في فلسطين، حيث نصت المادة الرابعة من البروتوكول على حق السلطة الوطنية الفلسطينية في انشائها بهدف تولي مهام وصلاحيات تنظيم وتطبيق السياسة النقدية في فلسطين، حيث تم الاعلان عن تأسيسها الفعلي بتاريخ 1994/12/1 وقد تسلمت كامل صلاحياتها من الجانب الاسرائيلي كهيئة رقابية مسؤولة عن الاشراف على جميع المصارف العاملة في فلسطين في 20 كانون أول، 1995 مما فتح الباب امام العديد من المصارف لدخول السوق الفلسطينية وممارسة نشاطه المصرفي بحيث قفز عدد المصارف من مصرفين و 13 فرعاً لها في الضفة الغربية وقطاع غزة الى 21 مصرفاً في نهاية عام 2002 تعمل من خلال شبكة من الفروع عددها 127 فرعاً موزعة على كافة المحافظات الفلسطينية، منها: 10 مصارف وطنية، ولها 59 فرعاً، و 11 مصرفاً أجنبياً لها 68 فرعاً. كما تطورت مؤشرات أدائها التي سنتناولها بالتفصيل لاحقاً في الفصل الرابع من الباب الثاني خلال الفترة الممتدة من 1996-2002، والتي من ابرزها قيمة حجم الموجودات وما يقابلة من المطلوبات ورأس المال، حيث بلغت قيمه كل منهما في الميزانية المجمعة للمصارف \$4268.8 مليون دولار عام 2002، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 94% مقارنة بسنة الاساس 1996 حيث بلغ حجم كل منها 2200.4 مليون دولار، في حين بلغ متوسط نموها السنوي 12% (موقع سلطة النقد الفلسطينية على الانترنت).

هيكلية القطاع المصرفي في فلسطين*

تشكل المصارف التجارية والمصارف الاسلامية أهم مكونات القطاع المصرفي الفلسطيني الذي تقف على رأسه سلطة النقد الفلسطينية، وهي تنقسم بدورها الى عشرة مصارف وطنية، وثلاثة عشر مصرفاً وافداً، حيث تتكون المصارف الوافدة من ثمان مصارف اردنية ومصرفان مصريان ومصرفاً أجنبياً واحداً.

* حسب الهيكلية المعلنة من قبل سلطة النقد الفلسطينية

1. المصارف التجارية:

• تشير المعطيات لشهر 2003/3 أن موجودات المصارف التجارية قد بلغت 4.002 مليار دولار تمثل 93.32% من موجودات المصارف العاملة في فلسطين التي بلغ مجموعها 4.289 مليار دولار.

• كما تستقطب حوالي 3.266 مليار دولار أو 94.86% من اجمالي ودائع العملاء و3.760 مليار دولار اي ما يعادل 93.65% من اجمالي الودائع الكلية التي بلغت 3.544 مليار دولار.

• في حين بلغت نسبة التسهيلات المباشرة التي منحتها 94.37% اي ما يعادل 889 مليون دولار من اجمالي التسهيلات التي منحتها المصارف العاملة في فلسطين البالغة 942.1 مليون دولار. وقد بلغت نسبة التسهيلات المباشرة الى اجمالي ودائع العملاء لديها 27.2%، أما هذه النسبة لإجمالي المصارف فقد بلغت 27%.

• بلغت نسبة استثماراتها المباشرة في الشركات الفلسطينية 88.45% اي ما يعادل 87.134 مليون دولار من اجمالي استثمارات المصارف المباشرة في الشركات الفلسطينية التي بلغت حوالي 98.5 مليون دولار.

• في حين بلغت قيمة توظيفاتها بالخارج 2.192 مليار دولار، اي ما نسبته 95.43% من نسبة التوظيفات الخارجية للمصارف العاملة في فلسطين البالغة 2.297 مليار دولار، وبلغ معدل التوظيفات بالخارج الى اجمالي ودائع العملاء 67.1% مقابل 67% للمصارف العاملة في فلسطين ككل، أما التوظيفات الخارجية الى اجمالي الودائع فقد سجلت 61.9% مقابل 61% للمصارف ككل.

2. المصارف الاسلامية: يعمل في فلسطين 3 مصارف اسلامية هي البنك الاسلامي العربي والبنك الاسلامي الفلسطيني وبنك الاقصى الاسلامي ويوجد فرع للمعاملات الاسلامية في بنك القاهرة عمان/ المعاملات الاسلامية.

• بلغت موجودات المصارف الاسلامية 286.5 مليون دولار اي ما يمثل 6.68% من اجمالي موجودات المصارف العاملة في فلسطين.

• في حين بلغت ودائع العملاء المودعة فيها 176.823 مليون دولار اي ما يمثل 5.14% من مجموعها لدى المصارف العاملة في فلسطين، في الوقت الذي بلغت فيه اجمالي الودائع لديها 240.5 مليون دولار اي ما يشكل 6.35% من اجمالي الودائع الكلية.

• اما التسهيلات الائتمانية المباشرة التي قدمتها فقد بلغت \$53.055 مليون دولار، فهي لم تتعدى 5.63% من اجمالي التسهيلات التي منحتها المصارف العاملة في فلسطين، علما بان نسبة التسهيلات المباشرة الى الودائع فيها قد بلغت 30%، في حين ان نصيبها من التسهيلات غير المباشرة[†] قد بلغ 12.1 مليون دولار وهو ما يشكل 4.2% من اجمالي التسهيلات غير المباشرة التي منحتها المصارف العاملة في فلسطين، وقد بلغت نسبة مساهماتها في الشركات الفلسطينية 11.55% من اجمالي مساهمات المصارف العاملة في فلسطين مع الاشارة الى ان نسبة التسهيلات والمساهمات بالنسبة الى ودائع العملاء وصلت 36%، في حين كان نصيبها من اجمالي توظيفات القطاع المصرفي بالخارج حوالي 4.57% اي ما يقارب \$104.894 مليون دولار، وهي ما تشكل 59% من ودائع العملاء و 44% من اجمالي الودائع لدى المصارف الاسلامية (سلطة النقد الفلسطينية).

[†]التسهيلات غير المباشرة: هي عبارة عن الالتزامات المالية للمصرف التي تتوقف على أحداث مستقبلية او على أنشطة طرف ثالث، مثل الكفالات واعتمادات الضمان والقبولات والقعود الآجلة والمستقبلية، ويفصح عنها في بنود خارج الميزانية (Fitch, 2000).

اما من ناحية تصنيف المصارف العاملة في فلسطين الى مصارف وطنية ومصارف وافدة فقد كانت ابرز المؤشرات فيها كما يلي:

• على صعيد الموجودات فقد شكلت موجودات المصارف الوافدة 80.78% من اجمالي موجودات المصارف العاملة في فلسطين ككل في حين شكلت المصارف الوطنية 19.22% منها، في الوقت الذي شكلت فيه موجودات المصارف الاردنية لوحدها 76.09% اي ما يعادل 94.2% من موجودات المصارف الوافدة العاملة في فلسطين، وقد تركزت الموجودات في 3 من اكبر المصارف الاردنية (البنك العربي وبنك القاهرة عمان وبنك الاردن) التي شكلت موجوداتها 64.6% في حين شكلت موجودات البنك العربي لوحده 42.5% من موجودات المصارف العاملة في فلسطين.

• فيما يتعلق بودائع العملاء فقد استقطبت المصارف الوافدة 83.78% من اجمالي ودائع العملاء مقابل 16.22% استقطبتها المصارف الوطنية، وقد استقطبت المصارف الاردنية 79.68% من اجمالها، في حين حظيت اكبر 3 مصارف بـ 69.7% منها كان نصيب البنك العربي لوحده 46.8%.

• في حين استقطبت المصارف الوافدة 83.13% من اجمالي الودائع مقابل 16.87% للمصارف الوطنية، وكان نصيب المصارف الاردنية منها 79.01%، وقد حظيت اكبر 3 مصارف بـ 68.3% احتل البنك العربي لوحده 45.6% من اجمالي ودائع المصارف العاملة في فلسطين.

• بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة التي قدمتها المصارف الوافدة 73.42% من اجمالي التسهيلات الائتمانية التي منحها المصارف العاملة في فلسطين مقابل 26.58% منحتها المصارف الوطنية، اما نصيب المصارف الاردنية منها فقد بلغ 62.26% علما ان معدل التسهيلات المباشرة الى ودائع العملاء للمصارف الوافدة كانت 24% مقابل 45% للمصارف الفلسطينية ، في حين بلغ هذا المعدل للمصارف الاردنية 21%.

• شكلت توظيفات المصارف الوافدة بالخارج 84.62% من اجمالي هذه التوظيفات على مستوى المصارف العاملة في فلسطين مقابل 15.38% للمصارف الوطنية، وقد شكلت توظيفات المصارف الاردنية 82.62% من اجمالي هذه التوظيفات. وقد بلغ معدل التوظيفات الخارجية من اجمالي الودائع للمصارف الوافدة 62% مقابل 55% للمصارف الوطنية و 63% للمصارف الاردنية، في حين كان معدلها الى ودايع العملاء 67% للمصارف الوافدة مقابل 63% للمصارف الوطنية و 69% للمصارف الاردنية.

• بلغ نصيب المصارف الوافدة من المساهمات في الشركات الفلسطينية 78.22% مقابل 21.78% للمصارف الوطنية و 67.78% للمصارف الاردنية من اجمالي مساهمات المصارف العاملة في فلسطين في الشركات الفلسطينية. وبذلك فقد بلغ معدل التسهيلات والمساهمات في الشركات الى ودايع العملاء 27% بالنسبة للمصارف الوافدة و 49% للمصارف الوطنية و 24% للمصارف الاردنية.

• أخيراً، بلغت مساهمة المصارف الوافدة في التسهيلات غير المباشرة 76.57% مقابل 23.4% للمصارف الوطنية و 67% للمصارف الاردنية من اجمالي هذه التسهيلات التي قدمتها المصارف العاملة في فلسطين (سلطة النقد الفلسطينية).

يلاحظ مما تقدم ان المصارف الوافدة وبخاصة المصارف الاردنية هي التي تسيطر على المصارف العاملة في فلسطين، مع وجود تركيز واحد بثلاثة مصارف اردنية هي البنك العربي والقاهرة عمان وبنك الاردن، وهو ما يعكس ملامح وجود احتكار القلة لكون هذه المصارف الثلاث هي التي تتحكم فعلياً بالنشاط المصرفي في السوق المصرفي الفلسطيني.

تجدر الإشارة إلى أن سلطة النقد الفلسطينية تمكنت خلال مدة وجيزة من عملها تحقيق منجزات ملموسة على صعيد العمل المالي والمصرفي حازت على اهتمام العديد من الهيئات المحلية والإقليمية والدولية، لكونها تشكل النواة للبنك المركزي حيث يدخل في صلب مسؤولياتها ترخيص النشاط المصرفي والاشراف عليه وتنظيمه، حيث اولت منذ البداية الاهمية لضمان

إيصال الخدمة المصرفية إلى كافة التجمعات السكانية في فلسطين عن طريق السماح بزيادة انتشار الفروع في المناطق ذات الكثافة السكانية والمناطق ذات النشاط الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على افتتاح العديد من المصارف الجديدة، إضافة إلى الفروع الجديدة. مما أدى إلى أحداث تغييرات جوهرية على هيكل الجهاز المصرفي بصورة عامة، وعلى التطور الملحوظ في عدد المصارف الوطنية وفروعها بصورة خاصة، حيث انتهجت سلطة النقد سياسة تشجيع نمو المصارف الوطنية ليرتفع عددها إلى 10 مصارف مع نهاية عام 2002 لها 59 فرعاً، علماً أنه لم يكن سوى مصرفين وطنيين لهما 9 فروع عند تشكيل سلطة النقد الفلسطينية في العام 1994، لكن هذا التوسع لم يكن كافياً لكسر احتكار المصارف الوافدة وبخاصة الأردنية للسوق المصرفية، بحيث أدركت سلطة النقد ذلك وبدأت بالبحث عن حلول يأتي على رأس أولوياتها مسألة تشجيع دمج المصارف الوطنية، كون التوسع الأفقي بزيادة عدد المؤسسات المصرفية أمر سيزيد من حدة التنافس غير الإيجابي ويرفع من أعباء التكاليف على المصارف مما يهدد مستوى أداء الجهاز المصرفي بل واستمرارية الوطنية منها.

من المهم التركيز على حاجة الاقتصاد الفلسطيني لجهاز مصرفي كفاء وقوي، بحيث يكون قادراً على إعادة تجميع المدخرات وتخصيص المصادر بالشكل الذي يخدم الاقتصاد الفلسطيني وتميمته، وهذا الأمر لا يمكن الوصول إليه دون توظيف وتفعيل الوظائف المنوطة بسلطة النقد كافة والتي تعتبر وظائف جوهرية في عمل كل مصرف مركزي خاصة بإن الاتفاقيات النقدية وبالتحديد تلك الموقعة في باريس حيدت اثر السياسات النقدية في التأثير الفاعل على عرض النقود وطلبها نتيجة إبقاء الشيكال والدينار والدولار كعملات رئيسية في التداول والالتزام بالاحتياطات الاجبارية المماثلة وتحديد مسؤوليتها فيما يتعلق بنسب السيولة بالشيكال والدينار وفق الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الوطنية وكل من إسرائيل والاردن، وغياب عملة وطنية يفقد سلطة النقد الادوات اللازمة للقيام بدوره كمقرض اخير وفي فتح شباك للخصم وفق ما نصت عليه الاتفاقية بحيث تفقدها هذه الثغرات القدرة على التحكم بعرض النقد الذي يتحدد الان بنتائج ميزان المدفوعات (أشتية وآخرون، 1999)، وبحجم واتجاهات الائتمان وادارة سياسات اسعار

الفوائد واسعار الصرف، الامر الذي يبقي الاقتصاد الفلسطيني متأثراً بالسياسات النقدية والمالية لدول الاصل، إضافة الى تحمل تكاليف التبادل وفقدان ريع السيادة (النقيب، 1999)، ونتيجة لذلك فان قدرة سلطة النقد تبقى ضعيفة وغير قادرة على التدخل في الاسواق عبر رسم سياساتها بما يتوافق مع اوضاعها واهدافها وبما ينسجم ويتناغم مع السياسات والاهداف الاقتصادية الاخرى. بناءً عليه، فقد اقتصر دور سلطة النقد الفلسطينية على تحسين البيئة التي تعمل بها المصارف بسبب غياب النقد، ووضع المعايير المتعلقة بالحيطة والحذر نظراً للبيئة الخطرة التي تعمل بها المصارف في فلسطين، لكون دورها كوسيط حساس لارتفاع درجة الرفع المالي ، اي ان الخسائر ستطال ليس فقط المساهمين، بل اموال المودعين ايضاً.

الباب الثاني

سياسة المصارف الائتمانية وواقعها في فلسطين

الفصل الاول

مفهوم واطار السياسة الائتمانية

1. مفهوم السياسة الائتمانية:

هي مجموعة من المبادئ التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وأجال إستحقاقها وشروطها الرئيسية، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط المصرف في مجالات قرار منح التسهيلات الائتمانية ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام امواله بهدف تحقيق افضل عائد واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات اذا ما طرأت اي تطورات سلبية على اي عنصر من العناصر التي استند اليها المصرف في قرار منح الائتمان، والذي تسعى من خلاله تحقيق الامور التالية: الامان والربحية والسيولة وتوفير احتياجات المجتمع (السيسي، 1997).

فالساسة الائتمانية تمثل مجموعة من القرارات التي تصدرها الادارة العليا للمصرف تحدد فيها المعايير وشروط منح الائتمان المصرفي ونطاقه وصلاحياته ، وهي تبنى على اساس الاستراتيجية الائتمانية المستمدة من الاستراتيجية القومية على المستوى الكلي، فهي تمثل الاهداف قصيرة وطويلة الاجل وتأخذ بالاعتبار اتجاه واطار الاستراتيجية الائتمانية القومية، مما يتطلب

من الجهاز المصرفي وضع خطط وسياسات مقابلة، تأخذ على عاتقها تطوير وإدارة نشاطها ضمن هذا الإطار عبر وضع الخطوات التفصيلية والمرحلية والاساليب التحليلية لتنفيذ السياسة، فمن شأن السياسة الائتمانية أن ترفع مستوى الخدمة المصرفية وتحسنها وتنوعها دون الإخلال بالقواعد والاعراف والاصول المصرفية المتعارف عليها بهذا الشأن.

2. العوامل الواجب أخذها بالاعتبار عند وضع السياسة الائتمانية:

من الضروري مراعاة العوامل الداخلية والخارجية عند رسم إطار السياسة الائتمانية للمصرف. فالعوامل الداخلية هي تلك العوامل المرتبطة بالاوضاع والمستويات الادارية والتنظيمية والتشغيلية داخل المصرف، أما العوامل الخارجية فهي تتعلق بالاوضاع والظروف المؤثرة في بيئة العمل المصرفي الذي يمارس فيه المصرف نشاطه. وتختلف اثار هذه العوامل من سياسة إئتمانية الى اخرى، وذلك لإختلاف مدى تأثيرها ولترابط هذا الاثر بعدد من العوامل، الا انه يمكن القول بأنه بقدر ما تكون السياسة الائتمانية واقعية وقابلة للتطبيق من خلال اخذها بالاعتبار كافة العوامل، بقدر ما تكون جيدة وفاعلة. لذلك يجب على السياسة الائتمانية ان تراعي ما يلي (أرشيد وآخرون، 1999):

1. تأثر السياسة الائتمانية بالعوامل والابعاد القانونية، إذ يجب ان تكون متوافقة مع القوانين والتشريعات السائدة في المجتمع مع ضرورة قدرتها على عكس كافة الاعتبارات والابعاد والقيود والضوابط القانونية المنظمة للعمل المصرفي، وكذلك ضرورة الالتزام بالتعليمات والقرارات والتعاميم الصادرة عن السلطة الرقابية التي لها تأثير على التوسع والانكماش.

2. تأثر السياسة الائتمانية بالعوامل والاعتبارات الجغرافية من ناحية النطاق الذي تشمله هذه السياسة، وتنوع الانشطة الاقتصادية ومستوى تغطية احتياجاتها الائتمانية، ومن حيث اقرار واطاحة المنتجات الائتمانية الاكثر تنوعاً والتميز التفضيلي لها حسب تركيز النشاط الانتاجي القطاعي والاقليمي.

3. تتأثر السياسة الائتمانية بالعوامل والابعاد التمويلية التي تبرز ضرورة ملائمة موارد الاموال مع استخداماتها، فكلما كانت المصادر المتاحة للمصرف كبيرة الحجم ومستقرة، كان بإمكان السياسة الائتمانية اقرار منح تسهيلات ائتمانية طويلة الاجل والعكس صحيح. كما تلعب تكلفة مصادر الاموال دوراً هاماً في التأثير على ابعاد السياسة الائتمانية تنعكس

على تسعير التسهيلات والخدمات التي تتضمنها تلك السياسة.

4. تتأثر السياسة الائتمانية بالعوامل والابعاد التنظيمية التي تتعلق بطبيعة وحجم الهيكل التنظيمي للمؤسسة المصرفية بمختلف مستوياتها الادارية، بحيث تتحكم بمستوى تعدد السلطات والصلاحيات الائتمانية التي من شأن عدم أخذها بالاعتبار عند رسم السياسة الائتمانية أن تؤدي الى التسبب وسوء استخدام الصلاحيات أو الى اجراءات بيروقراطية معقدة تعيق اداء العملية الائتمانية بالدقة والكفاءة والفعالية المطلوبة، لذلك فإن السياسة الائتمانية تتخذ الاجراءات التي من شأنها ان تتضمن سير واداء العملية الائتمانية من خلال منع تركيز الصلاحيات عبر استخدام مبدأ تفويض الصلاحيات الى المستويات الادارية الادنى، واحيانا يعتمد مبدأ التدرج في تفويض الصلاحيات بما يضمن التوازن بين تركزها في اعلى مستويات ادارية، وبين توظيفها للمستوى الادنى وخاصة المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم، واحياناً يتم تشكيل لجان متخصصة لدراسة الطلبات الائتمانية واعتمادها كأحد اشكال التفويض المعتمدة وخاصة في المؤسسات المصرفية الكبيرة.

5. تأثر السياسة الائتمانية بالعوامل والاعتبارات البشرية والفنية: أن لمدى كفاءة العنصر البشري تأثير هام على السياسة الائتمانية حيث لا يمكن اعتماد أي عمليات ائتمانية اذا لم يكن متوفراً هناك الموارد البشرية المؤهلة والمدربة وعمق الخبرة واستيعابها وقدرتها على استخدام التكنولوجيا المصرفية إضافة الى الجوانب السلوكية والاخلاقية المهنية في مختلف المجالات والدوائر ذات الاختصاص كدائرة التسهيلات الائتمانية والشؤون

الادارية والدوائر القانونية ودائرة التدقيق والرقابة الداخلية ... الخ، لكون الاختلال في هذا الجانب سيؤدي الى ارتفاع مستوى المخاطر الائتمانية التشغيلية. كما يجب أن يكون الجانب البشري قادراً على تنفيذ وتطوير الجوانب الفنية لكون منح الائتمان المصرفي هو قرار فني يرتكز على الاسس والاعراف الفنية المصرفية التي تحدد اطار الاجراءات الائتمانية التي ترسمها السياسة الائتمانية، الامر الذي يتطلب مستوى تأهيل فني عالمي لدى الكادر البشري، مع الاخذ بالاعتبار ضرورة المرونة بعيداً عن القوالب والقواعد والتعليمات الجامدة بما يتوافق مع الممارسات والتطورات العملية والفنية في مجال سياسات وادارة الائتمان.

6. تأثر السياسة الائتمانية بالعوامل والابعاد الاقتصادية والسوق التنافسية: لا شك بأن السياسة الائتمانية ترتبط ارتباطاً وثيقاً وتتأثر بطبيعة الهيكل الاقتصادي الذي له تأثير مباشر على نوعية المنتجات والخدمات الائتمانية التي تنتوع حسب تنوع احتياجات المجتمع، مما يفرض ضرورة التنبؤ والاستجابة للسياسة الائتمانية لاتجاه احتياجات المجتمع الذي يعمل به المصرف بما يتفق مع امكانياته التسويقية ومركزه التنافسي من خلال تبني سياسة ائتمانية مرنة وقابلة للتعديل وفقاً لظروف السوق وتطورات المنافسة الدائمة التغير بما يضمن ادارة مخاطر البلد ومخاطر السوق بصورة فعالة.

الفصل الثاني

اركان السياسة الائتمانية

أن للسياسة الائتمانية اركاناً تمثل المقومات والاطار الذي يرسم ملامحها، وهي تمثل الحد الأدنى الواجب التقيد به من قبل أي سياسة ائتمانية جيدة وسليمة، علماً بأنه لا يوجد هناك سياسة ائتمانية موحدة للمصارف نظراً لاختلاف طبيعة هذه المصارف وتباين اهدافها وحجمها وعمق خبراتها الى غير ذلك من المحددات والعوامل الاخرى. الا ان المقومات الاساسية للسياسة الائتمانية لا وجود للاختلاف حولها اذ ينحصر ذلك فقط في بعض الجزئيات التفصيلية (الالفه)، (1997).

تتمثل الاركان والمقومات الاساسية للسياسة الائتمانية بما يلي:

1. تحديد الاقاليم والمناطق الجغرافية التي تشملها خدمات فروع ووحدات المصرف، حيث يتوقف ذلك على عدد من العوامل التي تلعب دوراً في تحديد النطاق الجغرافي لنشاطه اذ يتغير هذا النطاق وفقاً لها، لكونها ذات ارتباط وثيق بتحديد نطاقه، إذ يفترض بالسياسة الائتمانية ان تعكس هذه التغيرات من خلال اخذها بالاعتبار فور حدوثها بصورة يتم بها تجاوز التأثيرات السلبية لهذا التغير، بحيث يتم تحديد ذلك بالاعتماد على مدى انتشار وتوسع المصرف، كما أن الاهداف وطبيعة نشاط المصرف تتأثر بدرجة كبيرة في تحديد النطاق الجغرافي لنشاطه، كما ان لاهداف وطبيعة نشاط المصرف تأثيراً كبيراً في تحديد النطاق الجغرافي لنشاط المصرف جنباً الى جنب

مع الاوضاع والبيئة الاقتصادية السائدة كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافي للنشاطات التي يمارسها المصرف والتي تملئها الدورة الاقتصادية في زمن الانتعاش او في زمن الركود، إذ تتأثر خطط توسع المصرف واعماله بهذه التغيرات.

2. تحديد القطاعات والانشطة الاقتصادية للمصرف مع تحديد أنواع القروض والتسهيلات الائتمانية الموجهة لهذه القطاعات والضمانات المقبولة بمقابلها:

تقوم السياسة الائتمانية بتحديد المجالات والانشطة الاقتصادية التي يقع ضمن اهدافها منحها تسهيلات ائتمانية متفقة مع طبيعة نشاطه، آخذين بالاعتبار البعد الجغرافي الاقليمي والهيكل الاقتصادي للدولة، إذ يساهم الهيكل الاقتصادي بدور هام في تحديد نطاق الانشطة الاقتصادية التي تتضمنها السياسة الائتمانية، وكذلك الامر فإن لدرجة التقدم الاقتصادي تأثيراً على درجة الاتساع والمدى الذي تشمله السياسة الائتمانية. بناءً عليه، فإن السياسة الاقتصادية تقوم بتحديد انواع التسهيلات الائتمانية بشكل حصري لاهداف ترشيد الوقت والجهد عند معالجة ملفات طلبات الائتمان لمساعدة ذلك في فرز الطلبات بصورة تلقائية.

أن أنواع وحجم سقوف التسهيلات الائتمانية يتطلب من السياسة الائتمانية تحديده بناءً على الاعتبارات المتعلقة بمصادر الاموال وطبيعة نشاط وحجم المصرف الى جانب البيئة والظروف الاقتصادية العامة بما يتيح ادارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق والبلد بشكل جيد، بحيث يشمل هذا التحديد الاغراض من التسهيلات الائتمانية وتواريخ استحقاق القروض والعملة الممنوح بها القرض وآلية التسديد الى جانب الضمانات المقبولة مقابل هذه التسهيلات، مع ضرورة مراجعة السياسة الائتمانية وتعديلها بشكل دوري، ووفقاً للتطورات ذات الصلة بحجم ومدى التغير في نشاطات المصرف والتقلبات الاقتصادية والمالية الاخرى، ودرجة التطور في حدة تهديد المصرف بالمخاطر الائتمانية المختلفة، التي تستخدم الضمانات كأحد مخففات الصدمات المترتبة عليها الواجب على المصرف تحديدها من خلال السياسة الائتمانية تحديداً قاطعاً وحصرياً بعيداً عن التقديرات غير الموضوعية والعشوائية التي يترتب عليها ارتفاع في حدة تهديد المخاطر

لامن وسلامة المصرف واستخدام سياسات التحوط اللازمة لمواجهة الاخطار المستقبلية، مع وضع نسب القبول لهذه الضمانات التي تجدد بناءً على التقلبات في اسعار السوق واتجاهاتها إضافة الى مدى القبول القانوني لها وتوافقها مع طبيعة عمل المصرف بحيث من الضروري ان تكون قابلة للتسليم وقيمتها مستقرة، مع ضمان هامش إضافي من شأنه حث العميل على تنفيذ التزاماته اتجاه المصرف، وقد لجأت الكثير من السلطات الرقابية الى تحديد قوائم بأهم انواع الضمانات واعتماد نسب قبول قانوني لها يطالب المصارف التقييد بها، كونها مهمة في احتساب مخصصات خسائر القروض، وكمساعدة منها في توجيه المصارف نحو الممارسات السليمة والامنة.

3. تحديد السياسة الائتمانية لتسعير الفائدة والمصاريف واجال الاستحقاق:

يأتي إهتمام السياسة الائتمانية باسعار الفائدة وتحديد النفقات الادارية واجال الاستحقاق، مدخلاً اساسياً في تخطيط ربحية وسيولة المصرف في المدين القصير والطويل، فمن الضروري ان تعمل السياسة الائتمانية على تحديد سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وفقاً لمعطيات السوق واوضاع المصرف، مع ضرورة تبنيتها لسياسة المصارف المركزية التي تلجأ احيانا الى التدخل بسعر الفائدة، لكونه أحد مؤشرات السياسة النقدية الرئيسية، وذلك بضمان نطاق الهامش المسموح لها التحقق ضمن نطاقه، علماً بأن هذا التحرك محكوم بعدد من العوامل الواجب اخذها بالاعتبار جميعاً، مثل سعر الخصم وتكاليف الاموال والمنافسة وتواريخ الاستحقاق والربحية والسيولة ودرجة المخاطرة وتكاليف الاموال، كما من الضروري تحديد النفقات والمصاريف الادارية التي يتم تحصيلها على شكل عمولات ورسوم، الامر الذي يجب ضبطه وتحديده بحيث يكون متوازناً ولا يؤدي الى اضعاف المصرف تنافسياً او يثقل كاهله بالنفقات العالية الامر الذي يؤثر في ربحيته وقدرته على تعزيز رأس ماله ومستوى أداءه.

الى جانب ذلك فإن تسعير الفائدة على انواع القروض والتسهيلات الائتمانية وطبيعة الضمانات المأخوذة بمقابلها، كل ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتواريخ الاستحقاق، التي من الضروري أن تعمل

على تحديدها السياسة الائتمانية وفقاً للاعتبارات المتعلقة بالاعراض التي سيواجه لها الائتمان وطبيعة الضمان المقدم وتوقيت تحقيق التدفقات النقدية من نشاط العميل المفترض وحجم وطبيعة مصادر الاموال المتاحة للمصرف، إذ لا بد من الاخذ بالاعتبار معيار الملائمة بين الاستخدامات والمصادر من حيث التكلفة والكفاية والآجل، حيث يتوجب على السياسة الائتمانية أن تأخذ باعتبارها هذه العوامل مجتمعة في تحديد الحدود القصوى لأجل التسهيلات الائتمانية التي تفرها، لأهمية ذلك في إدارة المخاطر وبخاصة مخاطر السيولة.

4. تحديد شروط ومعايير منح الائتمان وسقوف التركيز الائتماني:

من الضروري ان ترسم السياسة الائتمانية حدود الجدارة الائتمانية لادارة التسهيلات للعمل ضمن نطاقها فيما يتعلق بشروط ومعايير منح الائتمان المصرفي، الامر الذي من شأنه أن يخدم كل من الادارة التنفيذية والمستويات الرقابية الداخلية أو الخارجية.

وتقوم السياسة الائتمانية بتحديد الحدود والمؤشرات الفنية التي تحدد وتضبط منح الائتمان المصرفي التي يتم تحديدها وفقاً لطبيعة النشاط والاهداف المصرفية والاقتصادية ومدى قدرة المصرف على تحمل المخاطر، حيث يجب أن تكون المعايير والشروط واضحة ودقيقة، بحيث تتضمن الحد الأدنى للجدارة الائتمانية للعميل التي تحكمها ما يعرف بـ 5C's، والتي تشمل: الشخصية Character- القدرة المالية Capacity- رأس المال Capital- الضمانات Collateral- الظروف الاقتصادية العامة Conditions، علماً بأن درجة شدة وصرامة الشروط والمعايير تعكس سياسة وتوجهات المصرف في مواجهة مستويات المخاطر مع ضرورة التركيز على ايجاد توازن بين الاقتراض والتمويل الذاتي في تمويل نشاط العميل وتفايدي المخاطر التي من أهمها مخاطر التركيز الائتماني التي تبرز عند اختلال التوازن ما بين التركيز والتنوع الائتماني، كون حدة التركيز الائتماني اشارة الى ارتفاع المخاطر في حين تكون درجة التنوع الائتماني مؤشراً لانخفاضها. من هنا، فإن السياسة الائتمانية تعمل على تحديد حدود التركيز الائتماني من ناحية العميل وحجم الاصول ونوع النشاط والضمان، مع الاخذ بعين

الاعتبار تلك النسب المحددة في القانون الذي يضع الحد الأدنى للنسب التي يجب مراعاتها بما يضمن توزيع المخاطر الائتمانية المترتبة على حجم التسهيلات وتركزها الائتماني في عدد محدود من العملاء، الأمر الذي يترتب عليه مخاطر عالية، علماً بأن حجم المخاطر يختلف من عميل إلى آخر من حيث حجم أصوله واستثمارته، الأمر الذي يحتم أخذ السياسة الائتمانية بالاعتبار توزيع محفظة تسهيلات الائتمانية بهدف تنويع المخاطر، ويتضمن ذلك توزيع هذه المحفظة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بما في ذلك وضع قيود على تركيبة منح التسهيلات الائتمانية لأنشطة معينة ذات مخاطر عالية، مع ضرورة مراعاة أنواع الضمانات ونسب القبول الائتماني لها عند منح الائتمان (إرشيد وجودة، 1999).

أن ما يجب التركيز عليه هو مراعاة وجود حدود وشروط صارمة وواقعية بهدف خفض المخاطر الائتمانية والتي لا يمكن بالمطلق أن تصل إلى درجة الصفر، لكون عمل المصرف يقوم على تحمل المخاطر، الأمر الذي يتطلب إدارتها وتنويعها والتخفيف من حدة أثارها السلبية.

5. تحديد نطاق الصلاحيات والمسئوليات الائتمانية:

من الضروري أن تتضمن السياسة الائتمانية تحديداً واضحاً للصلاحيات والمسئوليات الائتمانية وفقاً لمستويات الهيكل التنظيمي الإداري للمصرف، حيث يتم تحويل كل مستوى من هذه المستويات بصلاحيات النظر واعتماد طلبات التسهيلات الائتمانية بحيث يكون كل منها مسؤولاً عن سلامتها ومدى مطابقتها للسياسة الائتمانية، إذ يعتمد نطاق الصلاحيات الائتمانية على حجم المصرف وهيكله التنظيمي، حيث يركز على المركزية في المصارف الصغيرة في حين تستخدم المصارف الكبيرة مبدأ تفويض الصلاحيات عبر أشكال تفويض مختلفة (فردية وجماعية ولجنة الائتمان)، إذ يكون كل مستوى له صلاحية ضمن سقف صلاحياته، وفي حاله تجاوز طلب التسهيل الائتماني لهذا المبلغ، أي لحدود صلاحياته الائتمانية، فإنه يرفع إلى المستوى الإداري الأعلى بعد اعداد الدراسة الائتمانية متضمناً التوصية بالموافقة أو الرفض. مما لا شك فيه ان تحديد اشكال تفويض الصلاحيات له انعكاس هام على مستوى اداء وسلامة السياسة

الائتمانية لتأثرها المباشر بسرعة الأداء وسهولة الرقابة وتحديد المسؤوليات ومدى الاعتماد على الفردية او الموضوعية وطبيعة تأثير العلاقات بين المستويات الادارية المتباينة على بعضها البعض ومستوى اعتماد المبدأ الديمقراطي في اتخاذ القرار، ومدى بناء هذا القرار على اساس ادارة المخاطر ومستوى الكفاءات والعوائق البيروقراطية في دراسته واعتماده. الا ان مجلس الادارة يبقى له صلاحيات واسعة تفوق حدود الصلاحيات الائتمانية للمستويات الادارية الادنى، لكونه السلطة الائتمانية العليا ومسؤول مسؤولية مباشرة عن وضع السياسة الائتمانية وتحديد اشكال وسقوف التفويضات الائتمانية ضمن الاطار التنظيمي والقانوني الخاص بهذا الشأن.

6. تحديد البيانات والتقارير للأغراض الرقابة والتدقيق، وتحديد إجراءات معاملات الحصول على

الائتمان:

من المهم ان تحدد السياسة الائتمانية للمصرف البيانات والتقارير حسب النماذج المحددة الضرورية لاعمال الرقابة والتدقيق حسب النماذج المحددة الضرورية لاعمال الرقابة والتدقيق وتحديد تواريخ واسس تقديمها على اساس دوري منظم أو غير منظم حسب متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، وذلك بهدف تسهيل الية المقارنة والمطابقة والاستدلال واعداد التقارير حول اوضاع وظروف المصرف التي من اهمها تحليل العناصر الاساسية القائمة على اساس الادارة المبنية على المخاطر باستخدام اسلوب التصنيف CAMEL واسلوب CAEL من ناحية الجهة الرقابية المركزية، وهي تركز على تحليل المخاطر المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال وجودة الاصول والادارة والربحية والسيولة، وذلك بهدف استشعار المخاطر وضبط مدى الالتزام بالصواب والتعليمات.

ومن اهم البيانات المتعلقة بالسلطات الرقابية: الميزانية والجداول المساندة وتقديم البيانات المتعلقة بالاستثمارات والتركزات الائتمانية لذوي الصلة والمنتفذين وكبار المقترضين وجدوال تواريخ الاستحقاق والارباح والخسائر وكفاية رأس المال والتغير في المخصصات، هذا من ناحية، اما من الناحية الداخلية، فإنه من الضروري وجود بيانات مصنفة حسب طلبات التسهيلات التي تم

قبولها أو تلك التي تم رفضها والمدة التي استغرقه معالجه ودراسة كل منها، مع اجراءات دراسات مقارنة لها مع فترات مختلفة وتحديد اتجاهات تطورها، مع اعتماد التصنيف حسب نوع النشاط والحجم والضمان وتواريخ الاستحقاق والمناطق الجغرافية.

إضافة لذلك، لا بد من وجود تقارير تبين التجاوزات التي حصلت والتسهيلات متأخرة السداد والتسويات واعادة هيكلة او جدولة الديون مع بيان ما تم على صعيد كل واحدة منها، والاجراءات التي اتخذت لايجاد حلول لها. من الضروري ان يكون هناك بيان تحليل التركزات الائتمانية حسب فئات ونسب محددة وبيان بالالتزامات والتعهدات الطارئة لما لهذه البيانات من اهمية واضحة في تقديم صورة جلية ودقيقة عن النشاط الائتماني وتمكين الادارة العليا من وضع استراتيجياتها المستقبلية والتخطيط وتوجيه المصرف والارتقاء بالاداء الائتماني للمصرف وتمكين السلطة الرقابية من رسم سياستها المصرفية والنقدية الكلية لما له من تأثير ايجابي على خفض المخاطر (Basle committee, 1997).

من ناحية اخرى، فإنه من الضروري ان يكون العملاء على اطلاع على طبيعة خدمات ونشاطات واجراءات ومنجزات المصرف لما في ذلك من اهمية في نشر العادات المصرفية وتنمية الوعي المصرفي، الامر الذي له انعكاس ايجابي على زيادة الثقة في المصرف و تسهيل اداء المعاملات المصرفية وتدعيم وتسويق الخدمات المصرفية، الامر الذي سينعكس بالتالي على مستوى النشاط المصرفي وتحسين مركز المصرف المالي. لذلك، من الضروري مراعاة السياسة الائتمانية تزويد العملاء بالحد الأدنى من المعلومات عن الشروط واجراءات منح التسهيلات الائتمانية التي يقدمها المصرف لعملائه إضافة الى الخدمات المصرفية الاخرى، حيث يتم تعديله وتحديثه وفقا للتطورات والمستجدات فيما يتعلق بألية وشروط واجراءات منح التسهيلات الائتمانية.

الفصل الثالث

السياسة الائتمانية ودورها في إدارة مخاطر الائتمان وتأثير ذلك على الأداء المصرفي

للسياسة الائتمانية دور هام في الحد من الأثر السلبي لتحمل المخاطر، كونها توجه المصارف إلى ضرورة تبني السياسات المتضمنة للوائح والإجراءات والنظم المصرفية والرقابية وتأكيداتها على ضرورة وضع الإجراءات الكفيلة باحتواء الآثار الخارجية التي قد تترتب على إخفاقها بسبب تحمل المخاطر غير المدروس، وبالتالي فإن الهدف الأساسي من السياسة الائتمانية والضوابط الرقابية هو ضمان سلامة أوضاع وأداء المؤسسة المصرفية بشكل خاص والجهاز المصرفي بشكل عام (فولكرتس وآخرون، 1998).

عند وضع السياسة الائتمانية لا بد من دراسة وتحليل طبيعة المخاطر التي ينطوي عليها العمل المصرفي من أجل التعرف عليها والعمل على تضمين السياسات الائتمانية آليات وإجراءات وضوابط لمتابعتها والسيطرة عليها، فمن المسلم به بأن طبيعة القوانين والنظم والضوابط الرقابية على الجهاز المصرفي يجب أن يقع في مركز أهدافها (Basle committee, 1997):

1. وضع السياسات والضوابط التي تسمح ببقاء وحسن أداء المصارف ماليا وإداريا.
2. وضع السياسات والضوابط التي من شأنها الحد من الإفراط في تحمل المخاطر من قبل مجالس إدارات وكبار المساهمين والمدراء التنفيذيين في المصرف.

3. تركيز السياسات على ضرورة ترسيخ وتطبيق القواعد والمعايير والتعليمات المحاسبية والتنظيمية والية تقييم الأداء والتدقيق الداخلي والخارجي والية الإفصاح عن البيانات المالية والمحاسبية الداخلية والخارجية بما يضمن المستوى العالي من الشفافية والالتزام بالأنظمة والتعليمات وفق متطلبات نظام الإنذار المبكر في كشف نقاط تركيز المخاطر.

4. ضرورة تناول السياسات لنطاق وإجراءات واليات اتخاذ الإجراءات التصحيحية الناجمة عن الإفراط في المخاطر وتجاوز القيود والإخلال بالأنظمة والتعليمات من خلال تحديد المسؤوليات بما يتيح المسائلة عن الإخلال بالأسس والمعايير التي تهدد سلامة المصرف وسبل الخروج من الأزمات المترتبة على ذلك.

أن مستوى فعالية وأداء السياسة الائتمانية ودورها في مواجهة المخاطر المعرض لها المصرف ترتبط بخمس أمور رئيسة (فولكرتس وأخرون، 1998):

1. كفاية رأس المال الأساسي بهدف التأكد من احتفاظ المصرف بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر، وخلق الحافز والدافعية لإدارة المصرف بالشكل السليم والملائم بحيث يتم مراعاة اخذ مخاطر السوق مثل مخاطر النقد الأجنبي ومخاطر أسعار السلع وأسعار الفائدة ومخاطر الملكية بعين الاعتبار.

2. أهلية أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين والمديرون التنفيذيين وإمكانياتهم المهنية.

3. نوعية النظم الإدارية ومستوى الرقابة والتدقيق الداخلي والخارجي.

4. وضوح وشفافية الهيكل الإداري والصلاحيات والية تدفق المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة.

5. مستوى أداء السلطات الرقابية.

أن طبيعة العمل المصرفي تحمل مجموعة من المخاطر، بحيث يجب على أي سياسة مصرفية، وعلى وجه الخصوص السياسة الائتمانية أن تأخذ عند صياغتها طبيعة هذه المخاطر، وان يتم وضع السياسة على ضوء تقييمها واتخاذ الإجراءات على أساسها. ومن أهم هذه المخاطر التي تواجهها المصارف (فولكرتس وآخرون، 1998):

1. المخاطر الائتمانية:

وهي من المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف التي يشكل منح القروض نشاطها الرئيسي، هي تقتضي دراسة وتحليل الملاءة المالية للعملاء التي قد تتغير مع الزمن لأسباب وعوامل معينة، مما قد يترتب عليها إخفاق الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته وفق أحكام الاتفاق.

2. مخاطر البلد والتحويل:

أن للسياسة الائتمانية دورا هاما في تحديد وإدارة الأموال وعمليات الإقراض والاستثمار التي تتعدى حدود الوطن إلى باقي دول العالم، نظرا لتداخل وتشابك الاقتصاد العالمي في ظل الانفتاح الاقتصادي والاتجاه المتسارع نحو العولمة، الأمر الذي يتطلب مراعاة السياسة الائتمانية لتلك المخاطر المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد الأصلي للجهة المقترضة أو الجهة المستثمر بها المصرف.

3. مخاطر السوق:

أن لتغيرات أسعار السوق مخاطر لها انعكاساتها على التسهيلات المصرفية المباشرة وغير المباشرة وعلى كافة النشاطات المصرفية، وذلك من خلال دخول المصارف عمليات مصرفية ذات صلة بأسعار الصرف الأجنبي وأسعار السلع وأدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية. فالمصارف تتعامل بالعملة الأجنبية كجهات رئيسية مشاركة في السوق، أي أنها تحدد أسعار

الصرف لعملائها عن طريق اتخاذ مراكز مفتوحة لمختلف العملات، بحيث يترتب على هذه المراكز وجود مخاطر تزيد خلال الفترات التي تكون فيها أسعار الصرف غير مستقرة.

4. مخاطر أسعار الفائدة

من أبرز المخاطر التي تتعرض لها المصارف هي مخاطر أسعار الفائدة التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العمليات المصرفية، التي تنشأ بالنتيجة للتغيرات غير المواتية في أسعار الفائدة، الأمر الذي له انعكاساته على أرباح المصرف وعلى قيمة موجوداته والتزاماته، بحيث تتخذ إدارة هذه المخاطر أهمية متزايدة في الأسواق المالية المتطورة والبلدان التي تقوم بتحرير نظم أسعار الفائدة، الأمر الذي يجعل منها أحد أهم الأركان التي تركز عليه السياسة الائتمانية كما شرحنا مسبقاً.

5. مخاطر السيولة:

أن للسياسة الائتمانية دوراً هاماً في إدارة مخاطر السيولة التي تنشأ عن إخفاق المصرف في مواجهة التزاماته التعاقدية أو تمويل أصوله، وهذا يعكس وجود خلل في تركيبة الأصول والخصوم وعدم عقلانية وكفاءة أداءه في إدارتها، الأمر الذي له انعكاسات خطيرة تتمثل بعدم قدرة المصرف المعني في الحصول على أموال كافية عند عدم كفاية السيولة.

6. المخاطر التشغيلية:

أن من أهم الأدوار التي تلعبها السياسة الائتمانية، هو وضع الضوابط التي من شأنها التقليل من الأخطاء ووضع الضوابط لمواجهة أعمال الغش أو التقصير أو أي نشاطات أو ممارسات من شأنها أن تلحق الضرر بمصالح المصرف سواء عن طريق عملاء المصرف أو المتنفذين في إدارته أو الموظفين أو عبر تجاوز الصلاحيات والتعليمات والأنظمة أو بالاندفاع في ممارسات شديدة المخاطرة، ناهيك عن المخاطر التشغيلية المرتبطة بتعطيل الأنظمة التكنولوجية أو الحوادث الطارئة.

7. المخاطر القانونية:

أن للسياسة الائتمانية أهمية في وضع خطوط وضوابط عملية منح الائتمان بحيث تعمل على اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الكفيلة بمراعاة الحد الأدنى من التعليمات والأسس المهنية والقانونية والإجرائية والية المتابعة والتوثيق للملفات الائتمانية بما يضمن تلافي أي قصور أو خطأ قانوني من شأنه أن يؤدي إلى انعدام قيمة الموجودات أو ترتيب التزامات باهظة التكاليف على المصرف بسبب وجود قصور أحيانا في بعض القوانين، ناهيك عن انعكاس آثار عرض بعض القضايا على المحاكم على سمعة ومكانه ومصداقية المصرف، إضافة إلى إمكانيات تعديل القوانين والأنظمة.

8. المخاطر المتصلة بسمعة المصرف

أن قدرة السياسة الائتمانية على وضع الإطار الملائم للنهوض بمستوى أداء المصرف الائتماني بما يضمن التزامه بالقوانين والأنظمة والتعليمات وقدرته على إدارة المخاطر المختلفة سابقة الذكر بفعالية، سيعمل ذلك بكل تأكيد على تلافي أي مواطن للفشل التشغيلي الذي تنشأ عنه المخاطر المتصلة بسمعة ومكانه المصرف، التي تشكل المرتكز الأساسي في الحفاظ على ثقة المودعين والدائنين، وبالتالي على مركز المصرف التنافسي في السوق.

أن السياسة الائتمانية كأحد مرتكزات إدارة المخاطر الائتمانية تتطلب وجود تقييم مستقل لهذه السياسة وغيرها من السياسات والممارسات والإجراءات المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية والقيام بالاستثمارات المباشرة، وذلك لتثبيت من تنفيذها بشكل موضوعي بالاستناد إلى مبادئ ومعايير مهنية سليمة، الأمر الذي يتطلب الحفاظ على وجود سياسات خطية وتحوطية بشأن التسهيلات الائتمانية وإجراءات منحها وأدائها وتوثيقها بالشكل الذي يسهل إدارة المصرف لهذه الوظيفة الائتمانية وفقا للمعايير المهنية التحوطية المعتمدة والمقرة من قبل مجلس الإدارة، التي يتم تبليغها إلى المستويات الإدارية التنفيذية المعنية في المصرف للتقيد بها لضمان اتخاذ المؤسسة لقراراتها الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية بشكل مهني بعيدا عن تغليب المصالح

الشخصية وتناقض المصالح، وبعيدا عن أي ضغوط وتأثيرات خارجية غير مهنية، مع ضرورة وجود إجراءات متطورة تتيح المتابعة المستمرة للعلاقات الائتمانية والأوضاع المالية للعملاء ووجود قاعدة بيانات تفصيلية عن أوضاع المحافظ الائتمانية والعمليات الداخلية المتعلقة بها كتحنيف القروض وتقييمها وتقييم الضمانات واحتساب مخصصات الديون المتعثرة وتعليق الفوائد المستحقة عليها ومتابعتها واستردادها، لأهمية ذلك في وضع السياسات والممارسات والإجراءات الملائمة فيما يتعلق بجودة الأصول وكفاية المخصصات والاعتمادات لمواجهة مخاطر الخسائر، بحيث تقوم السياسات الائتمانية على وضع الأسس للقيام بالمراجعات الدورية لملفات التسهيلات الائتمانية الممنوحة وتصنيف الأصول وتكوين الاعتمادات على أساس دوري، لأهميتها في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بمتابعة ومراقبة الائتمانات المتعثرة التي على ضوء نتائجها يتم تحديد مستوى تشديد ممارسات الإقراض ومعايير منح التسهيلات الائتمانية واتخاذ السياسات المتعلقة بتقييم الضمانات وعكس وتسجيل المخاطر الملازمة للعمليات المصرفية داخل وخارج بنود الميزانية لتحديد مستوى رأس المال الكافي لمواجهة هذه المخاطر بشكل يكفل تعزيز قوة المصرف المالية .

الفصل الرابع

العلاقة والارتباط بين السياسة الائتمانية والاستثمار

يعتبر النظام المصرفي عبر سياساته وخدماته المصرفية أحد أهم مرتكزات عملية التنمية الاقتصادية، كونه يعتبر المجمع للموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض من هذه الموارد ومن ثم تمريرها الى الوحدات الاقتصادية ذات العجز، وهو بهذا يحقق هدفين (علي، 1998):

1. المساهمة في التنمية الاقتصادية عبر تمويل الاستثمارات وتطوير قنوات تعبئة وضخ المدخرات.

2. تحقيق الارباح التي هي ضرورية لاستمرار عمل المصارف وتنمية رؤوس اموالها وزيادة مشاركتها الاستثمارية المباشرة في المشاريع.

لقد تباينت وجهة نظر الاقتصاديين حول مدى اهمية الوساطة المالية في زيادة الاستثمار بوصفه العامل الاساس في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي يعتبر النظام المصرفي نواتها المركزية، بحيث ظهرت العديد من المدارس التي يمكن تصنيفها وفق وجهات نظرها التالية:

أولاً: التطور المالي باعتباره يلعب دوراً رئيسياً في زيادة وتدعيم الاستثمار وبالتالي تحريك عملية النمو الاقتصادي

هناك نقاشات هامة حول القنوات المحددة التي من خلالها يحدث التطور المالي الاستثمار والنمو الاقتصادي (Gupta 1984, Spears 1992)، حيث قسمها النظريين الى مدرستين فكريتين: (أنصار التأثير الهيكلية-الهيكلية، وانصار التأثير الكابح او المثبط- الكابحين أو المثبطين).

جادل الهيكلية موضوعاً بأن كمية وتركيبية المتغيرات المالية تحت الاستثمار والتطور الاقتصادي وذلك من خلال الزيادة المباشرة للمدخرات على شكل اصول مالية، وبذلك فإنها تشجع تشكيل رأس المال ومن ثم تشجع الاستثمار بهدف تحقيق النمو الاقتصادي بالنتيجة لعوامل مثل العمق المالي Financial deepening (وهذا يعني، عمق وحجم اجمالي الاصول المالية بالنسبة للنتاج المحلي الاجمالي) وتركيبية المتغيرات المالية (Goldsmith, 1969)، (Potter 1966)، كما أظهر كل من (Kwan, Wu and Zhang 1998) خلال اختبار اثر بعض العوامل الخارجية على عدد من الدول الاسيوية عالية الاداء، حيث خلصوا الى ان العمق المالي لديه تأثير ايجابي على الاستثمار الذي تتعكس مؤشراتته على النمو الانتاجي، إذ يساعد على تعزيز التحرر المالي الذي يوجه الحجم المتزايد للمدخرات المالية وتخصيص رأس المال نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة. على اي حال، إن قضية العلاقة السببية بين التطور المالي وعوامل النمو الاقتصادي التي يأتي على رأسها الاستثمار وفقاً لـ Schumpeter (1912) - هي بان النظام المالي الذي يعمل بشكل جيد سوف يحفز الاختراعات التكنولوجية بواسطة تحديد واختيار وتمويل تلك المشاريع التي من المتوقع ان تنفذ بشكل ناجح منتجاتها وعملياتها الانتاجية، مشيراً في الوقت ذاته، الى ان الخدمات المالية مهمة جداً للتجديد التقني والنمو الاقتصادي عبر جذب المدخرات وتوجيهها وتقييم المشاريع وادارة المخاطر ومراقبة المديرين وتسهيل عملية التبادل، وقد اثبتت ذلك الدراسات القياسية والاحصائية التي قام بها بعض الاقتصاديين من امثال: Goldsmith 1993 Mchanon 1973, King & Levine 1993 , Stern 1989.

أما Show & Mckinon فقد أشاروا الى أن الدور المالي يخصوص عميقاً في عوامل النمو الاقتصادي التي يعتبر الاستثمار من أهمها، بحيث اظهروا التأثير ذي الحدين للدور المالي والمصرفي، حيث يكون له تأثير مثبت ومحفز للتحرر المالي، " فهم يدافعون عن تحرير النظام المالي والذي يمكن من تعبئة الحجم المتزايد من الادخار المالي وتخفيض راس المال للمشاريع الأكثر فعالية ومساهمة في الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويأتي Mckinnon & Shaw 1973 على رأس " المثبتين" وغالبا ما يشار لها بفرضية Mckinnion-Shaw وقد ناقشوا موضوعاً بأن التحرر المالي على شكل معدل مناسب من العائد على الارصدة النقدية الحقيقية هو المحرك لتعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي. المبدأ الاساسي لهذه الفرضية هو بان سعر الفائدة المنخفض او السلبي سوف يحبط الادخار، وهذا سيؤدي الى خفض الارصدة المتوفرة لاقراض المشاريع الاستثمارية التي ستخفض بالتالي معدل النمو الاقتصادي. وهكذا فإن نموذج "Mckinnion-Shaw" يفترض ان النظام المالي الأكثر تحرراً سوف يحفز زيادة الادخار والاستثمار وبالتالي تعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي. وقد تحقق Ahmed and Ansari 1995 من فرضية Mckinnon-Shaw على بنغلاديش، فقد وجدوا بعض التعزيز لها على الرغم من ضعف فرضيتهم، فقد ركزوا على متغيرات السعر كعوامل مالية ذات علاقه بالاستثمار والنمو، في حين وجد Khan and Hasan 1998 في دراسة حديثة حول باكستان تدعيم قوي لفرضية Mckinnon-Shaw، وقد وجد King & Levine (1930) من خلال دراسة 80 دولة عبر الفترة الممتدة من 1960-1989. ان مستوى التطور المالي هو مؤشر تنبؤ جيد للنمو الاستثماري والاقتصادي، اضافة لذلك فان الافتقاد للتطور المالي يمكن ان يحفز بعض اشكال "مصيدة الفقر" بسبب الوجود المحتمل للتوازنات التي تتمحور حول العلاقة السببية حسبما اظهرته نتائج الدراسات التجريبية التي قاموا بها، كما عززت ادبيات النمو القائم على العوامل الداخلية من دور الوساطة المالية في عملية الاستثمار والنمو الاقتصادي، فقد تم اظهار هذا الدور في النواحي المختلفة للنشاط الانتاجي، حيث أعتبر أن النمو المعتمد على العوامل الداخلية بما في ذلك المثبطات المالية كمحدد للنمو، ويتمثل التثبيط المالي بالانظمة التي

تتسبب بتشويه عمليات السوق المالي، وتشمل هذه الانظمة اسقف اسعار الفائدة ومتطلبات الاحتياطي الالزامي للمصارف التجارية وتحديد التخصيص الائتماني، حيث يظهر أثران لهذه الانظمة المثبطة:

1. انخفاض تدفق الاموال الى القطاع المالي.

2. تخصيص مصادر للاستثمارات ضعيفة الانتاجية.

بالمحصلة، فان ذلك يؤدي الى انخفاض الاستثمار مما يخفض بالتالي معدل النمو وتخفض نسبيا حجم القطاع المالي الصغير، وبذلك فقد توصل شو Show الى نتيجة مفادها بان هذه الاستراتيجية قد "اوقفت او اعاققت بشكل خطير عملية التطور". ومن اشهر المنادين بذلك أيضاً:

Roubini and Sala- I –Martin 1992 and king &Levine الذين عملوا بدورهم على إظهار التأثير السلبي للمثبطات المالية، فيما وجد كل من (Levine & Zervos 1998) بان سيولة سوق الاسهم والتطور المصرفي لـ 47 دولة من 1976-1993 له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي وتكوين راس المال (الاستثمار) والانتاجية حتى بعد مراقبة عدد من العوامل المهمة مثل: السياسة الضريبية والانفتاح التجاري والتعليم والاستقرار السياسي، حيث أختبر Levine العلاقة من زاوية مختلفة بين النظام القانوني والتطور المصرفي وتأثيرها على معدلات النمو طويلة الاجل ونمو راس المال المساهم والانتاجية، وفي دراسة أخرى ذات الصلة وجدت انه عند تخفيف القيود فان نصيب الفرد الحقيقي سيرتفع بشكل بارز، مما يعني زيادة قدرة الافراد على الادخار وبالتالي تعزيز وزيادة الاستثمار (Macri & Dipendra).

يلاحظ هنا ان الهيكلين والكابحين لديهم خيط مشترك هو بأن الاستخدام الفعال للمصادر يعزز النمو الاقتصادي ويفعل الاستثمار وهذا ينجز عبر التنظيم العالي والنظام المالي المطور والمحرر وهو من أهم الاستراتيجيات التي يجب أن تركز عليها السياسات المصرفية والاقتصادية

في فلسطين، مع ضرورة إتخاذ الاجراءات والسياسات الكفيلة بمواجهة الاثار السلبية المترتبة على التحرر المالي بسبب مشاكل عدم التكافؤ في التعامل مع الاسواق المتطورة.

استخدم King & Levine 1993 نموذج مبني على عوامل داخلية يحصل فيها الوسطاء الماليين على معلومات حول نوعية المشاريع الفردية والتي هي ليست متاحة بسرعة للمستثمرين الخاصين والاسواق العامة، وتتيح المعلومات الايجابية للوسطاء الماليين تمويل المنتجات الابداعية والعمليات الانتاجية، وبذلك فانها تحفز الاستثمار (انظر ايضاً De La Fuente & Marin 1994). وأخيراً، فقد بين overlapping generations model ان الوساطة المالية تسمح للاقتصاد بخفض النصيب النسبي لمدخراته التي يحتفظ بها على شكل اصول سائلة غير منتجة ويمنع التخصيص الرديء للرأسمال المستثمر بسبب احتياجات السيولة، وهكذا فإنه يتم تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي عبر رأس المال المساهم أو القروض.

ثانياً: تأثير مؤسسات الوساطة المالية ليس ذو أهمية وأنه مبالغ فيه كون أن تطور مؤسسات الوساطة هو حصيلة لتطور الاستثمار والنمو الاقتصادي.

من ناحية اخرى، تمحور رأي اخر من الكتاب من اشهرهم Robinson و Lucas ان تأثير مؤسسات الوساطة المالية ليس ذو اهمية وانه مبالغ فيه كون ان تطور مؤسسات الوساطة هو حصيلة التطور الاستثماري والنمو الاقتصادي. كما يوجد هناك اقتصاديين اخرين اعتبروا القطاع المالي بانه ليس قطاع قائد، بحيث أن العلاقة الجدلية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي ينتج عنها تطور القطاع المالي والمصرفي. لقد ناقش Robinson (1952) ذلك بحيث طالب بأنه: " حيث تقود المؤسسة فإنه يتبعها التمويل" - ان التطور الاقتصادي وزيادة الاستثمار هو الذي يخلق الطلب على الخدمات المالية وليس العكس".

كما اشار بعض الاقتصاديين الى أن المالية لا تعتبر كعامل مهم في الاستثمار والتطور وفي التمهيد للنمو الاقتصادي (Dipendra&Macri,2000). في حين أشار Lucas (1988) بان

الاقتصاديين " قد شددوا بشكل سيء" على اهمية النظام المالي بالنسبة للاستثمار والنمو الاقتصادي- فهي ببساطة " المقطع الجانبي" للنشاط الاقتصادي.

على الرغم من الدراسات المختلفة التي تساءلت حول مجموعة الامور التي تربط بين التطور المالي والنمو الاستثماري والاقتصادي، حيث أن أغلب الاستنتاجات تفترض علاقة من الدرجة الاولى (Levine 1997)، فالقطاع المالي من خلال تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسات او تجميع المخاطر او تعبئة المدخرات او اعادة تخصيص رأس المال بدون خسائر تنتج بسبب المخاطر الاخلاقية والاختيار غير الملائم أو تكاليف العمليات هو مهم لعملية الاستثمار وبالتالي للتطور الاقتصادي. وانطلاقاً من هذه النقطة فقد صنف وظائف النظام المالي إلى خمسة أهداف أساسية:

1. تسهيل المتاجرة والتحوط وتنويع وتجميع المخاطر.

2. تخصيص المصادر.

3. مراقبة المدراء وبذل جهود لتحسين رقابة الشركات.

4. تعبئة المدخرات.

5. تسهيل تبادل السلع والخدمات.

كما استخدم Greenwood & Jovanovic 1991 منهج توازن عام وخلصوا بان المدخرين والمستثمرين بقدر ما تزيد ثقتهم بقدرة الوسطاء الماليين، فأنهم يزيدون تعاملهم كمدخرين ومستثمرين مع الوسطاء تناسبياً.

ثالثاً: هناك علاقة باتجاهين بين القطاع المالي والاستثمار

وجهة النظر الثالثة ترى وجود علاقة متبادلة (مرتدة) بين المالية والنمو، اذ يوجد هناك اتجاهان لهذه العلاقة، وهي أن النظام المالي ينمو كنتيجة للتطور الاقتصادي الذي يتحول بالتالي الى

محفز للاستثمار والنمو. كما تؤكد نظرية العوامل الداخلية للنمو وجود علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والاستثمار، ومن أشهر المناديين بذلك: (Green Wood, 1991) (Jovanovic) فعلى الرغم من وجود أدبيات تجريبية ونظرية تفترض جدلاً وجود علاقة إيجابية من الدرجة الأولى بين تطور القطاع المالي والاستثمار، فإنه من المفاجئ إلى حد ما، قلة وتباعد نتائج الدراسات التجريبية التي تحاول إيجاد علاقة سببية بين الجانبين عبر تنفيذ اختبار Granger-Causality.

على سبيل المثال، فقد وجدت بعض الدراسات علاقة سببية ذات اتجاهين بين المتغيرات المالية والحقيقية المستخدمة لسنوات ما بعد الحرب لـ 56 دولة والتي منها 19 دولة هي ذات اقتصاديات صناعية متطورة، كما أجريت إختبارات السببية، ووجد دليل بسيط على أن تطور القطاع المالي يسبب النمو والاستثمار، بحيث وجد الباحثون ان العلاقة السببية تختلف من دولة لأخرى (Dipendra&Macri,2000).

من ناحية أخرى، ناقش Wachtel 1995 في معرض تعليقه على نموذج جرانجر حول دور تطور القطاع المالي في الاستثمار والنمو: "من المهم ملاحظة انه لا يوجد هناك دراسات تجريبية مما نعرفه تستطيع تنفيذ اختبارات للعلاقة السببية متعددة المتغيرات". إلا أن بعض الباحثين خلصوا إلى ان القطاع المالي يعتبر خادماً للمؤسسات الاقتصادية عبر الاستجابة للطلب على انواع محددة من الخدمات المالية التي تتولد بواسطة الاستثمار والنمو الاقتصادي (Gursoy & Al-Aali).

لم يكن مدى تأثير تطور مؤسسات الوساطة المالية هو موضع الخلاف الوحيد بين الاقتصاديين، فقد طال الخلاف نوعية وعدد المؤشرات التي يمكن استخدامها في بناء نموذج قياس درجة تطور هذه المؤسسات ففي حين استخدم بعضهم من أمثال Mchinnon 1973, Goldsmith 1969 مؤشراً واحداً هو حجم نسبة الخصوم السائلة في القطاع المالي M_3 إلى الناتج المحلي

الاجمالي الذي يعكس حجم النشاط الاقتصادي GDP. في حين أستخدم King & Levine

ثلاث مؤشرات لقياس درجة تطور القطاع المصرفي وهي:

1. حجم مؤسسات الوساطة المالية الى حجم الاقتصاد الكلي معبراً عنه بـ M_3/GDP .
2. معدل حقوق المصارف على القطاع الخاص غير المالي الى اجمالي الائتمان المحلي.
3. معدل حقوق القطاع المالي على القطاع الخاص غير المالي الى اجمالي الناتج المحلي.

أما (Demirage Kunt & Liveine) فقد استخدموا مؤشرين آخرين إضافة الى مؤشر حجم مؤسسات الوساطة المالية الى حجم النشاط الاقتصادي M_3/GDP وهما:

1. خصوم اشباه النقود (M_3-M_1) الى حجم النشاط الاقتصادي.
2. الاعتمادات المحلية للقطاع الخاص من قبل مؤسسات الوساطة المالية الى النشاط الاقتصادي.

كما استخدم هذان الكاتبان مؤشرات اخرى جزئية مثل:

1. نسبة اجمالي الودائع المصرفية الى اجمالي الناتج القومي.
2. الفرق بين سعر الفائدة للاقراض وسعر فائدة الاقتراض.

رابعاً: العلاقة بين القطاع المالي والتطور الاقتصادي في البلدان النامية من وجهة نظر البنك الدولي

يرى البنك الدولي بان البلدان النامية لا يمكنها في العادة تطبيق النماذج المعيارية لتعظيم الاستثمار المعتمدة على تكلفة المستخدم والانتاجية الحدية لرأس المال، فضلاً عن ذلك، فإن القيود الشديدة على البيانات او الافتقاد لها تحول في العادة دون محاولة تطبيق هذه النماذج وذلك بسبب عوامل مؤسسية وهيكلية مثل عدم وجود الاسواق المالية المتطورة والضخامة النسبية

لدور الحكومة في تكوين رأس المال والتشوهات الناشئة عن قيود النقد الاجنبي، وغير ذلك من تشوهات السوق الامر الذي يقيد الباحث في بناء نماذج متكاملة تأخذ بالحسبان كافة المتغيرات للوصول الى حكم بشأن الوضع الحقيقي والدقيق للعلاقة المتبادلة بين جوانب النمو الاقتصادي بما في ذلك الاستثمار والوساطة المالية والتي يقع في مركزها القطاع المصرفي (صندوق النقد الدولي، 1997).

وخلص البنك الدولي في دراسته الى أن ما تعكسه نتائج العديد من الدراسات التي اجريت على البلدان النامية هو ان توفر التمويل وليس كلفته يمثل القيد الرئيسي على الاستثمار الخاص، وهذا يعكس استمرارية اسعار الفائدة الحقيقية عند مستوى يقل عن توازن السوق والتخصيص غير المرتبط بالاسعار للموارد المالية مع ضرورة الاخذ بالاعتبار تأثير مستوى نضوج البيئة الاستثمارية بكافه محدداتها ومستوى تطور البنى التحتية ومستوى كفاءة وانتاجية عوامل الانتاج، الامر الذي يعمل على تداخل وترابط التأثير المتبادل بين هذه الجوانب، بحيث يظهر في هذا الخضم سياسات الائتمان المصرفي والتدفقات الرأسمالية الاجنبية والارباح المحتجزة كمعوقات رئيسة للاستثمار الخاص، الامر الذي يؤكد على اهمية السياسة النقدية في ايجاد الحلول لهذا الواقع الذي تعاني منه هذه البلدان، إضافة الى وجود المزاحمة المالية والتي تزيد حدتها مع لجوء الحكومة الى الجهاز المصرفي للحد من توفر الائتمان الى القطاع الخاص أو من اجل الاقتراض لتمويل العجز الناجم عن سوء تخصيص المصادر الى جانب الاستثمار الحكومي الذي قد يسبب "مزاحمة حقيقية" عن طريق الحيلولة دون الحصول على الموارد المادية وعن طريق الحد من فرص عمل الية السوق. بنفس الوقت فان هناك رأياً اخر يدعي وجود علاقة تكملية تعتمد على تقديم البنية الاساسية وخدمات مساندة القطاع الخاص من خلال الاستثمار الحكومي. وقد اظهرت البحوث التجريبية في الاونة الاخيرة بعض التأييد لهذه العلاقة بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص، ولكن السؤال الذي يبقى، أيهما اكفؤ في ادارة المصادر وتوجيهها؟! (صندوق النقد الدولي، 1997).

أما على صعيد الواقع الفلسطيني، فإنه لا يوجد دراسات معمقة بهذا الشأن، باستثناء بعض الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل مختصر في مجرى دراسات أخرى مثل دراسة : " الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة" للدكتور باسم مكحول الذي أشار ضمناً الى عدد من المؤشرات الكمية والنوعية التي تحدد تأثير السياسة الائتمانية على الاستثمار، أذ اشار الى ضرورة اتخاذ عدد من الاجراءات في مجال السياسة النقدية والمصرفية لتحفيز الاستثمار: من اهمها توفير رؤوس الاموال بتكلفة معقولة مع الاخذ بالاعتبار عرض رأس المال الذي يتأثر بمستويات الادخار الشخصي وفائض /عجز الموازنة الحكومية وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية، اما الطلب على رؤوس الاموال فيعتمد على البيئة وعنصر المخاطرة. كما تناول في النقطة الثانية موضوع القوانين والاجراءات المتعلقة بالعمل المصرفي وتطوير الدور الرقابي لسلطة النقد الفلسطينية بهدف تطوير الخدمات المصرفية بما لا يتعارض مع سلامة القطاع المصرفي وتحفيز التوجه لتقديم المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة وحث المصارف على تبني سياسات لادارة المخاطر مع وضع السياسات الهادفة لتقليص تكاليف الاقراض طويل الاجل. أما عند دراسة اثر السياسة على الائتمان فلا بد من الاشارة الى نتائج احدى الدراسات التي ارتكزت عليها الدراسة وهي (Swell 2001) فقد اشار 62% ممن شملهم المسح بان احدى معوقات الاستثمار هي اسعار الفائدة، في حين اشار 49% منهم الى مشاكل ذات علاقة بالتمويل، في حين جاء على رأس هذه المعوقات الاستقرار السياسي 77% والفساد في المؤسسات العامة 71% وهذه مما لا شك فيه ان لها دورا في زيادة الوضع التشاؤمي لدى المصارف مما يزيد من حالة عدم التاكيد لديها، الامر الذي يدفعها نحو اتخاذ قيود ائتمانية واعتماد سياسات ائتمانية متحفظة من قبلها. وعند الخوض بالمعوقات المالية كانت كالتالي:

ارتفاع اسعار الفائدة 66% من العينة اعتبروه مهما او مهما جدا

صعوبة توفير الضمانات للحصول على تمويل 55%

نقص التمويل طويل الاجل 59%

الاجراءات الورقية 41% .

أن هذه القضايا كلها تتطلب ربط سعر الفائدة بالعائد والاداء الاقتصادي للعملاء، في حين تتطلب الضمانات وجود مصداقية المعلومات والاجراءات الادارية القضائية، اما الاخيرة فهي بحاجة لتطوير الاجراءات والاداء بما لا يؤثر على امن وسلامة الجهاز المصرفي.

مما يلاحظ هنا ان دراسة اسعار الفائدة وباقي العوامل الاخرى بحاجة الى قاعدة معلومات موثوقة، علماً بأن هناك بعض الأبحاث التي سعت لتوفير مثل هذه البيانات (أبو الرب، 2001) لكن المشكلة تبقى قائمة لكون هذه البيانات مقطعية وليست سلاسل زمنية حسب متطلبات النماذج المستخدمة بالدراسة، حيث لا يمكن ادخالها في نموذج قياس العلاقة، لذلك سوف تؤخذ هذه المؤشرات بالحسبان عند صياغة النتائج النهائية.

بناءً على ما تم إستعراضه من أسس نظرية ودراسات حول موضوع السياسة الائتمانية وأوجه تأثيرها على الاستثمار الخاص، فأن ما يسعى اليه البحث هو تحديد وقياس مدى تاثر الاستثمار بالسياسة الائتمانية، واختبار فرضية العدم القائلة بأن السياسة الائتمانية للمصارف التجارية في فلسطين ليس لها تأثير على معدل نمو الاستثمار. مما يتطلب دراسة الحساسية والعلاقة السببية بين المتغيرات والمؤشرات ذات العلاقة للمضي قدماً بتحديد وقياسها، وذلك من خلال الاستتارة ببعض الدراسات ذات العلاقة، وخاصة فيما يتعلق بدراسة العلاقات السببية بين الاستثمار والوساطة المالية وتحديد أفضل المؤشرات والنماذج التي تم استخدامها والخروج بدروس مستفادة منها في تدعيم وانجاز هذه الدراسة بما يتوافق مع واقع الاقتصاد والجهاز المصرفي في فلسطين، لذلك سيكون لهذا البحث إسهاماً في استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي للخروج بقياس عام حول موضوع تطور النظام المصرفي الفلسطيني من ناحيه تأثير سياساته الائتمانية على الاستثمار باعتبارها احدى محدداته الهامة بناءً على ما تعكسه المؤشرات ذات

العلاقة ومن ثم اختبار الفرضيات المتعلقة بدراسة العلاقات السببية بين مؤشرات الاستثمار والمؤشرات المصرفية التي تعكس واقع هذا الامر في فلسطين.

الفصل الخامس

محددات العرض والطلب على الائتمان المصرفي

القسم الاول

محددات الطلب على الائتمان المصرفي

أن الطابع الديناميكي لعمل واداء الوحدات الاقتصادية يتطلب العمل على مراعاة السياسات التي تضمن التوازن المالي ومعالجة الاختلالات التي قد تنشأ بين مصادر التمويل الذاتية والخارجية من ناحية ، وبين احتياجات التمويل لهذه المؤسسات في المراحل المختلفة من مراحل حياة المشاريع الاستثمارية (M'rad & Crefed, 2000).

أن الاستثمار الخاص في فلسطين يعد الأساس في خلق النمو والتوسع في المشاريع الاستثمارية في مرحلة تأسيس وتعزيز الاقتصاد الوطني الفلسطيني، فإن ذلك يفترض زيادة الاعتماد على القروض كأحد أهم عوامل مصادر التمويل الخارجي، وخاصة أن السوق الفلسطيني والمشاريع الاقتصادية الكبيرة في اقتصاد صغير وناشئ يعاني من خلل بنيوي وهيكلية وتطور مشوه بسبب واقع الظروف التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني، وكون أن معظم المؤسسات والمشاريع تدرج تحت تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (أي أنها بالأغلب مؤسسات فردية أو عائلية) تحتم التركيز على مصادر التمويل الذاتي (الثروة والأرباح) أو المصادر الخارجية (المصارف، الائتمان التجاري الشخصي والمؤسسي). فقد اشارت إحدى الدراسات في منتصف عام 2000 بأن 28% من مصادر الائتمان للأعمال في فلسطين يأتي من أفراد العائلة والأصدقاء في حين أن 56% مصدره التمويل الداخلي المتأتي من الأرباح المحتجزة، أما سوق الائتمان الرسمي الممثل بالمصارف فهو يمثل 11% من مصادر التمويل وهناك 5% يأتي من مصادر أخرى (Charitonenko, Stephanie, 2001).

لا شك أن المراحل التي تلت اتفاقية أوسلو وحتى بداية الانتفاضة والمرحلة التي ستلي الانتفاضة ستؤدي بالتالي إلى تزايد حاجة القطاع الخاص للائتمان بشكل كبير، خصوصاً في حالة ترافقها مع توجهات لخلق بيئة مناسبة للاستثمار الخاص وجذب الاستثمارات وإعادة تفعيل المشاريع القائمة التي واجهت ركوداً أو توقفت خلال فترة الانتفاضة، كون هذه المشاريع وخصوصاً الصغيرة ومتوسطة الحجم، كانت تعاني حتى قبل الانتفاضة من انخفاض رأس مالها حتى في فترة ما قبل الانتفاضة، ناهيك عن انخفاض معدلات رأس المال إلى العمل فيها، فوفق ما تظهره الدراسة المشار إليها أعلاه فإن نصف المبحوثين اعتبروا القضايا المالية كعوائق ذات مكانة متوسطة ورئيسية في تشغيل وتنمية أعمالهم وخصوصاً فيما يتعلق بأسعار الفائدة ومتطلبات الضمانات.

في البداية، يتوجب على الباحث هنا تحديد العوامل التي تحكم الطلب على الائتمان المصرفي الذي يعكس سلوك المقترضين من الوحدات الاقتصادية على كافة المستويات الاقتصادية الجزئية او الكلية.

حسب النظرية الكنزوية التقليدية فإن الطلب على النقود L - ومنها الائتمان المصرفي - يتأثر بدوافع المعاملات T والاحتياطات للنفقات الطارئة P أو دافع المضاربة S ، ووفقاً لذلك يمكن تمثيل الطلب الكلي على النقود بالمعادلة التالية:

$$L = T + P + S$$

معنى ذلك، أن أي مشروع يلجأ الى الطلب على الائتمان المصرفي من أجل تسير معاملاته اليومية ومواجهة ظروف المخاطر أو حالة عدم التأكد، كما يتعلق الطلب على النقود بسير اداء الاسواق المالية وتقلبات اسعار الفائدة على الاسهم والسندات وشهادات الاستثمار. وعليه فإن الطلب على الائتمان المصرفي يعتبر دالة في عدد كبير من المتغيرات التفسيرية التي يمكن تصنيفها وفقاً للمحددات التالية (الحمزاوي، 1997):

أ. المحددات الموضوعية

ب. المحددات الذاتية

ت. المحددات المتعلقة بالمستوى القطاعي

ث. المحددات المتعلقة بالمستوى الكلي

ج. مجموعة محدّدات أخرى: تشمل العوامل الخارجية، وعنصر التوقعات لكل من المتغيرات التفسيرية- سالفه الذكر.

أولاً : المحددات الموضوعية

هي العوامل أو المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر في الطلب على الاموال المصرفية وعلى الائتمان بصفة خاصة، وذلك بعيداً عن المحددات ذات الطابع الذاتي، ومن اهم المتغيرات:

- اسعار الفائدة المدينة.

- اسعار الفائدة (التكلفة) على بدائل الائتمان المصرفي

- دخول ثروات المقترضين.

- مستوى تطور مقومات البيئة الاستثمارية.

3. أسعار الفائدة المصرفية:

تتصف العلاقة بين اسعار الفائدة على الائتمان من ناحية، والكمية المطلوبة من الائتمان المصرفي من ناحية اخرى بالطابع العكسي، وذلك على افتراض بقاء العوامل الاخرى على ما هي عليه، حيث يتخذ منحنى الطلب على الائتمان شكل منحنى الطلب العادي، إذ يتجه من الاعلى الى الاسفل والى اليمين (ملاك، 2000).

الانتقال من نقطة لاخرى على هذا المنحنى يعد دالة في التغيرات التي تحدث لسعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية، غير ان انتقال منحنى الطلب بأكمله الى اعلى والى اسفل يتوقف على الاثر المجمع لعوامل اخرى خلاف سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية، حيث ان تأثير سعر الفائدة في الدول النامية وبخاصة الاقصاديات المفتوحة الصغيرة يكون محدوداً ويتأثر بالسياسات الدولية لاسعار الصرف واسعار الفائدة ومستوى الاداء العالمي الاقتصادي اكثر من تأثره بالتغيرات والسياسات المحلية، كما ويعتمد ذلك على مدى حساسية الطلب على الائتمان المصرفي لتغيرات اسعار الفائدة المصرفية، واثر تغيرات اسعار الفائدة على التنمية الاقتصادية والاستثمار، إضافة الى المحددات الاساسية لاثر تغيرات اسعار الفائدة على التنمية. تجدر الاشارة هنا، الى انه كلما كانت الحاجة الائتمانية ضرورية او كانت الاهمية النسبية لسعر الفائدة

بسيطة في اجمالي تكلفة العمليات الكلية التجارية والانتاجية للمشروع المقترض فإن درجة حساسية الائتمان المطلوب لتغيرات سعر الفائدة ستكون متدنية.

ولفهم دور أسعار الفائدة المدينة كأحد أهم المحددات الموضوعية للطلب على الائتمان، لا بد من شرح المرونة السعرية للطلب على الائتمان و أثر تغيرات أسعار الفائدة على التنمية الاقتصادية (Hester & Pierce, 1975).

1-1: المرونة السعرية للطلب على الائتمان المصرفي

تستخدم المرونة السعرية للطلب على الائتمان المصرفي في قياس درجة حساسية الطلب على الائتمان المصرفي كمتغير تابع إتجاه تغيرات المتغير التفسيري او المستقل وهو سعر الفائدة باستخدام فكرة المرونة، وفق ما يظهر بالعلاقة التالية:

$$\frac{R}{\Delta R} * \frac{\Delta C}{C} = \frac{\Delta R}{R} \div \frac{\Delta C}{C} = \frac{\Delta C}{\Delta R} * \frac{R}{C} = \frac{\Delta C}{\Delta R} \div \frac{C}{R} = \varepsilon C$$

حيث أن:

C- كمية الائتمان المصرفي المطلوب

ΔC - التغير في كمية الائتمان المصرفي المطلوبة.

R- متوسط سعر الفائدة

ΔR - التغير في متوسط سعر الفائدة

εC - مرونة الطلب السعرية على الائتمان المصرفي

ما يمكن أستنتاجه من هذه العلاقة أنه كلما كانت مرونة الطلب على كمية الائتمان ضعيفه، فإن انخفاض سعر الفائدة بنسبة ما ينتج عنها نسبة أقل في زيادة الطلب على الائتمان لكونه طلباً غير مرن، إذ يقل اثر التغير في سعر الفائدة على مقدار الائتمان المطلوب، وهذا يشير الى ان

مقدار الفائدة المقبوضة ستكون بعد انخفاض سعر الفائدة وزيادة الائتمان المطلوب دون المستوى الذي كانت عليه قبل انخفاض سعر الفائدة، أما عندما تكون نسبة التغير في الطلب على الائتمان اكبر من نسبة التغير في سعر الفائدة فأن الطلب على الائتمان يكون مرناً.

ومن خلال حساب مرونة الطلب على الائتمان المصرفي في فلسطين خلال الفترة الواقعة بين كانون اول 2001- كانون اول 2002 يلاحظ ان هذا الطلب يتصف بالمرونة كما تظهر الاشارة الجبرية السالبة طابع العلاقة العكسي بين أسعار الفائدة والائتمان المصرفي، حيث يبدو واضحا ان قيمة معدل المرونة تزيد عن الواحد الصحيح بأستثناء مرونة الطلب السعرية للطلب على الائتمان المصرفي بالدينار الاردني التي كانت أقل من الواحد الصحيح مما يشير الى ضعف مرونته، وقد يكون ذلك مرده الى انخفاض التعامل مع الاردن وانخفاض حركة التنقل بسبب الاوضاع السياسية وظروف الاغلاق خلال هذه الفترة، إذ بات التعامل التجاري يتم عبر الوسطاء الاسرائيلين حيث يستخدم هنا الدولار والشيقل للمعاملات التجارية، مما يعني حساسية الطلب على الائتمان بعملات الدولار والشيقل كونها أهم العملات الرئيسية المتداولة لتغييرات اسعار الفائدة المدينة والعمولة بالمصارف العاملة في فلسطين.**

جدول (5): احتساب مرونة الطلب السعرية للطلب على الائتمان المصرفي في فلسطين

السنة	التسهيلات حسب العملة	إجمالي التسهيلات بملايين US\$	التغير فيه	نسبة التغير	سعر الفائدة ومعدل العمولة	التغير فيه	نسبة المرونة
	1	2	3	4	5	6	7
Dec-01	\$USD	810.82	-	0.00	9.85%	-	-
Dec-02		644.17	-38.43	-0.06	9.58%	0.0032	0.0334

** تم حساب المرونة لهذه الفترة فقط نظرا لعدم امكانية الحصول على بيانات حول اسعار الفائدة والعمولة عن الفترات الاخرى، وقد تم الحصول على هذه البيانات من خلال ملاحظات قام بتدوينها الباحث عن تقارير ودراسات داخلية خاصة بسلطة النقد الفلسطينية، لا يمكن نشرها او عرضها بالتفصيل نظرا لمقتضيات الامن والسرية التي تحظى بها هذه البيانات.

-	-	-	17.65%	-	-	226.20	NIS	Dec-01
-3.86	0.0064	-0.0011	17.08%	0.02	4.15	166.95		Dec-02
-	-	-	12.13%	-	-	176.76	JD	Dec-01
-0.93	0.0341	0.0040	11.74%	-0.03	-4.42	138.98		Dec-02

*المصدر: البيانات الاساسية المستخدمة في حساب المرونة مأخوذة من النشرات الاحصائية الشهرية التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية- اعداد مختلفة.

كما يوجد هناك عوامل اخرى عديدة الى جانب سعر الفائدة تلعب دوراً في تحديد موقع منحنى الطلب على التسهيلات الائتمانية, من أهمها:

○ درجة اتساع السوق النقدية التي تعتمد على درجة تقدم القطاعات الاقتصادية التي تحظى بنصيب نسبي عالي من الائتمان المصرفي بوجه خاص، وعلى مستوى التقدم الاقتصادي بوجه عام.

○ مستوى تنظيم المؤسسات التي تشكل اطراف التعامل في السوق النقدية والائتمانية ودرجة تقدمها وتطور ادائها الانتاجي والاداري والمالي ومدى انتشار العادة المصرفية، حيث يوجد هناك علاقة طردية بين مستوى حجم واداء وتنظيم السوق النقدية والائتمانية من ناحية، واثر تغيير سعر الفائدة وسعر اعادة الخصم على حجم الائتمان من ناحية أخرى.

○ مستوى التقلب الدوري والموسمي في نشاطات القطاعات والوحدات الاقتصادية التجارية والصناعية والخدماتية والاتجاه العام لتطورها. حيث تشير النظرية الاقتصادية الكلية الى عدم فعالية التغيير في اسعار الفائدة على الائتمان المصرفي في ظروف الانتعاش الاقتصادي لما يترتب عليها من زيادة في المداخيل والارباح وارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال*. وكذلك الامر في حالات الركود والانكماش، حيث يكون هناك عدم فعالية للتغيير في اسعار الفائدة على الائتمان المصرفي في ظروف الركود الاقتصادي لما يترتب عليها من نقص في

*الكفاية الحدية لرأس المال هي معدل العائد او الارباح المتوقعة لقاء استثمار اموال اضافية.

المداخل والارباح الى حد تحقيق الخسائر وخروج العديد من الاعمال من السوق وانخفاض في الكفاية الحدية لرأس المال.

• مستوى الدخل القومي من اهم العوامل المحددة لموقع منحى الطلب على الائتمان المصرفي، كمحصلة للعلاقة الطردية التي تربط بين الدخل القومي من ناحية، والطلب على الائتمان من ناحية اخرى، حيث يعمل انخفاض الدخل القومي على ازاحة منحى الطلب على الائتمان الى اسفل، مما يعني انخفاض حجم الطلب على التسهيلات الائتمانية عند مستوى معين من أسعار الفائدة، في حين يعمل ارتفاع الدخل القومي على إزاحة منحى الطلب على الائتمان الى اعلى، وهو يعني زيادة الائتمان عند مستوى معين من اسعار الفائدة.

• يعد التزام المصارف التجارية وتقيدها بسياسات وتعاليم وانظمة السلطات الرقابية والنقدية القائمة على استخدام سعر إعادة الخصم كاحد اهم ادوات السياسة النقدية، الاساس في مدى نجاح وفعالية هذه الاداء، فإذا حدثت المصارف التجارية من لجوئها الى الاقتراض من المصرف المركزي او من اي سلطة نقدية تقوم بمهامه او كان لديها فائض نقدي، فان فاعلية سعر إعادة الخصم في مجال ضبط الائتمان ورقابته تكون محدودة. فكما يبدو واضحاً من خلال دراسة الواقع القائم في فلسطين، فإن هذه الاداة غير مستخدمة، الا ان استخدامها في ظل بقاء اداء الجهاز المصرفي على ما هو عليه ستكون بدون شك عديمة ومحدودة الفعالية، بناءً على ما تعكسه بيانات الجهاز المصرفي الفلسطيني من وقائع، حيث يوجد هناك فوائض واضحة تعكسها بوضوح حجم الارصدة لدى المصارف الاجنبية خارج فلسطين التي بلغ متوسط ما تمثله نسبياً من اجمالي موجودات المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة الممتدة من 1996-2002 حوالي 53%، في حين بلغت ارصدة المصارف الاجنبية لدى المصارف العاملة في فلسطين حوالي 6% من اجمالي المطلوبات ورأس المال.

1-2: أثر تغييرات أسعار الفائدة على التنمية الاقتصادية:

أن فهم الية تأثير رفع وخفض اسعار الفائدة في تحديد الطلب على الائتمان المصرفي يتطلب مناقشة تأثيراتها المختلفة على عملية التنمية الاقتصادية، مما يعكس آلية لعب دورها كاحد اهم محددات هذا الطلب. إذ يرى الاقتصاديون أن رفع سعر الفائدة يمكن ان يستخدم كأداة لـ:

1. علاج التضخم.
2. ترشيد الاستهلاك.
3. جذب المدخرات.
4. الأثر الترشيدي للاستثمار.
5. الأثر الترشيدي للائتمان.

وقد بنيت وجه النظر هذه بناء على الحقائق التالية:

- تؤدي زيادة سعر الفائدة على الودائع الى جذب المدخرات، مما يؤدي الى خفض ذلك الجزء الموجه للاستهلاك، مقيداً بذلك زيادة الطلب الكلي وارتفاع الاسعار.
- ينطوي رفع سعر الفائدة الدائنة بهدف خفض معدلات التضخم وامتصاص القوة الشرائية على خطورة تتمثل بنزعة المصارف التجارية الى رفع سعر الفائدة المدنية بشكل لمعدلات التضخم، بما يضمن لها عدم المساس بالهامش الذي يمثل احد المصادر الاساسية لأرباحها.
- تؤدي زيادة أسعار الفائدة على الائتمان الى زيادة التكاليف مما يزيد من العبئ على الوحدات المقترضة، مما يحد من العرض الكلي للسلع والخدمات وبالتالي يضعف من فاعلية وسائل الحد من التضخم، مما ينعكس بالتالي سلبياً على معدلات الانتاج.

• يقلل خفض سعر الفائدة المدينة من العبء على القطاعين العام والخاص المدينين للجهاز المصرفي، اللذين بالعادة يعملان على نقل عبء سعر الفائدة المدينة الى المستهلك عبر زيادة التكلفة (السعر النهائي)، الذي ينعكس بدوره على مستوى الاسعار، علماً بأن هذا التأثير يعتمد على مرونة العرض والطلب على السلع والخدمات التي يقدمها المنتج.

تجدر الاشارة هنا، الى وجود عوامل ومتغيرات تتحكم في مدى الية تأثير تغيرات أسعار الفائدة على الائتمان المصرفي في التنمية الاقتصادية التي تعتبر العامل الرئيس والجوهري في تحديد حجم واتجاهات الطلب على التسهيلات الائتمانية، ومن اهمها الكفاية الحدية لرأس المال، ومعدل التضخم السائد وتخصيص التمويل المصرفي وسياسة التمييز بين القطاعات الاقتصادية والمساهمة الحدية للمشروع المقترض في تحقيق النمو الاقتصادي (الحمزاوي، 1997).

4. العائد على بدائل الائتمان المصرفي

من العوامل المؤثرة على الطلب على التسهيلات الائتمانية وجود البدائل التي يمكن تحديدها بثلاث بدائل:

1. البدائل المالية: وهي الاوراق المالية التي تستخدم كادوات اقتراض مثل السندات بمختلف انواعها، والاوراق المالية الحكومية كأذون وسندات الخزانه العامة وبعض منتجات المشتقات المالية.

2. البدائل النقدية: تتمثل بالعملات الاجنبية المتداولة، حيث يتم استخدام ثلاث عملات في فلسطين وهي: الشيكل والدولار والدينار الاردني وقد دخل استخدام اليورو على نطاق محدود.

3. البدائل السلعية الممثلة بالمعادن النفيسة كالذهب والفضة والمجوهرات.

ويشار هنا الى اختلاف اهمية هذه البدائل من مقترض الى اخر، فالبدائل السلعية مثلاً تكون محل اهتمام الافراد وشركات الاشخاص، بينما يهتم ببدائل سوق المال وابدائل النقدية شركات الاموال وكبار رجال الاعمال والمستثمرين.

لتوضيح التأثير المتبادل بين الطلب على التسهيلات الائتمانية وابدائل المختلفة، فإنه لا بد من الاشارة بأن مصدر هذا التأثير يتأتى من العلاقة بين سعر الفائدة أو العائد من هذه البدائل من ناحية، ومقدار الطلب على الائتمان المصرفي من ناحية أخرى.

2.1: أسعار فائدة البدائل المالية

أن العلاقة بين تغيرات أسعار فائدة البدائل المالية من ناحية كمتغير مستقل والطلب على الائتمان المصرفي كمتغير تابع من ناحية أخرى هي علاقة طردية، وذلك على افتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة، بحيث تتحول الوحدات الاقتصادية بطلب الاقتراض من السوق المصرفية الى سوق الاوراق المالية لتغطية حاجتها الائتمانية في حالة انخفاض اسعار الفائدة على الاوراق المالية قياساً بمستوى اسعار الفائدة على الائتمان المصرفي، وتستخدم هنا المرونة التقاطعية أو التبادلية لقياس هذه العلاقة، حيث أن:

D المقدار المطلوب من الائتمان المصرفي

ΔD التغير في كمية الائتمان المصرفي المطلوب

R سعر الفائدة على الاوراق المالية

ΔR التغير في سعر الفائدة على الاوراق المالية

تصبح المرونة التبادلية للطلب على الائتمان = التغير النسبي في الطلب على الائتمان ÷ التغير النسبي في اسعار الفائدة على البدائل المالية

$$\varepsilon D = \frac{\Delta D}{\Delta R} * \frac{R}{D}$$

نظراً للظروف التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، ولضرورة النهوض بالاستثمار تبرز هناك

ضرورة لتدعيم سوق المال الفلسطيني تمليها العوامل التالية:

- تعاضم فجوة الاستثمار/الادخار المحلي مما يثير الحاجة الى الاعتماد على المساعدات الخارجية وقد يتطور الامر الى طلب قروض من مصادر دولية، حيث بلغت هذه الفجوة في فلسطين عام 1994 حوالي 799.7 مليون دولار ارتفعت عام 2000 لتصل الى 972.7 مليون دولار .

- احجام وعجز الجهاز المصرفي عن تحقيق التوظيف الكفاء لموارده المالية بما يسهم في دفع عجلة الاستثمار، نظراً لاحجام المصارف عن الدخول بقوة فيه نظرا لحجم المخاطر العالي بسبب توليفة من الاسباب الموضوعية والذاتية التي يأتي على رأسها عدم الاستقرار السياسي وعدم نضوج البنى الادارية والقانونية والتشريعية في الاراضي الفلسطينية نظرا لطبيعة القيود التي فرضتها الاتفاقيات السياسية المبرمة مع الجانب الاسرائيلي من ناحية، والافتقاد للامكانيات الكفيلة بايجاد حلول سريعة وناجعة للمشكلات القائمة مما يجعل حلها في معظم الاحيان خارج عن نطاق إرادة الجهاز المصرفي.

- أن دخول السلطة الوطنية الفلسطينية في العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة وبخاصة مع الاتحاد الاوروبي ومنتدى دول البحر الابيض المتوسط واتفاقية المعاملة التفضيلية للمنتجات الفلسطينية مع الولايات المتحدة تفرض ضرورة الاستتارة بالنظم والافكار المطبقة على الصعيد الدولي في الاسواق المالية المتقدمة من سياسات وتشريعات وحوافز ونظم ضريبية والبناء المؤسسي ومستوى الاداء الوظيفي ومكانزم العمل ونظم الاتصالات، وملائمة كل العناصر والعوامل المذكورة مع مستوى النمو واحتياجات السوق الفلسطينية المحلية باتجاه بلورة نمط وطني يساعد في تدعيم وانشاء المؤسسات الاستثمارية.

• أن النهوض بعملية التنمية وتعزيز الاتجاهات التنموية يفرض بالضرورة وضع الاسس والقواعد التشريعية والفنية والمالية لاستخدام الادوات المالية التي من شأنها تطوير وتنمية سوق رأس المال وتحديث الياته وتحقيق العدالة للمستثمر في الاوراق المالية وهو ما يفتقد له السوق الفلسطيني بسبب الظروف الموضوعية التي تحيط به التي سيتم الاشارة لها في موقع متقدم التي تحرمه من الاستفادة من هذه الادوات، حيث من شأن ذلك ان يكون ذو تأثير على عائد الاوراق المالية، ومن اهم هذه الادوات:

أ. السندات واذون الخزينة:

تستخدم كاداة في سد عجز الموازنة العامة، فوفق ما تظهره تجارب بعض الدول فقد إمتد شراءها ليشمل وحدات القطاع الخاص والافراد، ولم يعد مقتصرأ على المصارف والاشخاص الاعتباريين، اذ من شأن ذلك ان يؤدي الى تشكيل مصدر هام لتمويل عجز الحكومة من مدخرات فعلية لاسيما ودائع الافراد والقطاع الخاص بالمصارف بدلا من سد العجز من خلال الاصدار النقدي الذي يحمل في طياته نواحي سلبية نظرا لاثاره التضخمية غير المرغوبة. فمن الملاحظ انه كلما زادت الاموال المقرضة للحكومة من المصارف ووحدات النشاط الاقتصادي الخاص، كانت هناك اثار غير مواتية على الاموال المتاحة لدى المصارف لغرض الاقراض، ومن هذه الاثار:

- تقييد امكانيات تقديم الائتمان نتيجة لشراء المصارف للسندات والاذونات.
- خفض مقدرة المصارف على خلق الائتمان وخلق الودائع تبعا لذلك، نتيجة قيام المودعين بشراء السندات والاذونات مما يعمل على خفض ودائعهم، مع الاشارة الى مستوى هذا التأثير يقل في حالة احتفاظ الحكومة بجزء أو كل حصيلة بيع السندات والاذونات لدى مصرف تجاري واحد أو أكثر وليس لدى البنك المركزي، ومن اهم المحاذير الواجب التنبه له، هو ان تصبح الحكومة منافساً للافراد والمشروعات على اموال الائتمان.

- يلعب سعر الفائدة على الاوراق المالية الحكومية نفس دور عائد الاوراق المالية الاخرى العادية من حيث تأثيره في الطلب على الائتمان المصرفي (علي، 1998).

ب. الائتمان المصرفي بضمان الاوراق المالية:

سمحت سلطة النقد الفلسطينية للمصارف التجارية بتقديم تسهيلات ائتمانية بضمان الاوراق المالية، سواء كانت ادوات دين او ادوات حقوق ملكية، حيث نظمت ذلك من خلال التعميم 93-د/2001/7/4.

حيث يبرز بوضوح اتجاهات سلطة النقد هنا على حث المصارف على تقديم تسهيلات ائتمانية بضمانات سندات واذونات الخزينة الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات العامة الفلسطينية حيث تم منحها نسبة قبول للضمان بنسبة 100% مقابل 90% لمثيلاتها الاجنبية، في حين كانت هذه النسبة لاسهم حقوق الملكية للمصارف والمؤسسات والشركات المساهمة العامة المحلية 80% على ان تكون متداولة في سوق فلسطين للاوراق المالية، في حين كانت 50% لمثيلاتها الاجنبية مع اشتراط تداولها في الاسواق المالية العربية والاجنبية. الا ان هذه القروض من الضروري أن تخضع للفحص والعناية من قبل مسؤولي الائتمان، لتلافي المخاطر التي قد تكتنفها اعمال المضاربه على هذه الاسهم. من هنا يجب ان يؤخذ بالاعتبار:

- التأكد من أن هذه الاوراق المالية متداولة ونشطة بالاسواق المالية وفق ما نص عليه التعميم المشار اليه اعلاه، مع اتخاذ السياسات الكفيلة بعدم منح قروض بضمان أوراق مالية لشركات خاسرة، أو عبر اشتراط تعزيزها بطلب ضمانات اخرى من العميل المقترض.
- يتعين ان يغطي عائد الاسهم التي تم تقديم القرض بضمانها قيمة الفوائد المدينة على هذا القرض.
- من المهم التنبيه هنا الى اتصاف القروض المصرفية المقدمة بضمان الاوراق المالية بدرجة من عدم الاستقرار، نظرا لحالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني ولحدثة تجربة

السوق المالية وعدم نضوج اوضاع الشركات المساهمة التنظيمية والمحاسبية بما يعكس اوضاعها بصورة عادلة.

مما لاشك فيه، أن السماح بتقديم الائتمان بضمان الاوراق المالية سيلعب دوراً في زيادة حجم الائتمان المصرفي وتحفيز الطلب عليه مع الحفاظ على درجة الثبات النسبي لحجم الاوراق المالية، فمن يحتاج الى اموال ممن يمتلك اوراق مالية يفضل عدم بيعها طالما يمكنه الاقتراض بضمانها والاحتفاظ بملكيتها ، بحيث يفضي قرار سلطة النقد الفلسطينية برفع نسبة الاقتراض بضمان الاوراق المالية الى تشجيع حاملي هذه الاوراق على عدم التخلص منها بالبيع، وهو ما يعد مشجعاً على اقتناء الاوراق وبالتالي تنشيط السوق الاولية (الاصدار) والسوق الثانوية (التداول)، والمساعدة في استقرار السوق المالية.

2-2 أسعار البدائل السلعية:

تتصف العلاقة بين سعر البديل السلعي- المكتنزات من المعادن النفيسة كالذهب والفضة عند رهنها والاقتراض بضمانها من السوق الرسمي أو غير الرسمي- والطلب على الائتمان المصرفي بالعلاقة الطردية، حيث أن زيادة أسعار البديل السلعي تدفع لزيادة الاقتراض من المصرف، والعكس صحيح، وذلك بإقتراض بقاء العوامل الاخرى على ما هي عليه. وعادة ما يأخذ الفرد او المشروع الامور التالية عند المفاضلة ما بين تسيل مكتنزاته وبين الاقتراض من المصرف:

- سعر الفائدة المدين على مبلغ القرض الذي يرغب الحصول عليه.
- مقارنة حصيله بيع المعدن النفيس بسعر شرائه وتحديد فرق السعر (بالزيادة أو الانخفاض)، حيث يفضل هنا أن تتم المقارنة مع فرق السعر المتوقع من البيع في نقطة زمنية مستقبلية (تاريخ الانتهاء من سداد القرض) لأن سعر فائدة الاقتراض تتصل ببعده مستقبلي، فإذا كان

فرق سعري البيع والشراء يفوق سعر فائدة الاقتراض من المصرف، فإنه يتجه للأقتراض من المصرف.

2-3 عائد أو أسعار فائدة البدائل النقدية

يتمثل البديل النقدي بوجود طلب على الائتمان بعملة ما بالنسبة للطلب على الائتمان بعملة أخرى، حيث يبرز هنا تأثير سعر الفائدة المدينة بعملة ما على مستوى الطلب على الائتمان المصرفي بعملة أخرى، وهذا امر ذو اهمية في سوق الائتمان في فلسطين نظراً لوجود تداول بثلاث عملات هي الشيقل الاسرائيلي والدينار الاردني والدولار الامريكي في ظل الافتقاد لعملة وطنية، حيث تتباين اسعار الفائدة من عملة الى أخرى وفق ما يظهر في الجدول ادناه. حيث من الواضح أن هناك علاقة بين سعر فائدة الاقتراض بعملة ما (كمتغير مستقل) والطلب على الائتمان بعملة أخرى (كمتغير تابع) ، مع وجود تأثير لسعر الصرف بين العملات على هذه العلاقة.

جدول (6):العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المدينة واجمالي التسهيلات الائتمانية بالعملات

المختلفة كما هي بتاريخ 2003/12/31 في فلسطين

متوسط سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية	اجمالي التسهيلات الممنوحة بكل عملة مقومة بالدولار الامريكى بالملايين	
9.41	138.98	الدينار الاردني
8.02	644.17	الدولار الامريكى
15.47	166.95	الشيقل الاسرائيلي

* المصدر: سلطة النقد الفلسطينية - تقارير داخلية

3. الدخل

لا شك بأن هناك علاقة هامة تربط بين زيادة الدخل والطلب على الائتمان، حيث يختلف شكل هذه العلاقة على كل من المستويين الجزئي والكلّي. ففي حين يؤدي إرتفاع مستوى دخل الافراد او المشاريع والوحدات الاقتصادية الى خفض الطلب على الاموال المصرفية من قبل هذه الوحدات كنتيجة للعلاقة العكسية بين متغير الدخل والطلب على الائتمان، الا انها تتصف بالعلاقة الطردية على المستوى الكلّي، فزيادة الدخل المحلي الاجمالي تعني المزيد من الابدعات وبالتالي زيادة المقدرة المصرفية على منح الائتمان لتلبية الحاجة الائتمانية التي تتولد عن التوسع في النشاطات الاقتصادية التي يستحثها زيادة الدخل .

يمكن قياس هذه العلاقة من خلال مقياس مرونة الطلب الدخلية على الائتمان ، حيث تقيس العلاقة بين التغير النسبي في الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي (كمتغير مستقل أو تفسيري) والتغير النسبي في الطلب على الائتمان المصرفي (كمتغير تابع)، حيث يمكن تمثيل هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$E = \frac{\Delta Q}{Q} \div \frac{\Delta I}{I}$$

حيث أن:

ε المرونة الدخلية للطلب على الائتمان المصرفي

Q المقدار المطلوب من الائتمان المصرفي

ΔQ التغير في الائتمان

I الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي

ΔI التغير في الدخل

إذا زادت قيمة معامل المرونة عن الوحدة، فأن ذلك يشير الى وجود علاقة مرنة بين المتغيرين، أي أن التغير في الدخل بنسبة ما يؤدي الى تغير الائتمان المطلوب من المصارف بنسبة اكبر وبنفس الاتجاه.

ومن خلال حساب المرونة الدخلية للطلب على الائتمان المصرفي في فلسطين للوقوف على واقع هذ العلاقة، وفق ما تظهره نتائج الجدول ادناه، يلاحظ وجود علاقة مرنة بين المتغيرين بأستثناء عام 2002 حيث كانت فيها العلاقة غير مرنة، وذلك مرده الى تأثير الاغلاق والحصار والاجتياحات الاسرائيلية التي أدت الى أحداث اختلال في العلاقة التي كانت سائدة في الفترة التي سبقتها، كما ان الاشارة الجبرية للمرونة تظهر أن العلاقة كانت خلال جميع سنوات هذه الفترة طردية باستثناء عام 2000 حيث كانت هذه العلاقة عكسية بسبب التغيرات التي طرأت بسبب اندلاع الانتفاضة.

جدول (7): احتساب المرونة الدخلية للطلب على الائتمان المصرفي

السنة	اجمالي التسهيلات الائتمانية بملايين الدولارات	التغير فيه	نسبة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بملايين الدولارات	التغير فيه	نسبة	المرونة
	1	2	3	4	5	6	7
1996	423.8	0	0	3667.7	0	0	0
1997	612.79	188.99	0.31	4011.9	344.2	0.09	3.61
1998	812.79	200	0.25	4261.5	249.6	0.06	4.27
1999	991.9	179.11	0.18	4516.6	255.1	0.06	3.19
2000	1328	336.1	0.25	4441.8	-74.8	-0.02	-14.85
2001	1197.89	-130.11	-0.11	4210.5	-231.3	-0.05	2.00
2002	936.76	-261.13	-0.28	3096.8	-1113.7	-0.36	0.78

* المصدر: البيانات الاساسية المستخدمة في حساب المرونة مأخوذة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

4. مقومات البيئة الاستثمارية:

تعتبر البيئة الاستثمارية ودرجة تطور مقوماتها من اهم المحددات في الطلب على التسهيلات الائتمانية في فلسطين كونها سوق ناشئ يتسم بحالة عدم التأكد وارتفاع المخاطر وعدم وضوح اتجاهاته المستقبلية، الامر الذي من شأنه ان ينعكس على قرارات وحجم ونوعية الاستثمار، كون قرار الاستثمار هو محصلة تفاعل العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (مكحول، 2002).

تواجه مقومات الاستثمار في ظل البيئة الاستثمارية الحالية في فلسطين العديد من المشاكل والعوائق حيث محدودة قدرة السلطة على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتطبيق

السياسات من حيث التراخيص الصناعية والانشائية والسلطة الكاملة على الارض، ناهيك عن المشاكل القائمة بالبنى التحتية على الرغم من الجهود التي بذلت لتطويرها منذ دخول السلطة الوطنية عبر الحصول على مساعدات اجنبية او خصصة بعض القطاعات، الا انها ما زالت بحاجة الى مزيد من التطوير، وخصوصا بعد تدمير العديد من مرافقها بعد سلسلة الاجتياحات الاسرائيلية المبرمجة خلال فترة ما بعد الانتفاضة. ومن اهم مقومات الاستثمار الاخرى حجم السوق المحلية التي تتصف بصغر حجمها من ناحية المساحة الجغرافية وعدد السكان وتدني متوسط دخل الفرد، ناهيك عن الاشكالات القائمة امام الوصول بحرية الى الاسواق الخارجية نتيجة لعدم وجود اي سلطة على المعابر والهيمنة الاسرائيلية على التجارة الخارجية الفلسطينية.

من مقومات الاستثمار الهامة في خلق بيئة قانونية للاستثمار مجموعة التشريعات والنظم القانونية ذات الصلة، التي هي بحاجة لتطوير واستكمال وتعديل وترسيخ لدورها الهام للنهوض بالاستثمار، لكونها تساعد في التخلص من حالة التردد الناجمة عن حالة عدم اليقين إضافة الى تحديدها الاطار للسياسات ورسم الخطط والتوقعات وحماية المستثمرين وتنظيم العلاقة فيما بينهم، وفيما بينهم وبين اطراف العملية الاستثمارية الاخرى، وعلى هذا الصعيد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية باقرار العديد من القوانين، من اهمها قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995 وتم تعديله سنة 1998، حيث قدم حوافز مادية وجمركية وحوافز اجرائية تشمل ضمان عدم التاميم وعدم المصادرة الا في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة مع تعويض صاحب الملك وضمن حرية تحويل راس مال المستثمر والارباح المتحققة وضمن الية لحل النزاعات وعدم التمييز بين المستثمرين، إضافة الى اقرار قانون المصارف عام 2002 وغيره من القوانين، الا ان وجود ضعف واضح في العلاقة بين التشريع والجهاز القضائي والقوى التنفيذية وغياب التنسيق والتعاون فيما بينها سيبقى عائقاً امام تفعيل هذه القوانين والتشريعات في تشجيع الاستثمار.

كما ان للادارة العامة للاقتصاد ومستوى اداء المؤسسات العامة تأثيراً على الاقتصاد والبيئة الاستثمارية من خلال دورها في تنفيذ وتطبيق الانظمة والتشريعات، وعبر دورها في تنسيق وتنظيم علاقاتها مع القطاع الخاص ورسم السياسات الاقتصادية والقطاعية التي تهدف لتحقيقها. وقد حرم هذا القطاع من التطور في ظل الاحتلال، وبعد تأسيس السلطة الوطنية سنة 1994 برزت هناك العديد من الانجازات التي حققتها السلطة الوطنية على هذا الصعيد، الا ان الجهاز الحكومي يعاني من البيروقراطية وتداخل الصلاحيات وبروز ظاهرة التلوث والفساد الاداري وغيرها من الظواهر السلبية الاخرى التي ادت في كثير من الحالات الى تعطيل الكثير من الاستثمارات (مكحول، 2002). وفي مسح للبنك الدولي اعتبر 71% من المشمولين بالمشح الفساد كمشكلة مهمة او مهمة جدا تعيق الاستثمار.

أحدى العوامل التي ادت الى تفاقم حدة العوائق امام النهوض بمقومات الاستثمار هي محدودية قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال السياسات الاقتصادية الكلية نتيجة القيود التي فرضتها الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الاسرائيلي سواء على صعيد التصرف بالموارد الاقتصادية او تنفيذ مشاريع البنية التحتية بحرية في بعض المناطق او حرية العلاقة والاتصال الحر مع الاسواق الخارجية لسيطرة اسرائيل على المعايير وتقييد حرية السلطة في اصدار عملة وطنية او ممارسة سياسة مالية او نقدية او تجارية خارجية بشكل تام وفقا للقيود التي وضعها بروتكول باريس الاقتصادي، ومما يزيد الامر تعقيداً، هو افتقار السلطة الوطنية لرؤية واضحة لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني، حيث انصب الجهد على رسم سياسات وممارسات تهدف لتسيير الامور الانية من ضمنها العمل على تنشيط بعض المؤسسات المساندة الهادفة الى حفز الاستثمار في فلسطين مثل اتحادات الصناعات وهيئة تشجيع الاستثمار واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية ومؤسسة المواصفات والمقاييس.

ومن اهم مقومات الاستثمار هو توفر التمويل عبر مؤسسات التمويل والسوق المالية، حيث يأتي على رأسها الجهاز المصرفي الذي تطور بشكل سريع بعد توقيع بروتكول باريس الاقتصادي الا

انه بقي اسير للبيئة الاستثمارية العامة في فلسطين التي تتصف بالمخاطر السياسية العالية مما اثر سلبا على الاستثمار الخاص، حيث ان المصارف لا تستطيع عند اعتماد سياستها الائتمانية في فلسطين التركيز على القوى الكامنة في السوق والقدرات الاعتمادية للعميل المحتمل، حيث تركزت على قدرة المقترض على تقديم الضمانات والرهن، وعلية فان المصارف لا يوجد لديها توجه نحو الاقراض طويل الاجل لعدم وجود رؤية واضحة لافاق المستقبل يرافقتها سلوك واتجاهات المستثمرين المحليين والاجانب المتحفظة والحذر في اتخاذ خطوات استثمارية خارج أو داخل نطاق القطاعات التقليدية (التجارية والانشائية)، حيث يشير مسح لبنك الدولي ان 77% من المستثمرين يعتبرون عدم الاستقرار السياسي مشكلة مهمة او مهمة جدا، بحيث جاءت على راس العوائق التي تواجه المستثمرين في حين اشار 49% من المشمولين بالدراسة الى المشاكل ذات العلاقة بالتمويل وبمزاومة القطاع العام، وهذا ما يساعد في تفسير تبني مؤسسات التمويل منهجية الاقراض قصير الاجل.

وفي محاولة لتشجيع الاستثمار والخروج من دوامة السياسات الاستثمارية المتحفظة تم انشاء صندوق لضمان الاستثمار برأس مال 21 مليون دولار بواسطة وكالة ضمان الاستثمار الدولية MIGA، حيث توفر ضمانات تأمين ضد المخاطر السياسية للاستثمارات الخارجية لغاية 5 مليون دولار، وقد قدم لها اكثر من 20 طلبا لمشاريع استثمارية في فلسطين. كما تم انشاء شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري التي طرحت برامجها في حزيران 2000 بهدف توفير التمويل طويل ومتوسط الاجل لدعم قطاع الاسكان من خلال تمكين المصارف من زيادة مشاركتها في تمويل هذا القطاع، والعمل على اصدار السندات المتوسطة وطويلة الاجل بهدف تنويع مصادر التمويل، والتأمين ضد مخاطر عدم سداد القروض للتخفيف من عبئ المؤسسات المصرفية، ومن ابرز ما واجهته المؤسسة هو احجام المصارف عن منح قروض الرهن العقاري طويلة الاجل بسبب الوضع السياسي ووجود صعوبات فيما يتعلق بقلّة عدد الاراضي المفروزة والمسجلة لدى الدوائر المختصة الامر الذي يحد من قدرتها على توسيع نشاطها.

وتلعب مؤسسات الاقراض غير الهادفة للربح دوراً في تحمل جزءاً من تلبية الطلب على التسهيلات الائتمانية وغير المرغوبة من مؤسسات القطاع المصرفي، حيث تقدم قروض للكثير من المشاريع الصغيرة المصممة لتلبية احتياجات الفقراء، وهي تغطي حوالي 21.2% من حجم التمويل المطلوب وفق ما تشير اليه بيانات 1998 (مكحول، 2002).

أما الاسواق المالية فتلعب دوراً محدداً للطلب على الائتمان كونه عنصراً أساسياً في المقومات الاقتصادية للبيئة الاستثمارية. وقد كان انشاء سوق فلسطين للاسواق المالية في عام 1997 مقدمة ايجابية في تفعيل الاستثمار، اذ وصل عدد الشركات المدرجة في السوق حتى نهاية عام 2000 الى 23 شركة. وقد عانت السوق من التذبذبات والهزات بالسنوات الاخيرة بسبب الازواج السياسية السائدة، على الرغم من التطور الذي كان قد حققه في الاعوام التي تلت انشائها وسبقت الانتفاضة، وهنا يمكن التأكيد على نقطة هامة، وهي أن عدم الاستقرار ومحدودية الشركات والاسهم وعدم قدرة الشركات المدرجة على التوسع أو دخول شركات جديدة الى السوق يعتبر من العوامل المؤثرة في زيادة الطلب على الائتمان، كما ان هذه العوامل وغيرها تزيد من تاثير العائد على البدائل المالية على حجم الطلب على الائتمان المصرفي، ومن ثم تزيد درجة مرونة الطلب على القروض بالنسبة لتغييرات على عائد البدائل المالية.

ومن خلال تتبع اوضاع السوق يبدو واضحاً ضعف التداول وغياب قانون ينظم عملها وضعف الاجراءات الرقابية واجراءات الافصاح المالي مما اضعف دوره في حشد الموارد وتوجيهها نحو الاستثمار الامر الذي يضيف اهمية خاصة على الجهاز المصرفي التجاري بكونه احد اهم مصادر التمويل الخارجي. وقد كانت هناك جهود حثيثة في اواخر 2003 وما زالت مستمرة من قبل السوق وسلطة النقد الفلسطينية في ايجاد الية للتعاون في تنظيم وضبط نشاط شركات الاستثمار والتمويل المختصة بادارة وتنظيم محافظ الاوراق المالية واصدارها وتسويقها بما يضمن زيادة ثقة المستثمرين ويحافظ على استقرار السوق والاستقرار النقدي.

ثانياً: المحددات الذاتية والاعتبارية

توجد مجموعة أخرى من المحددات الذاتية والاعتبارية التي لها بعض التأثير في الطلب على الائتمان الذي تقدمه المصارف، والتي من أهمها:

1. وجود الرغبة والقدرة على الادخار لدى الافراد والمشاريع لها تأثير في الحد من الطلب على الائتمان من المصارف، كون التوجه هنا يكون نحو المصادر الداخلية لتمويل.

2. للاذواق تأثير غير مباشر على طلب الفرد للحصول على ائتمان مصرفي بهدف الوفاء باحتياجاته الاستهلاكية، كونها تؤثر على الطلب الفردي على سلع وخدمات الاستهلاك حيث تعد الاذواق هنا أحد محددات الادخار الفردي.

3. من هذه المحددات الهامة للطلب على الائتمان المصرفي، مستوى التكنولوجيا المستخدمة في المشروع، حيث يبدو تأثيره واضحاً على مدى كفاية رأس المال العامل وارتفاع الانتاجية وتخصيص وترشيد المصادر وتحديد هيكلية ومستوى التكاليف، حيث ينعكس المستوى التكنولوجي مباشرة على مستوى أداء العملية الانتاجية وبالتالي على مستوى ربحية المشروع واحتياجاته التمويلية (مطر، 2000).

ثالثاً: محددات الطلب على المستوى الجزئي

يتأثر الطلب على الائتمان المصرفي بعدد من المحددات على المستوى الجزئي، يمكن حصرها بما يلي:

1. تلعب عوامل مثل سمعة مصرف ما وسياساته الرئيسية والفرعية مقارنة بنظائرها لدى المصارف المنافسة دوراً هاماً في اتخاذ العميل قراره بالافتراض من مصرف دون اخر:

يمكن تحديد هذه السياسات وفق الاتي:

أ- مدى الحرية المتاحة لادارات المصارف في اتخاذ القرار الائتماني:

تتمتع ادارات المصارف بحرية اكبر في اتخاذ القرار الائتماني كلما زادت مساحة الثقة في هذه الادارات وبالتالي يزيد عدد طلبات الاقتراض، في ظل وجود الحاجات الائتمانية وعدم وجود التعقيدات الادارية في مجال الائتمان. كما يعد تسهيل الاجراءات القانونية والادارية التي تنتجها المصارف عنصراً مشجعاً في طلب القروض من المصارف.

ب- سياسة السلطات النقدية والائتمانية في المساندة المصرفية:

من شأن التدخل المستمر من قبل السلطات النقدية والائتمانية في مجتمع ما لمساندة مصرف معين في حالة تعرضه لإعسار مالي (جزئي أو كلي) في التوقيت المناسب أن يدعم الثقة في الجهاز المصرفي كله، ومن ثم تزيد قيمة الودائع (رأسياً وأفقياً) لدى المصارف العاملة في فلسطين وبالتالي تزيد قدرته على تقديم الائتمان المصرفي (Nkusu, 2003).

كما أن لتوفر امكانيات التوسع في تقديم الائتمان دوراً في لجوء المصارف الى تيسير اجراءات منح الائتمان مما يشجع ذوي الحاجة الائتمانية على التوسع في طلب الائتمان سواءً بزيادة عدد طلبات الائتمان او بمقدار التسهيلات الممنوحة.

ت- السياسة النقدية والائتمانية العامة ودورها في دعم الثقة في الجهاز المصرفي:

إذ تؤثر السياسة التي تنتهجها السلطات النقدية والائتمانية في تسيير دفة النشاط المصرفي الائتماني، بحيث يوجد لها اثار جانبية على جانب عرض هذا النشاط، وكذلك على جانب الطلب منه، حيث يدفع الاعلان عن هذه السياسة الى التأثير سلباً او ايجابياً على الثقة في وحدات الجهاز المصرفي لطلب التسهيلات او ايداع الودائع لديه. كما يفترض بالسياسات الائتمانية التي تعتمد على المصارف التجارية أن تراعي دائماً وجود الاسس المدروسة والمعايير الفنية المتعارف

عليها مصرفياً، والتي يتوجب ان تأخذ بالحد الأدنى مراعاة القواعد الذهبية للائتمان المصرفي، التي يؤدي التهاون بها الى تعريض المصرف الى الخطر، وهي الجدارة الائتمانية والمشاركة الذاتية في تمويل المشروع وقدرة العميل على ادارة المشروع ومدى كفاية الضمانات المادية في تغطية الديون المصرفية والظروف المواتية للمشروع الممول من المصرف، حيث ان كل اساس من الاسس التالية يؤثر في القرار الائتماني وفي تأثيرها على جوانب الطلب الائتماني وهو ما سنتاول واقع تطبيقه في فلسطين في القسم الثاني من القسم الاول تحت عنوان السياسة الائتمانية والضوابط التي تحكم اداء الجهاز المصرفي.

تقوم المصارف في حالة حدوث اخفاقات في السداد من قبل العميل بتكوين مخصصات لمواجهة خسائر القروض كلياً او جزئياً، حيث ان سلطة النقد تتابع بجدية موضوع تكوين المخصصات للتحقق من سلامة المراكز المالية للمصارف، وهذا يعني توجيه المصارف لاتخاذ سياسات تحوطية وحذرة في زيادة العرض من التسهيلات الائتمانية، الامر الذي يشكل بالتالي ضوابط للطلب.

ث- سياسة ضمان الائتمان المصرفي:

أن توفير الضمانات تعد إحدى العوامل التي تشجع الاشخاص العاديين والاعتباريين على التقدم بطلب القروض، في حين ان الافتقاد لمثل هذه الضمانات يشكل عقبة كبيرة امام حصولهم على التسهيلات الائتمانية. أن لتتوع ضمانات القروض والمرونة فيها تعمل على زيادة الطلب على القروض، وبخاصة عندما يكون هناك سياسة حكومية او وجود مؤسسات وشركات تعتمد سياسات تقديم ضمانات مصرفية او حكومية لتدعيم بعض القطاعات والمشروعات الصغيرة مما يعمل على ازالة هذه العقبات امام هذه القطاعات والمشاريع التي تفتقد للضمانات الكافية للحصول مباشرة على قروض من المصارف.

2. يوجد لتوجهات قطاع اقتصادي ما من المتعاملين مع الجهاز المصرفي تأثيراً في تحديد

حجم طلب هذا القطاع على الائتمان المصرفي:

حيث يكون لوزن هذه الفئات تأثير لممارسة ضغط باتجاه الحصول على شروط تسهيلية لهذه الفئات التي تواجه في انطلاقاتها مشاكل تمويلية كالمصدرين والشباب والمشاريع الصغيرة وذلك عبر تخفيض أسعار الفوائد او الرسوم والعمولات، إضافة احيانا لمشكلة توفير الضمانات المطلوبة من هذه الفئات وارتفاع رسوم الخدمات المصرفية الادارية والاجراءات الروتينية التي قد تستغرق بعض الوقت، الامر الذي يؤدي بالتالي الى اضطرار الحكومة لتقديم الدعم، او ايجاد مصادر تمويلية لهذه الفئات كالصناديق والمؤسسات التنموية والاجتماعية بما يسد احتياجاتهم من التمويل عبر القروض الميسرة أو الدعم المباشر وغير المباشر لهذه الفئات مما يعمل على خفض الطلب على التسهيلات الائتمانية وبالتالي يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة ويعمل على زيادة الاموال المعروضة من قبل المصارف للاقراض مما يشجع على زيادة الطلب على القروض.

رابعاً: محددات الطلب على مستوى الاقتصاد الكلي

يوجد هناك عديد من العوامل على المستوى القومي تؤثر في حجم الطلب على الائتمان المصرفي من اهمها:

1. السياسات الاقتصادية العامة:

حيث يتأثر الطلب على القروض المصرفية بمختلف أدوات السياسة الاقتصادية العامة وفي مقدمتها:

أ. مستويات الاسعار وسياسة الاسعار العامة: حيث يوجد هناك أثر واضح لتغيرات في الاسعار على الطلب على الاموال المودعة بالمصارف بشكل عام وعلى التسهيلات الائتمانية المصرفية بشكل خاص. وتأتي الزيادة في الطلب على السحب من المصارف كنتيجة لسد الثغرة التمويلية الناشئة عن زيادة الانفاق عن مستوى الدخل، اذ أنه كلما زاد الرقم القياسي لنفقات المعيشة زاد الانفاق النقدي سواء للحفاظ على مستوى الدخل الحقيقي للفرد والاسرة عند نفس المستوى

السابق أو بالنسبة للوحدات الانتاجية للحفاظ على كم ونوع مدخلات العملية الانتاجية مما يتطلب مزيد من الانفاق بسبب ارتفاع مستويات الاسعار .

ب. السياسات المالية: تتمثل هذه السياسات بالسياسة الانفاقية والسياسة الضريبية وذلك من ناحيتين:

الاولى: حيث تلعب سياسة الانفاق الحكومي في تدعيم شرائح او قطاعات اجتماعية و/أو اقتصادية سواء على شكل مساعدات مباشرة أو غير مباشرة إضافة الى تقديم دعم مالي للقروض التي تحصل عليها بعض فئات المجتمع لتشجيعها على طلب القروض. كما أن زيادة الانفاق الحكومي يؤدي الى زيادة العجز الحكومي مما يدفعها للحصول على قروض من المصارف الامر الذي يعمل على خفض الارصدة المعروضة للاقراض مما يرفع سعر الفائدة الامر الذي يؤدي الى خفض الطلب على القروض من الافراد والقطاعات الاقتصادية.

تتمثل الناحية الثانية بالسياسة الضريبية المتبعة من قبل الدولة في معالجة موضوع الفوائد سواء في احتساب الضرائب على الدخل قبل أو بعد احتساب الفوائد من ناحية، أو من ناحية نظرتها للفوائد المتعلقة بسبب الديون المشكوك بتحصيلها، حيث ان عدم النظر الى هذه الفوائد كنفقات يعمل على رفع تكاليف القروض والتسهيلات الامر الذي ينعكس في النهاية على الطلب على هذه التسهيلات بسبب ارتفاع تكاليف التمويل عبر قروض المصارف او عبر رفع اسعار الفائدة والرسوم والعمولات وزيادة السياسات والمعايير التحوطية في منح التسهيلات الائتمانية.

2. الظروف والايضاح الاقتصادية السائدة المحلية والخارجية:

على صعيد الظروف الاقتصادية المحلية: يزداد الطلب على الائتمان المصرفي في اوقات الرواج والانتعاش الاقتصادي، حيث تزداد الحاجة الى رأس المال العامل لتغطية العديد من الثغرات التمويلية والناشئة عن ضخ قدر كبير من الاستثمارات في المجتمع، أما في ظروف الكساد فنقل الاستثمارات وتخفق ادوات السياسة الاقتصادية في انتشال الاقتصاد من حالة

الركود، فبذلك تنقلص الاستثمارات وينتشر الركود ويقل نشاط دورات الانتاج ومن ثم يقل رأس المال العامل مما يؤدي الى انخفاض الطلب على التسهيلات الائتمانية.

على صعيد العوامل الخارجية: تلعب الاعتبارات الدولية دورا هاما في التأثير على الطلب المحلي من التسهيلات الائتمانية من خلال النظام الاقتصادي السائد ومستويات النشاط الاقتصادي ودرجة تقلبه وانظمة الصرف الاجنبي السائدة في المجتمع ونظام المدفوعات وحرية التحويلات إلى الخارج الامر الذي يبرز تأثير التغييرات في أسعار الفائدة في الخارج على الطلب المحلي على الائتمان المصرفي، سواء عبر توظيف المصارف للودائع في الاسواق الخارجية نتيجة لارتفاع اسعار الفائدة فيها مقارنة بالسوق المحلي، أو توجه المودع والمقترض الى المصارف في الخارج في حال وجود فوائد او تسهيلات بأسعار فائدة تنافسية. ويمكن القول أن اثار العوامل الدولية تتوقف على:

1. حجم الاقتصاد المحلي.

2. مستوى تطور نظامه المالي المحلي.

3. حجم النسبة التي يشكلها تدفق رؤوس الاموال للداخل ومدى محدودية التسهيلات

المقدمة للمستثمرين الاجانب في الخارج.

4. مدى الرقابة على اسعار الصرف.

أن سرعة التأثيرات تتوقف على عدد من العوامل، من أهمها سياسة سعر الصرف ومدى القدرة الشرائية النسبية للعملة المحلية بالمقارنة مع العملات الاجنبية الاخرى (الحمزاوي، 1997).

خامساً: عنصر التوقعات

أن للتوقعات المستقبلية تأثيراً على العرض والطلب من التسهيلات الائتمانية حيث أنها تمثل متغيراً رئيساً في تحديد الدورات الاقتصادية والتأثير على الطلب على النقود بهدف المضاربه،

كما أن لها تأثيراً فعالاً عند التعامل مع الهيكل الزمني لأسعار الفوائد، حيث يمكن احتساب مرونة الطلب ومرونة العرض بالنسبة لكل من هذه المتغيرات التفسيرية.

وتقوم نظريه التوقعات على سلوك المستثمرين والافراد في السوق في بيع وشراء الاوراق المالية القائم على اساس تحقيق أقصى ربح ممكن إضافة الى كونه سلوك متكيف، أي تكيف التوقعات المستقبلية استناداً الى تجارب الماضي والحاضر، وبما ان سعر الفائدة طويل الاجل يتم احتسابه على اساس متوسط اسعار الفائدة قصيرة الاجل الجارية زائد اسعار الفائدة قصيرة الاجل التي يتوقع المتعاملون ان تسود حتى تاريخ استحقاق الاوراق طويلة الاجل، ومن هنا يأتي تأثير التوقعات على العلاقة بين العرض النقدي وسعر الفائدة التي هي علاقة طردية، أي أن الزيادة في سعر الفائدة تزيد من عرض الأموال المتاحة والعكس صحيح، أما العلاقة بين الطلب على الاموال وسعر الفائدة فهي علاقة عكسية، حيث أن الزيادة في سعر الفائدة يقلل من الطلب على الاموال والعكس صحيح. أن منحنى العرض والطلب يتخذان شكل منحنى العرض والطلب العاديين، ويتغير وضع كل منهما بتأثير التغير في المتغيرات التفسيرية الاخرى خلافاً لسعر الفائدة.

القسم الثاني

محددات عرض الائتمان المصرفي

ان الحاجة للتسهيلات الائتمانية في فلسطين برغم من تمامها منذ منتصف التسعينات بالمقارنة مع الفترات السابقة، الا انها ما زالت تتركز في النطاقات التقليدية بالرغم من المحاولات لتفعيل دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الا ان التمويل طويل الاجل بقي وما زال محدوداً بسبب حالة عدم التأكد السائدة نتيجة الاوضاع السياسية وعدم وجود افق واضح للاستقرار، ففي فترة ما بعد الانتفاضة حاول الجهاز المصرفي الى جانب سلطة النقد الفلسطينية المحافظة على استقرار واستمرارية العمل المصرفي على الرغم من بروز العديد من الديون المتعثرة وصعوبه تسهيل الضمانات، الا انه مما لا شك فيه انه في حالة استقرار الامور ستسارع من مستوى اداء المصارف وسيكون من الالهية بمكان تفعيل دورها عبر اعتماد سياسات ائتمانية مرنة وخصوصا اذا ما صاحب ذلك سياسات فعالة من قبل السلطة في تطوير الانظمة والقوانين والحزم في الاجراءات التنفيذية وترسيخ سلطة القانون الامر الذي سيجتج للجهاز المصرفي الحرية في توسيع ورفع مستوى مرونة سياسته الائتمانية بما لا يهدد الاسس والقواعد التحوطية المتعارف عليها للحفاظ على مستوى امن واستقرار الجهاز المصرفي، الامر الذي يتطلب ايلاء عناية كبيرة في استخدام مواردها المالية وفي التوظيف الائتماني بشكل خاص.

عند دراسة العرض على الائتمان المصرفي الذي بالعادة يصف سلوك المقرضين، فإنه من الملاحظ ان حجمه واتجاهاته تتحدد بالقضايا التالية (الحمزاوي، 1997):

- المحددات العامة للعرض من الاموال المصرفية لأغراض الائتمان.
- الاسس التي تتبعها المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية

- انواع واشكال التسهيلات الائتمانية، ومدى تباين شروط كل منها.

- ادارة المخاطر وسياسة مواجهتها .

- السياسات والانظمة والتشريعات المصرفية المنظمة للقضايا السابقة الذكر.

من خلال الاستعراض للقضايا المشار اليها اعلاه تبرز بشكل واضح ان عرض الائتمان المصرفي يرتبط بمستوى المخاطر وحالة عدم التأكد، مما يفرض على المصرف العمل على تنويع تسهيلات الائتمانية، مما يجعل من كل عملية ائتمانية تمثل عملية قائمة بذاتها ، كونها ترتبط بنوعين من عناصر المخاطرة:

أ. مجموعة العناصر العامة ذات الصلة بطبيعة نشاط المصرف الائتماني:

1. مخاطر السوق المتعلقة بالاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية.

2. المخاطر المتعلقة بنشاط العميل المقترض سواء كانت مخاطر انتاجية -فنية أو تسويقية.

3. مخاطر الائتمان المتعلقة باوضاع العميل المالية.

4. المخاطر التشغيلية الناجمة عن اخطاء المصرف وعدم الالتزام بالمعايير والاعراف المصرفية.

ب. مجموعة العناصر المتعلقة بمخاطر العمليات الائتمانية:

1. مخاطر العملية المقدم لها التسهيل الائتماني: حيث تتباين هذه المخاطر من عملية ائتمانية

الى اخرى، حيث تختلف المخاطر وفقا لاختلاف انواع الضمانات وملاءة المدنيين ووفائهم

بالتزاماتهم وقابلية وسرعة تسهيل هذه الضمانات وبخاصة عندما تقدم العقارات و/أو الاوراق

التجارية كضمانات، حيث أن الاخيرة ترتبط بالمركز المالي للشركات المصدرة للاوراق

المالية وحجم التعامل بها ومدى استقرار أسعارها، بالاضافة الى اختلاف المخاطر حسب نوع

الأوراق المالية المقدمة كضمان سواء كانت كأدوات حقوق ملكية كالاسهم أو أدوات دين كالسندات والادون، وكذلك يكون تباين المخاطر حسب كفاءة وخبرة العميل الفنية والادارية والتسويقية في مجال نشاطه الاقتصادي والتجاري (فولكرتس وأخرون، 1998).

2. مخاطر ناشئة عن أفعال الغير، وهي مخاطر كثيرة ومتنوعة اهمها مخاطر افلاس احد كبار مديني العميل وتقديم بيانات مالية غير واقعية في ظل غياب فرض لمعايير واضحة ومحددة ووجود قصور في تطبيق الاسس السليمة فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي والخارجي.

أن طبيعة تعدد المخاطر وتنوعها فرضت وضع اليات وأسس لادارة هذه المخاطر يتعين على المصارف ادراجها في سياساتها الائتمانية والتقيد والالتزام بها عند إتخاذ القرار الائتماني، إضافة الى وضع ضوابط حاكمة لعملية منح التسهيلات الائتمانية من قبل المصارف التجارية، هذه جميعها كان لها دورا في تقنين الائتمان والتحكم بحجم العرض الائتماني، والتي تتلخص بضوابط الائتمان الخارجية والداخلية وبعض الاجراءات والاسس الادارية ذات الاهمية في اتخاذ قرارات منح الائتمان من قبل المصارف (Johnson, 1974) و (Khatkhate, 1978).

أولاً: ضوابط الائتمان الخارجية

هي تلك الضوابط المفترض بالجهاز المصرفي التقيد والالتزام بها سواء كانت ممثلة بالاعراف والمعايير المصرفية المتعارف عليها او كانت القوانين والانظمة والتعليمات التي تفرضها السلطات الرقابية او الجهات المعنية فيما يتعلق بتنظيم وضبط العمل المصرفي. مما لا شك فيه ان لهذه الضوابط دوراً هاماً في تحديد العرض من التسهيلات الائتمانية وتتحكم به وبتوجيهه.

من اهم ضوابط الائتمان الخارجية، نورد منها ما يلي:

1. القواعد العامة للائتمان:

هي مجموعة من الضوابط الواجب على المصارف التقيد بها عند تقديم الائتمان، وهي تشمل الطابع الشخصي و طاقة العميل وامكانياته ومستوى كفاءته ووضعته المالي والضمانات والظروف الاقتصادية العامة، وبما أن هذه القواعد تتصف بالعمومية، لذا يجب مراعاتها عند اتخاذ القرارات الائتمانية، حيث من الواضح تأثيرها كمحددات لحجم العرض من التسهيلات الائتمانية، كون العرض هنا ليس مجرد استجابة للطلب بل يخضع بدوره لمحددات اخرى تتعلق بالجوانب الاخلاقية للعميل وبالقدرة على الوفاء بالالتزامات التي هي دالة لمتغيرات مثل الدخل وهيكل الانفاق وعدد افراد الاسرة وفترة السداد والوضع الصحي للفرد واسرته ومستوى التأهيل العلمي والمهني والعمر والاستقرار الوظيفي والحالة الاقتصادية والمستوى المعيشي. أما بالنسبة للمشاريع والاعمال فأن المقدره على الوفاء بالالتزامات دالة ايضا للعوامل المتصلة بالنشاط التجاري والقطاعي ومستوى اداء المبيعات في المشروع ومستوى الاسعار والتكاليف وسياسة التسويق والاعلان، في حين يعد المركز المالي للعميل الضمان الرئيس في قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، لذلك فأن سياسة المصرف في تقديم التسهيلات الائتمانية تقوم على اساس نتائج تقييم المقدره الايرادية للعملاء والتأكد من وجود تتابع في الدخل و/أو العمليات الانتاجية والتسويقية كون اللجوء الى مصادر التسديد الاخرى أمر غير محبذ على الاطلاق من قبل المصارف، لما في ذلك من تكاليف واشكاليات قانونية وادارية مما يترتب عليها تعريض موقف المصرف الى مخاطر تتعلق بالسمعة واحيانا يكون لها ابعاد على صعيد المركز المالي عندما يكون هناك صعوبة في سرعة تسييل الضمانات. لذلك من الاهمية بمكان ربط عملية تقديم التسهيلات الائتمانية من ناحية الحجم والشروط بنوعية الضمانات القانونية الكافية لتغطية القرض وقابلية تصريفه بسهولة، بعدما يكون المصرف قد قام بتحديد الثغرة التمويلية للعميل من حيث القيمة والتوقيت، حيث تكون الضمانات ركيزة يؤمن بها المصرف نفسه ضد المخاطر

المستقبلية، حيث يلعب دوراً كخط دفاع اخير. ومن العوامل الهامة التي تحكم حجم التسهيلات الائتمانية الاوضاع والتقلبات الاقتصادية ذات الصلة بنشاط كل فئة من فئات عملاء الجهاز المصرفي، سواء على صعيد الاقتصاد الوطني المتبني لسياسات السوق الحر والانفتاح على الاقتصاد الدولي كون تأثيره واضحاً على أسواق الدول ذات الاقتصاد الصغير المفتوح مثل الاقتصاد الفلسطيني.

2. الانظمة والاجراءات الرقابية التي تقوم بها السلطة الرقابية:

من المحددات الاساسية لعرض التسهيلات الائتمانية طبيعة وتأثير الانظمة والاجراءات الرقابية التي تشكل الإطار التشريعي والتنفيذي لادوات السياسة النقدية والائتمانية التي تعد أحد اهم الوسائل التي تلجأ اليها الدول في صياغة ورسم سياستها الاقتصادية بإتجاه تحقيق اهدافها في التنمية الاقتصادية والتوظيف الكامل للموارد وتحقيق الاستقرار في الاسعار والاسواق. ويتم تصميم ورسم وتنفيذ هذه السياسة من قبل المصرف المركزي أو السلطات النقدية والرقابية عبر استخدام ما يعرف بالاهداف التشغيلية والوسيطية وصولاً لتحقيق الاهداف النهائية للسياسات الاقتصادية، مع الاخذ بالاعتبار ضرورة تحقيق نوعين من الاتساق اللذين لهما تأثير واضح على عرض الائتمان:

أ. الاتساق بين السياسة النقدية والائتمانية مع باقي أدوات السياسة الاقتصادية:

من الضروري ان يكون هناك تناغم واتساق بين السياسات الاقتصادية كافة للوصول الى الاهداف النهائية للسياسة الاقتصادية العامة، مع ضرورة مراعاة وجود تعارضات احياناً بين اهداف السياسة الاقتصادية العامة الواحدة، مثل تعارض هدف تحقيق استقرار الاسعار مع هدف استقرار اسعار الفائدة، ففي حالة الانتعاش الاقتصادي تأخذ مستويات الاسعار بالارتفاع، وبالتالي تؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة، ومع وجود هدف بتحقيق استقرار في اسعار الفائدة نجد السلطات الرقابية والنقدية مضطرة الى التدخل للحد من هذا الارتفاع عبر شراء اوراق الدين المالية من السوق مما يزيد من عرض النقد بمقابل زيادة اسعار هذه الاوراق وخفض أسعار

الفائدة في السوق، حيث يرافق ذلك زيادة السيولة وخفض القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي تستمر مستويات الاسعار بالارتفاع مما يرفع من حدة التضخم.

ب. الاتساق بين ادوات السياسة النقدية والإئتمانية:

تستخدم السلطات النقدية والرقابية أدوات ووسائل متنوعة منها الكمي ومنها النوعي باتجاه تحقيق اهدافها النهائية، بحيث تتداخل هذه الوسائل مع بعضها البعض، الامر الذي يستوجب ايجاد اتساق وتناغم داخلي ضمن إطار هذه السياسة لخفض حدة التناقضات لضمان نجاح هدفها بضمان الانجاز الفاعل لوظائف التقليدية والحديثة للمصرف المركزي او السلطة الرقابية النقدية. فالى جانب الوظائف التقليدية المتضمنة كمسؤولية الاصدار وبنك البنوك وادارة الاحتياطات فقد اصبح من صلب عمل المصرف المركزي ومن اهم مهامه هو الوظيفة الاشرافية والرقابة المستمرة على الائتمان المصرفي وعمل المصارف وانشطتها الكمية والنوعية في سبيل تحقيق الاستقرار والامان في النظام المصرفي وحماية اموال المودعين وتحقيق الاستقرار المالي وما يلزم ذلك من تحكم في القاعدة النقدية بما يتوافق ويتسق مع اهداف السياسة الاقتصادية العامة على المدى القصير والطويل، وهي من أهم المهام التي تضطلع بها الان سلطة النقد الفلسطينية كما سنوضح ذلك لاحقاً، لهذا فأن سلطة النقد كغيرها من السلطات النقدية والمصارف المركزية تقوم بتبني واعتماد وسائل رقابية كمية ونوعية في إطار سياستها باتجاه تحقيق اهدافها ومهامها المختلفة. ويتم تصنيف هذه الوسائل على اساس كمي ونوعي على اساس استخدام معيار للتفرقة بينها، على اساس ان الوسائل الكمية تتجه الى التأثير على حجم الائتمان المصرفي دون الاهتمام بمجال استخدامه، بينما تتجه الوسائل النوعية للتأثير على اوجه الاستخدام وليس على الحجم الكلي للائتمان.⁴ تجدر بنا الاشارة هنا الى ان الخطوط الفاصلة بين وسائل الرقابة الكمية والنوعية غير حاسمة، حيث أن التغير في اي وسيلة من وسائل الائتمان تحدث تأثيراً في النهاية على الحجم الكلي للائتمان المصرفي كاحد المتغيرات الاقتصادية التجميعية، لذلك فان السياسة

د. القاضي، عبد الحميد: "التنمية والتخطيط الاقتصادي"- دار الجامعات المصرية- ص 471- 5

الائتمانية الفعالة هي تلك التي تستخدم توليفة من وسائل الرقابة الكمية والكيفية بما يكفل تحقيق اهداف السياسة النقدية والائتمانية.

ت. وسائل الرقابة الكمية:

إن احد اهم مهام السلطات النقدية الرقابية تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي وفقاً لاحكام القوانين واللوائح المنظمة لذلك وفق منهج إدارة وضبط المخاطر المصرفية مما يتطلب استخدام الوسائل التي تستهدف التأثير على مقدار الائتمان الكلي المقدم في المجتمع بواسطة المصارف العاملة في فلسطين. ونظراً لاهمية فهم واستيعاب دور الوسائل الكمية في تنظيم وضبط مقدار الائتمان الكلي المقدم من قبل المصارف التجاري، لا بد من استعراض سريع لها، لإهمية ذلك في طرح الاطار العام لهذه الوسائل تمهيداً لتحديد ما تم إنجازه على هذا الصعيد والثغرات القائمة ومعوقات تطبيقها على الواقع الفلسطيني، نورد هنا إستعراض سريع لأهم وسائل الرقابة الكمية المستخدمة دولياً على هذا الصعيد (ملاك، 2000):

1. سعر إعادة الخصم:

هو أحد الوسائل غير المباشرة للتأثير في عرض الائتمان المصرفي، وهو عبارة عن السعر الذي يتم به اعادة خصم الاوراق التجارية والسندات والاذون من قبل المصارف التجارية لدى شبك الخصم في المصارف المركزية. وتتصف العلاقة بين سعر اعادة الخصم وسعر الفائدة بالعلاقة الطردية الموجبة.

تجدر الاشارة هنا، أن سعر الخصم يعتبر أداة فعالة في حالة وجود نقص في السيولة لدى المصارف التجارية، في حين لن يكون تأثيره فاعلاً في حالة توفر السيولة لدى المصارف التجارية. كما أن توقعات ونظرات المستثمرين الى المستقبل في حالة الركود الاقتصادي تعمل على خفض تأثير سعر اعادة الخصم على عرض الائتمان، كون نظرة المستثمرين التشاؤمية

تجعلهم يجمعون عن زيادة استثمارتهم على الرغم من خفض سعر اعادة الخصم كما هو واقع الحال في فلسطين، ونظراً لعدم وجود شبك خصم لدى سلطة النقد الفلسطينية بسبب عدم وجود عملة وطنية وعدم أستكمال الاطر السيادية والفنية والقانونية والادارية الامر الذي ما زال يشكل عائقاً امام تولى سلطة النقد مسؤولياتها الكاملة في ادارة وتوجيه دفة السياسات النقدية، مما يجعل من هذه الوسيلة غير ممكنة التطبيق حالياً.

2. عمليات السوق المفتوحة:

يستخدم المصرف المركزي هذه الوسيلة غير المباشرة في التأثير على حجم النشاط الائتماني للمصارف التجارية من خلال تأثيره على الاحتياجات النقدية للمصارف التجارية، ومن ثم على كمية النقد المتداول من خلال شراء وبيع الاوراق المالية حسب مقتضيات سياسته التوسعية او الانكماشية وفقاً لحالة الاوضاع الاقتصادية.

ما يؤخذ على هذه الوسيلة، انها اداة محدودة النجاح والتاثير في حالة الركود والقدرة على تنشيط الائتمان كون الزيادة في قيمة الائتمان تبنى على رغبة العملاء في طلب الائتمان، وليس فقط على عرض الارصدة المتاحة للائتمان، وضعف رغبة المصارف في تقديم الائتمان في مثل هذه الظروف نتيجة تزايد المخاطر وعدم التاكيد. كذلك الامر فان نجاح هذه الوسيلة في حالة الازدهار والرواج امر خاضع للتساؤل في قدرتها على الحد من الائتمان، لكون المصارف لا تقبل على شراء الاوراق المالية اذا كانت فرصها البديلة في منح الائتمان اجدى من الدخول بمثل هذه العمليات، وان حجم وتأثير عمليات بيع وشراء الاوراق المالية مرهون بظروف ومدى قوة واتساع الاسواق المالية، وحجم الفوائض النقدية لدى البنوك التجارية.

تجدر الاشارة هنا الى أن مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطات المحلية لم تلجأ الى اصدار اي نوع من الاوراق المالية والسندات نظراً لعدم وجود الاطر القانونية والفنية والتنظيمية والافتقار للخبرة في عملية اصدار وادارة مثل هذه الاوراق والسندات نظراً لغياب العملة الوطنية ولحدثة هذه المؤسسات وضعف قدراتها الادارية والتخطيطية وعدم وجود الضوابط والضمانات

وعوامل الاستقرار التي تشكل العامل الاساس في خلق الثقة بمثل هذه الادوات، ناهيك عن حداثة ومحدودية تعاملات سوق فلسطين المالي الذي تناول البحث اهمية تدعيمه في موقع سابق، مع الاشارة الى وجود فائض سيولة لدى المصارف العاملة في فلسطين سهل على السلطة التوجه الى هذه المصارف لطلب تسهيلات مباشرة لسد حاجتها المالية مما عمل على الحد من شدة حاجة هذه المؤسسات لإصدار مثل هذه الادوات التي بالعادة ما ترتبط بالسياسات النقدية والمالية للدولة المغيب تطبيق كافة جوانبها وادواتها حالياً بسبب الظروف الموضوعية والذاتية المشار اليها في مواقع متعددة من هذه الدراسة.

3. سياسة تغيير نسبة الاحتياطي الالزامي:

تعتبر من الوسائل الهامة التي يستخدمها المصرف المركزي في توجيه ورسم سياساته النقدية والائتمانية، وهي من الادوات المناسبة للبلدان الاقل تطوراً التي تتصف بضيق اسواق الاوراق المالية ومحدودية تأثير اسعار الخصم. حسب هذه السياسة، فإن المصارف التجارية مطالبة بموجب التشريعات المصرفية الاحتفاظ برصيد نقدي لدى المصرف المركزي بنسبة معينة من رصيد الودائع لديها.

وعلى الرغم من تبني سلطة النقد لهذه السياسة، فهي غير مرتبطة بالاسس المهنية لإدارة السياسة النقدية وتوجيهها نظراً لعدم إستكمال إطار السيادة وعلى رأسها إصدار النقد الوطني، حيث أن هذه السياسة مرتبطة بالاتفاقيات التي وقعت مع اسرائيل وتحديداً بروتكول باريس الذي ألزم السلطة الوطنية الفلسطينية بتبني سياسة تتوافق وتتناغم مع سياسة بنك اسرائيل المركزي، وكذلك الامر بالالتزام بالاتفاقية ومذكرة التفاهم الموقعة مع الاردن عام 1995.

يوجد العديد من الانتقادات التي توجه لهذه الاداة واهمها هو افتقاد هذه الاداة لقيمتها وفعاليتها اذا كان لدى المصارف التجارية فائض سيولة كبير وهو امر تعاني منه المصارف الفلسطينية، كون البيئة الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها، إضافة الى الاثر النفسي للمستثمرين الذي له الاثر الاكبر في تحديد مدى قدرة هذه الوسيلة على تحقيق التغيرات واهداف السياسة الانكماشية

والتوسعية، ناهيك عن تأثير هذه الوسيلة على المصارف كافة دون الاخذ بالاعتبار الخصائص والايضاح المختلفة لكل منها ودون دراسة لتأثيرها على ربحية واداء الفئات المختلفة من المصارف التجارية مع ربط هذه النسبة بمستوى استقرار وضع هذه المصارف، واحيانا قد تضطر هذه السياسة المصارف التجارية للبحث عن وسيلة لمواجهة اثر التغير في نسبة الاحتياطي الالزامي، حيث قد تضطر الى بيع الاوراق المالية التي تحتفظ بها مما يؤدي الى تعريض الاسعار في بورصة الاوراق المالية الى الانهيار.

4. سياسة نسب السيولة والسقوف الائتمانية:

لقد اتجهت سلطة النقد الفلسطينية الى استخدام هذا الاسلوب اقتداءً بالمصارف المركزية الاخرى التي تستخدمه كأداة للرقابة على الائتمان المصرفي وضبطه، وبالتالي التحكم بمستويات عرضه، واحيانا ما يأخذ اطار تطبيقها منهج ادارة المخاطر.

من المتعارف عليه ان هذه السقوف عادة ما تكون سقوف نسبية يتم على اساسها قياس نسبة الائتمان الى احد المتغيرات المصرفية كحجم الودائع او الاصول او رأس المال، واحيانا ما تستخدم اسقف ائتمانية مطلقة تتمثل بوضع حد اقصى او ادنى يتوجب عدم تخطيه، ومن اهم التطبيقات التي لها تأثير واضح على ضبط عرض التسهيلات الائتمانية كفاية رأس المال والسيولة والتركزات الائتمانية الادوات الرقابية الاخرى التي سنتناول تطبيقها في فلسطين في الفصل السادس من هذا الباب (Fitch, 2000)⁸.

ث. وسائل الرقابة النوعية:

يهدف من خلال استخدام هذه الوسائل توجيه الائتمان نحو اتجاهات استخدامات معينه، وتتصف بعض هذه الوسائل بالوسائل الطوعية التي يستخدم بها الاقتناع الادبي، اكثر من الطابع الالزامي.

⁸لمزيد من التفاصيل حول الموضوع يمكن الرجوع الى سلطة النقد الفلسطينية: دليل تقرير الدخل والايضاح المالية،

1. الرقابة المباشرة:

حيث يقوم المصرف المركزي بالرقابة على مستويات الاداء الكمية والنوعية على المصارف، بهدف دراسة اتجاهات تطور اداء المصارف وتحديد التزاماتها بالسياسات والتعليمات والمعايير والاعراف المهنية المصرفية ومساعدتها في التحديد المبكر للمخاطر وتذليل الصعوبات والتعاون معها في زيادة فعالية واستقرار الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب منهجاً يقوم على الاقناع الادبي والتفاعل والتعاون بين السلطة الرقابية والمصارف بما فيه من خدمة كلا الطرفين، الامر الذي يفرض على المصارف ضرورة التقيد الادبي بتعليمات السلطة الرقابية. ومن اهم المجال التي تتصل بسياسة المصارف الائتمانية هنا ذات الدور المؤثر على مستويات العرض:

أ. التعليمات الخاصة بحساب وتعزيز مخصصات الخسائر، حيث تحاول السلطات النقدية الرقابية التأثير على استخدام هذه التعليمات في التأثير على توجيه التسهيلات الائتمانية عبر تحديد القيمة التسليفية للضمانات وآلية احتساب هذه المخصصات وتحديد نسبها حسب مدة مضي تواريخ الاستحقاق ومدى حدة المخاطر.

ب. نسب السيولة لحماية اموال المودعين بما يعزز من عوامل الثقة بالجهاز المصرفي حيث يتم التأثير على توجيه الائتمان نحو استخدامات معينة عبر تحكم السلطات الرقابية بآلة احتساب هذه النسبة.

ت. معدل كفاية راس المال ويتم التأثير على توجيه الائتمان باتجاه قطاعات ومجالات محددة عبر آلية تحديد الاصول المرحجة بالمخاطر.

ث. توسيع الخدمات المصرفية لتشمل منتجات مصرفية وقطاعات عملاء، او تجنب بعض الخدمات والمنتجات المصرفية التي تنطوي على مخاطر معينة او تؤدي الى تأثيرات سلبية

على بعض القطاعات ويندرج ضمن هذا البند سياسة التميز بين القطاعات الاقتصادية
بشروط الائتمان أو بإعتماد سياسة المساندة.

ج. وضع اسس وقواعد فيما يتعلق اعادة هيكلة وجدولة الديون وخصوصاً فيما يتعلق ببعض
الفئات والقطاعات التي تعاني ظروفًا إستثنائية أو اهتماماً خاصاً.

ح. اجراء التفتيش الدوري الميداني والمكتبي والمتابعة المستمرة لاعمال المصرف مع التركيز
على النشاطات الائتمانية، بما يمكن من وضع الاليات والسياسات لمواجهة المخاطر
والمشاكل التي تواجهها المصارف بهذا الشأن عبر التنسيق والتشاور بين الجهات المعنية.

لذلك فإن مدى تفاعل الادارة العليا للمصرف المركزي وانفتاحه وقوه علاقاتها مع ادارة
المصارف القائمة على التنسيق والمصارحة وروح التعاون والانفتاح على الاخر على اسس
مهنية كل ذلك عامل ذو تأثير على مدى فعالية وسيلة الاقناع الادبي، وسيتم دراسة واقع تطبيق
هذه الوسائل في فلسطين في الفصل السادس من هذا الباب.

2. تحديد هوامش الضمان:

يعد الضمان خط الدفاع الثاني لمواجهة التقلبات والاختلالات في السداد، الا انها تعد احدى اهم
المشاكل التي تواجه قطاعاً واسعاً من العملاء في القدرة على الحصول على تسهيلات ائتمانية
وخصوصاً في البلدان الاقل تطوراً، وذلك مرده لعدم وجود الضمان الكافي او لوجود قيود على
قبول بعض هذه الضمانات . لذلك تعتمد المصارف المركزية الى تحديد هامش ضمان بين قيمة
الائتمان الممنوح للعميل وقيمة القبول القانوني او ما يطلق عليه البعض قيمة الضمان التسليفية
لانواع الضمانات مع توضيح الشروط التي يتوقف عليها قبول هذا الضمان. لذلك فإن المصرف
المركزي لديه القدرة في تنفيذ سياسته الانكماشية او التوسعية من خلال زيادة او تخفيض هذا
الهامش او عبر التشدد او التراخي في شروط قبولها وقد نظمت سلطة النقد الفلسطينية هوامش

الضمان في تعميمها (2001/4د/93) لاهداف تتعلق بمعايير الامن والسلامة والحد من المخاطر التي تهدد اموال المودعين.

ثانياً: ضوابط الائتمان الداخلية

لا شك بان السياسة الداخلية للمصارف التجارية تقوم على نفس الاسس المهنية في العالم أجمع بما في ذلك فلسطين، حيث تلعب دوراً هاماً في تحديد حجم العرض من التسهيلات الائتمانية من الناحية النوعية والكمية. أذ من الضروري ان ترسم هذه المصارف استراتيجيتها الائتمانية وسياساتها التنفيذية وفقاً لمتغيرات الظروف الاقتصادية، وبما يتماشى مع الاهداف الاقتصادية العامة عبر الموازنة بين الامكانيات والاحتياجات القائمة والمتوقعة.

أن السلوك الاداري ومستوى الضبط الداخلي في الجهاز المصرفي له تأثير كبير على القدرة والمستوى والنوعية في عملية منح التسهيلات الائتمانية، فبقدر ما تكون السياسة الائتمانية مبنية على اسس مهنية سليمة والكادر المصرفي مؤهل فإن الجهاز المصرفي يكون قادراً على التحكم بمستوى عرض الائتمان واخضاع الطلب لقواعد الائتمان وليس العكس، حيث يفرض فية العملاء شروطهم على حساب الاسس والمعايير الائتمانية، الامر الذي يؤثر على مستوى جودة الاصول حيث يرتفع معدل الاصول المتعثرة وغياب الضمانات الكافية مما يهدد سلامة المصرف ويؤدي إلى تآكل رأس ماله وبالتالي تهديد سلامة اموال المودعين واستقرار الجهاز المصرفي، لذلك فإن مدى سلامة الضوابط الداخلية في المصرف تحدد مدى كفاءة استخدام المصارف لمواردها المالية وتوظيفها بما يحقق التوازن بين الربحية التجارية والاجتماعية، عبر التخصيص الرشيد للموارد المصرفية من خلال تحقيق اعلى كفاء ممكنة على صعيد انظمة المعلومات الادارية المتقدمة والتخصيص والتشغيل الفعال في مجال الادارة الائتمانية.

أن الية معالجة عملية منح الائتمان تحدد الية اتخاذ القرار الائتماني، وتعكس السياسة المرنة او المتشددة في عرض التسهيلات الائتمانية بدءاً من مرحلة تلقي طلب العميل ومناقشته وتحليله المكتبي وجمع البيانات الاستعلامية حوله والبحث الميداني حول نشاط العميل ودراسة وتقييم

الطلب المالية والاقتصادية والبيئية وصولاً لاعداد المذكرة النهائية حوله واتخاذ القرار الائتماني بشأنه، بالاستناد الى المعايير والضوابط الداخلية المعمول بها بهذا الشأن، وانتهاءً باعمال المتابعة والتحصييل.

أن كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار الائتماني تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل وبدرجات مختلفة حتى الوصول الى مرحلة البت في طلب الحصول على قرض سواء بالقبول او الرفض، وهذه المجموعات هي (الوزير، 1987):

1. القواعد العامة في منح الائتمان Five C's: وقد تناولها بالتفصيل في موقع مقدم وهي تشمل الطابع الشخصي للعميل والطاقة المالية والادارية والمهنية للعميل والضمانات والظروف الاقتصادية.

2. عوامل مرتبطة بالمصرف: وتشمل اهداف المصرف وطبيعة نشاطاته ونوعية الخدمات المصرفية التي يمارسها، والسياسة الائتمانية والمصرفية التي يعتمدها المصرف وامكانياته المادية والبشرية والفنية ومعدل مساهمة المصرف في السوق المصرفي وقدرته التنافسية والاستراتيجية التي يتبناها بهذا الصدد، واعتبارات السيولة وضوابط الترشيد الائتماني.

3. عوامل مرتبطة بنوعية التسهيلات الائتمانية المقدمة: وهي تتعلق بالغرض من الائتمان ومدة الائتمان وحجمه واسلوب ومصدر سداده، ومدى توافقه مع السياسة الائتمانية وطبيعة المخاطر التي تترتب عليه ومن ثم الموازنة بين العوائد والتكاليف.

ثالثاً: إدارة الائتمان المصرفي والقوه الايرادية

أن حجم ونوعية العرض الائتماني تتحدد بشكل اساسي بكيفية اتخاذ القرار الائتماني المستند الى المعايير والتوجهات العامة التي ترسمها السياسة الائتمانية للمصرف الذي تم تناوله بالتفصيل سابقاً، لكونها توضح العمل الائتماني وتحقق الثقة والمرونة في نطاق واضح من المسؤولية والمسألة، حيث يوجد تأثير لهذه السياسة على مدى مركزية اتخاذ القرار وعلى مدى تكوين

وتحفيز الخبرات الائتمانية وتنويع المخاطر في محفظة القروض . ويلاحظ من خلال الملحق (1) كيفية اتخاذ القرار الائتماني وطبيعة التساؤلات التي يطرحها المصرف لتحديد قراره الائتماني التي تعتبر الاجابه عليها محددات لسياسة المصرف الداخلية في استجابته عرضه لطلب على التسهيلات الائتمانية، علما بأن هذه السياسة كما شرحنا في مواقع متقدمة من الضروري ان تراعي وتوافق البيئة المصرفية الخارجية والسياسات والضوابط الائتمانية التي تضعها السلطات النقدية والرقابية وتتسقها مع باقي سياسات المصرف الاخرى وبالاخص سياسة تنمية الودائع وان تكون متسقة مع مكونات هذه السياسات، كون الاخيرة مهمة في توفير السيولة النقدية اللازمة لاستخدامها في ادارة النشاطات والعمليات المصرفية الهادفة لتحقيق الربح التجاري بشكل اساسي، واحد اهم هذه النشاطات والعمليات، عملية منح التسهيلات الائتمانية (إرشيد وجودة، 1999).

أن سياسة المصرف في جذب وتجميع المدخرات تعد احدى اهم محددات العرض الذي تؤثر فيه ابعاد ومرتكزات هذه السياسة، حيث ان سياسة المصرف في عرض الائتمان تعتمد على تركيبة الودائع وتكاليفها وأجال استحقاقها، حيث يسعى المصرف من خلال التوظيف الى الحصول على الايرادات التي تمكنه من دفع اعباء تكلفة الودائع والنهوض بالمستوى الايرادي للمصرف الى جانب مصادر الايرادات الاخرى بما يكفي لتغطية تكاليف الاموال والمصاريف والنفقات التشغيلية وتحقيق هامش معقول من الارباح، وما زالت تشكل مصدراً ايرادياً هاماً، على الرغم من تراجع الاهمية النسبية لهذه الايرادات من التوظيف في هيكل ايرادات المصارف، بسبب ظاهرة الديون المتعثرة التي تلعب دوراً في انكماش السوق الائتمانية، ودور الضوابط الائتمانية الداخلية والخارجية في ضبط عرض التسهيلات الائتمانية وتوسع المصارف في تقديم الخدمات المصرفية الاخرى، إضافة الى تزايد المنافسة في ظل السوق الحرة المفتوحة، مما ادى الى عدم وجود تحديد موضوعي لاسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية وهذا الامر يبدو جلياً في دراسة هوامش أسعار الفائدة في فلسطين حيث أن تزايد المنافسة غير المنظمة بين المصارف وارتفاع الديون المتعثرة وصعوبة تسييل الضمانات أجبرت المصارف على زيادة الهامش بين أسعار

الفائدة المدفوعة والمقبوضة مما أثقل كاهل القطاع الخاص (أبو الرب، 2001) ، ناهيك عن اضطرار هذه المصارف احياناً الى تقديم قروض الى الحكومة بشروط ميسرة لتمويل العجز او بعض برامج التنمية وخصوصاً في السنوات الاخيرة حيث زادت هذه القروض وخصوصاً لتمويل دفع الرواتب والنفقات الجارية للجهاز الحكومي في السلطة الفلسطينية، إضافة الى انتشار اشكال الائتمان التجاري والتسهيلات الائتمانية الميسرة لبعض القطاعات من قبل مؤسسات حكومية او غير حكومية، ناهيك عن المفاهيم والتقبل الاجتماعي لدى قطاع واسع في فلسطين لموضوع القروض من ناحية دينية.

يخلص الباحث الى أن عمليات منح التسهيلات الائتمانية لها تأثيرات على جانب الاصول والخصوم في المصرف وفي هيكلية استخداماته وموارده، كون تأثيرها يمتد الى الايرادات والمصروفات، وطبيعة تشابكها وتداخلها مع مختلف اقسام المصرف، فالايرادات المترتبة على منح التسهيلات الائتمانية هي دالة في عدد من المحددات المتمثلة في حجم الائتمان الممنوح وهيكلته وسرعة تسديد الالتزامات والية تسعير الفائدة المدينة. ويبرز هنا تأثير عدد العملاء المدنيين وحجم موازنات مشاريعهم ومستوى ادائهم وسرعة تسديد التزاماتهم ومعدل استخدام القروض التي يتناسب منح الائتمان معها طردياً، ناهيك عن تباين اسعار الفائدة باختلاف المشاريع حسب المتغيرات المذكورة والوضع الاقتصادي والسياسة الاقتصادية العامة كونها تؤثر على سرعة سداد القروض، مما يؤدي الى زيادة الفوائد المقبوضة. بنفس الوقت، فإن تباطؤ سرعة التسديد سيؤدي الى خفض الايرادات واهياناً يؤدي التعثر الى تآكل إيرادات المصرف، بل ويمتد الى تآكل رأس ماله، وتلجأ المصارف في مثل هذه الحالة الى رفع اسعار الفائدة المدينة، الا أن هذه السياسة غير فعالة في مواجهة هذا المأزق (مطر، 2000).

الفصل السادس

واقع واتجاهات سياسة المصارف التجارية الائتمانية في فلسطين

لا شك بأن كل ما تقدم من حديث حول مفهوم واطار ومحددات واركان السياسة الائتمانية ودورها في ادارة المخاطر وصولا الى مناقشة محددات العرض والطلب، كل ذلك يضعنا في الاطار الصحيح لمناقشة وتحليل اتجاهات وواقع سياسة المصارف التجارية الائتمانية في فلسطين، على الرغم من أن الابواب السابقة قد اشارت و عملت على تحليل بعض من هذه الجوانب، وسيتم في هذا الباب تركيز التحليل عليها.

سبقت الاشارة الى ان السياسة الائتمانية تتضمن المعايير والتوجهات العامة التي يتعين على دوائر التسهيلات الائتمانية في المصارف العمل ضمن إطارها وبغض النظر عن مستواها التنظيمي، مع ضرورة وجود التوافق والتناسق مع البيئة المصرفية الخارجية من ناحية والتناسق مع باقي سياسات المصرف الداخلية الاخرى. وبناءً عليه، فان واقع واتجاهات سياسة المصارف التجارية الائتمانية مرهون بواقع واطار هذه السياسة، مع ضرورة مراعاة اختلاف هذه السياسة من مصرف الى اخر تبعا لاهدافه المحددة في تخطيطه الاستراتيجي وهيكله التنظيمي وحجم المصرف ورأس ماله، مع ضرورة الاشارة الى ان هذا الاختلاف يأتي من اختلاف التقدير لحجم وانعكاسات السياسة على حجم المخاطر المترتبة على اتخاذ القرار الائتماني والمرونة في اتخاذ مثل هذه القرارات، الا ان اجراءات ومعايير منح الائتمان من ناحية مهنية لا تختلف كثيراً.

لدراسة الاتجاهات وواقع سياسة المصارف التجارية الائتمانية يتعين تحليل جانب سياسة جذب الودائع من ناحية وسياسة منح التسهيلات الائتمانية التي تتبناها المصارف التجارية العاملة في فلسطين من ناحية أخرى، كون ان السياسة الائتمانية تنعكس في هذين المؤشرين، وبالتالي يمكن استخدامهما كمؤشرين اساسيين في قياس مدى تأثير السياسة الائتمانية على اداء الجهاز المصرفي.

يجب أن تراعي السياسة الائتمانية للجوانب القانونية والاعراف والاسس المصرفية والتقيد بالسياسات والقوانين والتعليمات والضوابط التي تضعها السلطات النقدية لتنظيم وضبط النشاط الائتماني بما يتماشى ويتوافق مع السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية العامة، ناهيك عن الالتزام بالسياسات والضوابط الداخلية والتقيد بالحدود والصلاحيات المتعلقة بتنفيذ هذه السياسة سواء فيما يتعلق بالصلاحيات على نطاق المستويات الادارية او السقوف الموضوعية على التركزات الائتمانية إضافة الى سياسة تحديد اسعار الفائدة ، مع توضيح النطاق القطاعي والجغرافي للعمل المصرفي وشروط ومعايير منح الائتمان والاجراءات والخطوات الواجب التقيد بها بهذا الشأن ، وهذه الهيكلية ومدى التقيد بها تشكل نقطة اهتمام وتركيز السلطة الرقابية النقدية من ناحية وادارة المصرف العليا من ناحية أخرى، لكونها الاساس في الحد من المخاطر ومعالجة الثغرات التي تعتبر نقاط ضعف على امن واستقرار الجهاز المصرفي بما يهدد اموال المودعين ويؤثر في مستوى الكفاءة التشغيلية والتنافسية للمصرف (السيسي، 1998).

أن كل مصرف تجاري عند وضعه لسياسته الائتمانية يهدف الى ايجاد افضل السبل التي تتيح له الاستخدام الافضل من وجهة نظره لموارد المتاحة، بما يدعم قدراته التنافسية ويرفع من مستوى اداء كفاءته التشغيلية. وعبر هذه السياسة فأن المصرف يعمل على الوفاء بالاحتياجات الائتمانية آخذاً بالاعتبار الظروف الاقتصادية للسوق المصرفية على الصعيدين القطاعي و/او الجغرافي التي يتركز فيها النشاط الائتماني للمصرف، وبذلك، فأن هذه السياسة سيكون لها تأثير جلي في نوع وحجم التسهيلات الائتمانية وآجال استحقاقها واسلوب سدادها (الحسيني والدوري، 2000).

أولاً: حجم وهيكلية الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين:

سبقت الإشارة ان أساس العمل المصرفي التجاري يقوم على أساس تجميع المدخرات الوطنية، ومن ثم يقوم باعادة ضخها في جسم الاقتصاد الوطني عبر منح التسهيلات الائتمانية الهادفة لتمويل الاستثمارات او عبر الاستثمار المباشر لهذه الاموال، بما يحقق لها الارباح.

بنفس الوقت، ان السياسة التي تتبعها المصارف التجارية تتوقف على هيكلية الودائع وحجمها وآجالها، حيث يتوقف نجاح المصرف في ادارة اعماله والحفاظ على مستوى آمن من السيولة المتوقع على مدى فعالية ادارته للاصول والخصوم، حيث يقتضي المنطق عدم توظيف ودائع قصيرة الاجل في اصول طويلة الاجل، إذ من شأن ذلك ان يؤدي الى مخاطر حادة في السيولة، لذا يقتضي المنطق توظيف الودائع طويلة الاجل في الاصول طويلة الاجل والودائع قصيرة الاجل في الاصول قصيرة الاجل.

يلاحظ ان هيكلية واتجاهات سياسة جذب الودائع تعكس الى حد ما الاطار والاتجاه للسياسة الائتمانية، وهذا الامر كان قد تناوله عند استعراض محددات العرض الائتماني الذي يعد الادخار المحدد الرئيس له إضافة الى السياسات الجاذبة لهذه المدخرات كودائع لدى الجهاز المصرفي.

سيحاول الباحث هنا إستعراض مؤشرات سياسة جذب الودائع التي تنتهجها المصارف التجارية في فلسطين ومدى عكسها لاتجاهات وواقع سياستها الائتمانية من خلال التركيز على دراسة التطورات في تركيبة وحجم واتجاهات الودائع خلال الفترة الممتدة من 1996-2002. وسنركز هنا على دراسة النقاط التالية:

2. الاهمية النسبية للودائع في تركيبة جانب المطلوبات في الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين.

2. حجم وتوزيع الودائع واهميتها النسبية حسب انواع الودائع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3. تركيبة ودائع العملاء المقيمين وتوزيعها النسبي.

4. المطلوبات الاجنبية وتوزيعها النسبي

5. الاهمية النسبية لتركيبه الودائع وتوزيعها حسب نوع الوديعة والعملة واتجاهات تطورها.

6. تأثير الممارسات الاسرائيلية الهادفة لقمع الانتفاضة على حجم وتركيبه ودائع المصارف العاملة في فلسطين.

1. الاهمية النسبية للودائع في تركيبة جانب المطلوبات في الميزانية المجمع للمصارف العاملة في فلسطين:

من خلال تحليل بيانات الميزانية المجمع للمصارف العاملة في فلسطين للفترة الممتدة من 1996-2002 (سلطة النقد الفلسطينية) وفق ما يظهر في الجدول رقم (8-2) فان متوسط ودائع العملاء المقيمين قد بلغت اهميته النسبية 75% من اجمالي المطلوبات ورأس المال، حيث شكلت ودائع الاشخاص والشركات الخاصة المقيمة النسبة العظمى منها اذ بلغت نسبتها من اجمالي المطلوبات ورأس المال 68%، في حين كانت مساهمة القطاع العام والسلطة الوطنية 7% فقط. وقد بلغ مجموع ودائع العملاء عام 2002 حوالي 3275.5 مليون دولار امريكي في حين كانت هذه الودائع قد بلغت عام 1996 حوالي 1707.46 مليون دولار، مسجلة بذلك معدل نمو سنوي متوسط بلغ 12%، علما بان معدل نمو هذه الودائع قد سجل معدلات نمو موجبة للفترة الممتدة من 1996-2000، في حين سجل خلال السنتين الاخيريتين تراجعاً بسبب الاوضاع السياسية السائدة حيث سجلت عام 2001 انخفاضاً في مستوى ودائع المقيمين بنسبة 3% بالمقارنة مع عام 2000 و2% سنة 2002 بالمقارنة مع عام 2001، هذا مما يبرز وجود تزايد بثقة العملاء

المقيمين بالجهاز المصرفي الفلسطيني وبتنامي قدرة المصارف على استقطاب المدخرات وخاصة في ظل استقرار الاوضاع السياسية.

جاء بند المطلوبات الاجنبية في المرتبة الثانية، حيث بلغ متوسطها لنفس الفترة 7%، التي تتكون بدورها من ودائع المصارف العاملة خارج فلسطين التي تشكل لوحدها 6% من اجمالي المطلوبات ورأس المال، ومن ودائع غير المقيمين. وقد سجل اجمالي هذه الودائع عام 2002 حوالي 221.83 مليون دولار امريكي في حين وصلت عام 1996 الى 105.15 مليون دولار، وبذلك تكون قد سجلت متوسط معدل نمو سنوي بنسبة 24%، حيث لوحظ تراجع بهذه المعدلات خلال السنوات الثلاث الاخيرة، التي سجلت معدلات سالبة بلغت اوجها عام 2002 اذ سجلت انخفاضا بنسبة 27% بالمقارنة مع عام 2001، كما كانت قد سجلت تراجعا بنسبة 2% عام 2001 بالمقارنة مع عام 2000، و17% عام 2000 بالمقارنة مع 1999، وهذا مرده بالدرجة الاولى الى الاوضاع السياسية من ناحية ووجود فائض سيولة لدى المصارف العاملة بفلسطين من ناحية ثانية. لقد سجلت هذه الودائع اعلى معدلات نمو سنوي في عام 1997 بنسبة 153%، اما عام 1998 و1999 فقد بلغت 9% و29% على التوالي، حيث كانت هذه الفترة اوج مراحل الاستقرار وبوادر النشاط الاقتصادي والتوسع المصرفي بافتتاح مصارف او فروع جديدة، وهذا يبرز أن قدرة المصارف على جذب ودائع غير المقيمين محدودة ولم ترتقي بأدائها الى جذب المدخرات الاجنبية كما هو الحال في الاردن مثلاً الذي وصلت فيه هذه النسبة 24% عام 1996 كما يمكن أن يعزى ذلك الى سيطرة المصارف الوافدة على السوق المصرفي الفلسطيني.

وشكل متوسط الاهمية النسبية لرأس مال المصارف خلال نفس الفترة الزمنية حوالي 6% من اجمالي المطلوبات ورأس المال في حين سجل هذا المعدل في الاردن حوالي 10%، وهذا مرده الى وجود عدد كبير من المصارف الوافدة في فلسطين والتي تطالب بمخصص لرأس المال يبلغ حجمه نصف رأس المال الذي تطالب به المصارف الوطنية، ويتكون هذا البند من رأس المال المدفوع الذي يشكل لوحده 5% والاحتياطي القانوني والاحتياطيات الاخرى والمخصصات

والبنود الاخرى. لقد بلغت قيمة هذا البند عام 2002 حوالي 192.7 مليون دولار في حين كان قد بلغ 136.99 مليون دولار عام 1996 مسجلا بذلك متوسط معدل نمو سنوي يصل الى 8%، علما بانه سجل معدلات نمو سلبية خلال السنتين الاخيرتين. يشار هنا ان رأس المال المدفوع قد سجل متوسط معدلات نمو تصل الى 15% وبند الاحتياطي القانوني بنسبة 30% في حين سجل متوسط الاحتياطات الاخرى والمخصصات -10% مع متوسط نمو عالي جدا لبنود اخرى حيث سجل 563% وهذا مرده الى اسباب عديده من اهمها: الاوضاع السياسية السائدة وتغير اليات تصنيف المخصصات ضمن بنود الميزانية عقب اعتماد سلطة النقد لنظام اعداد تقارير الاوضاع المالية والدخل الجديد، وضغط سلطة النقد الفلسطينية على المصارف العاملة في فلسطين بضرورة تعزيز رأس ماله والالتزام بتعليمات الحد الادنى لرأس المال، ناهيك عن الهزات التي تعرضت لها الاسواق العالمية مما ادى الى تقلب قيمة الارباح والخسائر لاستثمارات المصارف إضافة الى التقلبات المتعلقة بتوزيع الارباح.

اما المطلوبات الاخرى التي تشمل البنود الدائنة تحت التنفيذ (عمليات بين المصارف والفروع والادوات المالية) والفوائد المستحقة غير المدفوعة والفوائد المعلقة وجميع الفوائد غير المدفوعة والدخل المؤجل وارباح الاسهم غير الموزعة والالتزامات المؤقتة قيد الموافقة والزيادة في القيمة الاسمية للاسهم الممتازة محدودة الاجل ومخصصات الضرائب والمخصصات الاخرى (مخصص نهاية الخدمة والادخار والضمان الاجتماعي) والقروض المساندة غير المؤهلة، فقد جاءت في المرتبة الرابعة حيث سجلت 5% من اجمالي المطلوبات ورأس المال وقد بلغ حجمها عام 2002 حوالي 287.91 مليون دولار في حين كان عام 1996 حوالي 90.65 مليون دولار، مسجلا بذلك متوسط معدل نمو سنوي بنسبة 23%.

جاءت ارصدة المصارف العاملة في فلسطين وارصدة سلطة النقد الفلسطينية في المرتبة الاخيرة حيث سجلت الاولى 4% والثانية 3% من اجمالي المطلوبات ورأس المال حيث بلغ حجم ارصدة المصارف العاملة في فلسطين عام 2002 حوالي 186.08 مليون دولار في حين كان

عام 1996 حوالي 59.66 مليون دولار، بذلك فقد سجل متوسط معدل نمو سنوي خلال هذه الفترة بنسبة 30%. ففي عام 2000 سجل اعلى معدل نمو مقارنة بالعام 1999 بمعدل 95% في الوقت الذي كان قد سجل فيه انخفاضا عام 1999 بنسبة 29% مقارنة بالعام 1998، اما خلال العام 2002 فقد سجل انخفاضا مقارنة بالعام 2001 الذي بدوره لم يشهد اي معدلات نمو في حجم الارصدة مقارنة بالعام 2002.

وبلغت ارصدة سلطة النقد الفلسطينية عام 2002 حوالي 104.74 مليون دولار في الوقت الذي وصلت فيه عام 1996 الى حوالي 100.45 مليون دولار، اي بمتوسط معدل نمو سنوي بنسبة 4%. ويلاحظ ان هذه الارصدة قد ازدادت عام 2002 بنسبة 19% بالمقارنة مع 2001. وقد شهدت هذه الارصدة تراجعا في سنة 1998 بمعدل 22% و عام 2000 بنسبة 17% و عام 2001 بنسبة 25% مقارنة بالسنة التي سبقت كل منها. في الوقت الذي شهدت فيه الاعوام 1998 و 1997 نموا في هذه الارصدة حيث بلغ معدل النمو في هذه السنوات 25% و 47% على التوالي.

2. حجم وتوزيع الودائع واهميتها النسبية حسب انواع الودائع في الضفة الغربية وقطاع غزة:

كما تظهر الجداول (7-8) فقد استحوذت المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) على 74% من اجمالي الودائع مقابل 26% للمحافظات الجنوبية (قطاع غزة) وفق ما يشير اليه المتوسط العام للتوزيع النسبي لاجمالي الودائع للفترة الزمنية الممتدة بين 1996-2002.

بلغت اجمالي الودائع عام 2002 في المحافظات الشمالية 2678.09 مليون دولار مقابل 752.01 مليون دولار في المحافظات الجنوبية، اي بمجموع كلي 3430.1 مليون دولار، علما

بان اجمالي الودائع عام 1996 في المحافظات الشمالية كان قد بلغ 1249.44 مليون دولار اي بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 14% مقابل 461.86 مليون دولار في المحافظات الجنوبية اي بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 10%، في حين كان اجمالي الودائع في المصارف العاملة في فلسطين ككل 1711.3 اي بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 13%.

يلاحظ من خلال استعراض البيانات المتعلقة بتوزيع الودائع بين الضفة الغربية وقطاع غزة وجود تباين في خصائص كل منها، من ناحية الحجم والاهمية النسبية ومعدلات النمو:

1. مثلت ودائع الاجل اعلى نسبة من الودائع اذ بلغت في المحافظات الشمالية 56% من اجمالي الودائع مقابل 65% في المحافظات الجنوبية. في حين شكلت الحسابات الجارية 29% في المحافظات الشمالية مقابل 26% في المحافظات الجنوبية، بينما برز التباين واضحا في حسابات التوفير اذ شكلت 16% من اجمالي الودائع في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة. بشكل عام يلاحظ بانه في حالة عدم الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي تميل الحسابات الجارية الى الانخفاض مع تزايد في الحسابات الاجلة والى حد ما في حسابات التوفير.

2. شكلت ودائع الاجل في المحافظات الشمالية 42% من اجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين مقابل 17% في المحافظات الجنوبية، في حين يبدو التباين واضحا فيما يتعلق بالحسابات الجارية، التي شكل حجمها في المحافظات الشمالية 21% من اجمالي الودائع في فلسطين مقابل 7% للمحافظات الجنوبية، اما بالنسبة لحسابات التوفير في المحافظات الشمالية فقد شكلت 12% من اجمالي الودائع مقابل 2% للمحافظات الجنوبية.

3. يلاحظ من خلال تحليل معدل النمو السنوي لانواع الودائع وجود تباين واضح بين اتجاهات النمو بين المحافظات الشمالية والجنوبية، ففي الوقت الذي سجل فيه متوسط معدل النمو السنوي 14% لإجمالي الودائع في المحافظات الشمالية فقد بلغ 10% في المحافظات الجنوبية، مع وجود تقارب في متوسط معدل النمو السنوي فيما يتعلق بالحسابات الجارية

بين المنطقتين الا ان التباين كان واضحا فيما يتعلق بالحسابات الجارية وحسابات التوفير، ففي المحافظات الشمالية كان متوسط نمو الاولى 18% مقابل 11% في المحافظات الجنوبية، و 14% للثانية في المحافظات الشمالية مقابل 19% في المحافظات الجنوبية. على العموم، يلاحظ ان انواع الودائع كافة في المحافظات الشمالية لم تسجل اي انخفاض سلبي في معدلات النمو السنوي على العكس من المحافظات الجنوبية التي تظهر البيانات تسجيلها معدلات نمو سلبية في الحسابات الجارية والاجلة في حين كانت معدلات نمو حسابات التوفير ايجابية، اما على صعيد اجمالي الودائع فقد سجلت انخفاضا في المحافظات الجنوبية خلال السنتين الماضيتين حيث سجلت انخفاضا بنسبة 19% عام 2001 مقارنة بعام 2000 و 8% عام 2002 مقارنة بالعام 2001، مما انعكس على معدلات نمو الودائع في فلسطين حيث سجلت الودائع الاجمالية انخفاضا عام 2001 بنسبة 3% بالمقارنة مع عام 2000 ، اما عام 2002 فلم تحقق سوى نموا بسيطا بنسبة 1% بالمقارنة مع 2001.

3. تركيبة ودائع العملاء المقيمين وتوزيعها النسبي:

يشمل بند ودائع العملاء المقيمين ودائع القطاع العام والسلطات المحلية وودائع السلطة الوطنية الفلسطينية وودائع العملاء الاخرين المقيمين من شركات ومؤسسات خاصة وافراد، بحيث يعكس هذا المؤشر مدى الثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني لدى العملاء في السوق الفلسطينية ومدى قدرة المصارف على جذب المدخرات وتحديد مصادرها ومدى ثباتها.

يظهر الجدول (8-3) ان متوسط ودائع العملاء من افراد وشركات خاصة قد بلغت 92% من اجمالي ودائع العملاء المقيمين للفترة الزمنية الممتدة من 1996-2002، حيث بلغ حجمها عام 2002 حوالي 3275.5 مليون دولار في حين بلغ عام 1996 حوالي 1707.46 مليون دولار، اي بنسبة معدل نمو سنوي 13%، مع الاشارة الى تأثر هذا المتوسط بالتراجع الذي حصل على معدلات النمو خلال الاعوام 2001 و 2002 بسبب الانتفاضة وظروف الاغلاق، حيث كان

التراجع في العام الاول 3% بالمقارنة مع العام 2000 و6% في العام الثاني بالمقارنة مع عام 2001. في حين تراوحت معدلات النمو السنوية لسنوات الاخرى بين 18-25%.

بلغت ودائع السلطة الوطنية الفلسطينية (والتي تشمل ودائع مكتب الرئيس والمجلس التشريعي والوزارات ومكاتب المحافظين) لدى المصارف ما متوسطه 5% من اجمالي ودائع العملاء المقيمين خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 1996-2002، حيث بلغ حجمها عام 2002 حوالي 191.37 مليون دولار، في الوقت الذي بلغت فيه 62.31 مليون دولار عام 1996، اي بمتوسط معدل نمو سنوي 35%، مع ضرورة الاشارة بأن اعلى معدل نمو سنوي كان قد تم تسجيله عام 1997 حيث بلغ 183% بالمقارنة مع عام 1996، وفي عام 2002 بلغ معدل النمو السنوي لودائع السلطة الوطنية الفلسطينية 64% بالمقارنة مع عام 2001، اما عام 1999 فقد ارتفع بمعدل 15% بالمقارنة مع عام 1998. اما في باقي السنوات فقد سجلت تراجعا في معدلات النمو السنوي وخصوصاً في 1998 حيث تراجعت عام 1997 بنسبة 23%، وفي عام 2000 سجلت تراجعا بمعدل 24% بالمقارنة مع عام 1999 واستمرت بالتراجع عام 2001 حيث سجلت تراجعا بنسبة 2% بالمقارنة مع عام 2000.

أما مؤسسات القطاع العام والسلطات المحلية (التي تشمل حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية مؤسسات القطاع العام الفلسطينية غير المالية التي تمتلك السلطة الوطنية الفلسطينية اكثر من 51% من أسهمها في حين تشمل السلطات المحلية مكاتب رؤساء البلديات والمجالس المحلية) فقد شكل متوسط حجم ودائعها 3% من اجمالي حجم ودائع العملاء المقيمين خلال نفس الفترة الزمنية المشار اليها اعلاه. فقد بلغ حجم ودائعها عام 2002 حوالي 103.92 مليون دولار في حين بلغت عام 1996 بحوالي 143.93 مليون دولار، حيث أن متوسط معدل النمو السنوي لهذه الودائع لم يتعدى 4% نظرا للتقلبات التي مر بها. في عامي 1997 و1998 سجلت انخفاضا حاداً بلغ 48% و 49% على التوالي، لتعاود الارتفاع بمعدل 57% عام 1999 و 27% عام

2000، الا انها انخفضت بمعدل 6% عام 2001 لتعاود الارتفاع بمعدل 6% عام 2002 مقارنة بالعام الذي سبقه (سلطة النقد الفلسطينية، 2002).

4. المطلوبات الاجنبية وتوزيعها النسبي:

تشمل المطلوبات الاجنبية ودائع العملاء غير المقيمين وودائع المصارف العاملة خارج فلسطين والبنود الدائنة تحت التنفيذ التي تشمل عمليات ما بين البنوك والفروع خارج فلسطين والادوات المالية والتسويات مع غير المقيمين (سلطة النقد الفلسطينية، 2002).

شكلت ارصدة المصارف خارج فلسطين ما متوسطه 80% من اجمالي المطلوبات الاجنبية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1996-2002، وقد بلغ حجمها عام 2002 حوالي 67.23 مليون دولار في حين بلغت عام 1996 حوالي 93.87 مليون دولار، وبذلك فقد كان متوسط معدل نموها السنوي 15%، علما بأن السنوات الثلاث الاخيرة 2000 و 2001 و 2002 قد شهدت تراجعاً تمثل بانخفاض هذه الودائع، حيث انخفضت عام 2000 بنسبة 17% وعام 2001 بنسبة 5% وعام 2002 بنسبة 73%، مما يشير الى تأثر هذه الودائع بشكل بارز بالاضاع السياسية السائدة. في حين كانت هذه الودائع قد حققت ارتفاعا كبيرا عام 1997 بنسبة 157% مقارنة بعام 1996 وفي عام 1998 ارتفعت بنسبة 9% وفي عام 1999 واصلت الارتفاع بنسبة 22%.

مثلت ودائع العملاء غير المقيمين ما نسبته 19% من المطلوبات الاجنبية، فقد بلغ حجمها عام 2002 حوالي 154.6 مليون دولار في حين كانت عام 1996 حوالي 3.85 مليون دولار علما بانها كانت تتزايد باطراد من سنة الى اخرى باستثناء عام 2000، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي 138% كانت اعلاها في عام 1997 حيث بلغت 510% وفي عام 2002 حيث وصلت الى 216% مقارنة مع السنة التي سبقتها، علما بانها كانت قد سجلت تراجعا عام 2000 بنسبة 15% مقارنة مع العام 1999 وهذا يعزى في الاغلب الى التحويلات من الخارج للمشاريع والمؤسسات الاجنبية التي تدير المساعدات الاجنبية في فلسطين، واحيانا الى عدم وجود تعريف

واضح وتطبيق تصنيف للمقيمين وغير المقيمين قبل اعتماد نظام اعداد التقارير الجديد من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

اما البنود الدائنة تحت التنفيذ فقد شكلت ما متوسطة 1-2% من اجمالي المطلوبات الاجنبية، حيث انها تضائلت جدا في عام 2001 لتصل الى الصفر عام 2002، في حين كانت قد بلغت عام 1996 حوالي 7.44 مليون دولار، مسجلة متوسط معدل نمو 6%، علما بانها كانت قد شهدت معدلات نمو ايجابية فقط في العامين 1998 و 1999 حيث سجلت في الاولى نموا بمعدل 88% و 236% في العام الثاني. اما باقي السنوات فقد سجلت انخفاضا كان اعلاها عام 2002 حيث انخفضت بنسبة 100% مقارنة بالعام 2001 الذي كانت قد انخفضت به بنسبة 83% مقارنة بالعام 2000 الذي شهد بدوره انخفاضا بنسبة 17%، وكان قبلها قد سجل انخفاضا ملموسا عام 1997 بنسبة 84% مقارنة بالعام 1996. ان انخفاض اهمية هذا البند يظهر بصورة واضحة كيف ان الجهاز المصرفي الفلسطيني لم يستطع لعب دور الجاذب للودائع واعادة ضخها في الاقتصاد الوطني بقدر ما ينحصر دوره في تسريبها الى الخارج، كون الجهاز المصرفي الوطني ما زال محصورا امتداده وتوسعه في السوق الفلسطينية في ظل انتشار وسيطرة الفروع الاجنبية وعدم وجود اصدارات وتعاملات بالادوات المالية وغياب استخدام ادوات التحوط بفعالية ومحدودية نشاط المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية والاختلال القائم بالميزان التجاري.

5. الاهمية النسبية لتركيبية الودائع وتوزيعها حسب نوع الوديعة والعملة واتجاهات تطورها:

هناك ثلاثة انواع من الودائع هي الحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات الاجل، حيث تتميز الحسابات الجارية بانها ودائع قصيرة الاجل وتحت الطلب، ومعظم العملاء بالعادة الذين يمتلكون الحسابات الجارية المؤسسات ورجال الاعمال والتجار والموظفين الذين تحول رواتبهم بواسطة المصارف، كون المصارف تسهل تعاملاتهم التجارية عبر ادارة هذه الحسابات وفي

فلسطين تتقاضى بعض المصارف عمولة لقاء ادارتها لهذه الحسابات، علما بان المصارف في العالم قد تدفع فوائد على مثل هذه الحسابات، وتستخدم هذه الودائع بالعادة من قبل المصارف لتمويل تسهيلات الجاري المدين او التسهيلات قصيرة الاجل فقط، اما حسابات التوفير وحسابات الاجل فهي ودائع يمكن اعتبارها طويلة الاجل، وتستخدمها المصارف في تمويل التسهيلات المصرفية طويلة الاجل.

1. ودائع الآجل:

يظهر الجدول (8-10) بأن ودائع الاجل تأتي في المرتبة الاولى من حيث حجم الودائع اذ بلغ متوسط ما تمثله من اجمالي الودائع خلال الفترة الممتدة من 1996-2002 حوالي 58% منها 70% بالدولار الامريكي و19% بالدينار الاردني و10% بالشيكل الاسرائيلي و2% بالعملات الاخرى. وقد بلغ حجم ودائع الاجل عام 2002 حوالي 2003.95 مليون دولار في حين بلغت عام 1996 حوالي 879.38 مليون دولار، وقد سجل معدل النمو السنوي لهذه الودائع 16%، وقد تباين متوسط معدلات نمو هذه الودائع حسب انواع العملات، حيث بلغ بالنسبة للعملات الاخرى 50% وبالدولار الامريكي 23% وبالشيكل 8% وبالدينار الاردني 4%. ويلاحظ بان معدلات نمو ودائع الاجل قد انخفضت في عام 2002 حيث سجلت معدل تراجع بنسبة 4% مقارنة بعام 2001 الذي سجل نفس النسبة من التراجع تقريباً، علما انها سجلت نموا بمعدل 33% عام 1997 مقارنة بعام 1996 وفي عام 1998 سجلت ارتفاعا بمعدل 20% وفي عام 2000 بلغ معدل النمو السنوي 26% مقارنة بالعام 1999 الذي بلغت فيه هذه النسبة 22%.

2. الحسابات الجارية:

احتلت الحسابات الجارية المرتبة الثانية من الاهمية في هيكلية الودائع، اذ شكلت بالمتوسط 28% من اجمالي الودائع خلال الفترة الممتدة من 1996-2002، اذ بلغ حجمها عام 2002 حوالي 888.75 مليون دولار، في حين بلغت عام 1996 حوالي 589.18 مليون دولار، وكان

قد بلغ متوسط النصيب النسبي للحسابات الجارية بالدولار خلال هذه الفترة 45% وبالشيفل 31% وبالدينار الاردني 22% اما بالعملات الاخرى فقد مثل 2%. وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للحسابات الجارية 7%، إذ سجلت نمواً عام 2002 بنسبة 9% بالمقارنة مع عام 2001 الذي سجل تراجعاً بنسبة 7% مقارنة بالعام 2000 الذي سجل بدوره ارتفاعاً بنسبة 13% وكان قد سبقه معدلات نمو في السنوات السابقة حيث بلغ في عام 1999 حوالي 12% وعام 1998 حقق نمواً بنسبة 9%، أما في العام الذي سبقه فقد حقق نمواً بنسبة 8%.

3. حسابات التوفير:

يظهر الجدول (8-10) بأن ودائع التوفير تأتي في المرتبة الاخيرة من حيث حجم الودائع اذ بلغ متوسط ما تمثله من اجمالي الودائع خلال الفترة الممتدة من 1996-2002 حوالي 14% منها 27% بالدولار الامريكي و 64% بالدينار الاردني و 9% بالشيفل الاسرائيلي، في حين لم يوجد هناك حسابات توفير بالعملات الاخرى، ويعزى ارتفاع نسبة ودائع التوفير الى كون هذه العملة هي الاوسع تداولاً في الضفة الغربية حيث يلاحظ أن ودائع التوفير تتركز في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة التي فيها تداول الدينار الاردني محدود حيث بلغت نسبتها 1:6 لصالح الضفة نظراً لتركز نشاط المصارف الاردنية في هذه المنطقة وحملات التشجيع على الابداع التي تقوم بها لجذب هذا النوع من الودائع التي تستقطب ذوي الدخل المحدود الذين يفضلون ايداع اموالهم في حسابات تعود عليهم بدخل ما وبنفس الوقت يستطيعون سحبها عند الحاجة. وقد بلغ حجم ودائع التوفير 537.39 مليون دولار عام 2002، في حين بلغت عام 1996 حوالي 242.75 مليون دولار، وقد سجل معدل النمو السنوي لهذه الودائع 14%، وقد تباين متوسط معدلات نمو هذه الودائع حسب انواع العملات، حيث بلغ بالنسبة لهذه الودائع بالدولار الامريكي 41% وبالشيفل 33% وبالدينار الاردني 6%. ويلاحظ بان معدلات نمو

ودائع التوفير قد ارتفعت عام 2002 بنسبة 8% سبقها نمو بمعدل سنوي 7% عام 2001 مقارنة بالعام 2000 الذي سجل اعلى معدل نمو سنوي بلغ 23%، وقد سبق ذلك تحقيق معدلات نمو اخرى، ففي عام 1999 ارتفعت بنسبة 21% وعام 1998 بنسبة 11% وعام 1997 بنسبة 16%.

6. تأثير الاجراءات الاسرائيلية الهادفة لقمع الانتفاضة على حجم وتركيبه ودايع المصارف العاملة في فلسطين:

من خلال الاستعراض اعلاه، يبرز تساؤل هام حول مدى تأثر الودائع بالاجراءات الاسرائيلية الهادفة لقمع الانتفاضة التي انطلقت بتاريخ 2000/9/28، وهل هذا التأثير ايجابي ام سلبي عليها.

للجابة على هذا التساؤل كان لا بد من استخدام التحليل الاستنتاجي، عبر استخدام الفرضيات الصفرية التالية:

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على اجمالي الودائع.
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على الودائع الاجلة بالدولار.
3. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على الودائع الاجلة بالدينار.
4. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على الودائع الاجلة بالشفيل.
5. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على الحسابات الجارية بالدولار.

6. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على الحسابات الجارية بالدينار.
7. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على الحسابات الجارية بالشيفل.
8. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على ودائع التوفير بالدولار.
9. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على ودائع التوفير بالدينار.
10. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على ودائع التوفير بالشيفل.

المنهج الاحصائي القياسي المستخدم:

سيتم استخدام تحليل مقارنة المتوسطات لمؤشرات الودائع قبل وبعد الانتفاضة، بهدف مقارنة المتوسطات الحسابية لها قبل وبعد الانتفاضة، ومن ثم سيتم تطبيق اختبار T للعينات المترابطة ((Paired-Samples T-Test الذي يستخدم بالعادة للحكم على معنوية الفرق بين متوسطي عينتين مرتبطتين، التي على ضوء نتائجها يتم قبول او رفض الفرضيات الصفرية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ (SPSS Manual-Software Program, 2002).

البيانات المستخدمة:

تم استخدام البيانات الشهرية التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية إضافة الى العدد التاسع والثامن من المراقب الاقتصادي للماس، حيث تم اخذ بيانات 21 شهرا قبل الانتفاضة و21 شهرا بعد الانتفاضة، اي من اب 1998 ولغاية نهاية سبتمبر 2000 ومن اكتوبر 2000 ولغاية نهاية حزيران 2002.

النتائج:

باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS، فقد تم التوصل للنتائج التالية (جدول 10):

1. يلاحظ من خلال نتائج التحليل أن المتوسطات الحسابية الشهرية بعد فترة الانتفاضة لمجموع الودائع الاجمالي ولمجموع ودائع الاجل والتوفير والحسابات الجارية بالثلاث عملات المتداولة هي اعلى من فترة ما قبل الانتفاضة.

2. باستخدام اختبار T للعينات المترابطة لاختبار دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات الدراسة لفحص ما إذا كانت الفروق دالة إحصائية او انها تعود الى عامل الصدفة، توصل البحث الى النتائج التالية:

أ- رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للاجراءات الاسرائيلية الهادفة لقمع الانتفاضة على اجمالي الودائع، حيث ان قيمة T-test (-5.548)، ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة كان تأثيرها ايجابياً على حجم الودائع الاجمالي الشهري.

ب- رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير للانتفاضة على الودائع الاجلة بالدولار، حيث ان قيمة T-test (-5.458) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة كان تأثيرها ايجابياً على حجم الودائع الاجلة بالدولار.

ت- رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير للانتفاضة على الودائع الاجلة بالدينار، حيث ان قيمة T-test (-8.693) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة كان تأثيرها ايجابياً على حجم الودائع الاجلة بالدينار.

ث- قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير للانتفاضة على الودائع الاجلة بالشقيل، حيث ان قيمة T-test (-1.638) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة لم يكن لها تأثير على حجم الودائع الاجلة بالشقيل.

ج- قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير للانتفاضة على الودائع الجارية بالدولار، حيث ان قيمة T-test (-0.276) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة لم يكن لها تأثير على حجم الودائع الجارية الاجمالي الشهري بالدولار.

ح- قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير للانتفاضة على الودائع الجارية بالدينار، حيث ان قيمة T-test (-1.880) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة لم يكن لها تأثير على حجم الودائع الجارية الاجمالي الشهري بالدينار.

خ- قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير للانتفاضة على الودائع الجارية بالشيقل، حيث ان قيمة T-test (-2.057) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة لم يكن لها تأثير على حجم الودائع الجارية بالشيقل.

د- رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير للانتفاضة على ودائع التوفير بالدولار، حيث ان قيمة T-test (-40.589) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة كان تأثيرها ايجابياً على حجم ودائع التوفير بالدولار.

ذ- رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير للانتفاضة على ودائع التوفير بالدينار، حيث ان قيمة T-test (-7.857) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة كان تأثيرها ايجابياً على حجم ودائع التوفير بالدينار.

ر- رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير للانتفاضة على ودائع التوفير بالشيقل، حيث ان قيمة T-test (-63.849) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة كان تأثيرها ايجابياً على حجم ودائع التوفير بالشيقل.

من خلال النتائج اعلاه يلاحظ بأن تأثير الانتفاضة قد برز بوضوح على ودائع الاجل والتوفير بكافة العملات المتداولة، في حين لم يكن تأثيرها دال معنوياً على الودائع الجارية، وهذا مرده الى تفضيل العملاء الاحتفاظ باموالهم كودائع توفير واجلة اما لاسباب تتعلق بالامان في ظل حالة عدم الاستقرار والاجتياحات وما رافقها من أافتقاد للأمن وحوث اختلاسات من قبل جنود الاحتلال اثناء التفيتش، ومن ناحية ثانية كان لحالة الركود الاقتصادي وتباطئ عجلة الحركة

الاقتصادية الى حد التوقف احيانا ان دفع بالمستثمرين الى اتباع استراتيجية استثمار اموالهم وحساباتهم الجارية كودائع توفير وكودائع لأجل مما يلعب دور في تخفيض التكاليف عليهم.

ثانياً: حجم وهيكلية توزيع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف العاملة في فلسطين الفلسطيني

ركزت هذه الدراسة على دراسة التطورات في تركيبة وحجم واتجاهات التسهيلات الائتمانية خلال الفترة الممتدة من 1996-2002. وسيركز الباحث هنا على دراسة النقاط التالية:

7. الاتجاهات والاهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية في تركيبة جانب الاصول في ميزانية الجهاز المصرفي المجمع.

8. حجم وتوزيع التسهيلات الائتمانية واهميتها النسبية حسب انواع التسهيلات الائتمانية وبالعملات المختلفة.

9. توزيع واتجاهات التسهيلات الائتمانية واهميتها النسبية حسب القطاعات الاقتصادية.

10. توزيع الموجودات الاجنبية واهميتها النسبية.

11. تأثير الانقضاة على حجم وتركيب التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف العاملة في فلسطين.

1. الاتجاهات والاهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية في تركيبة جانب الاصول في ميزانية المصارف المجمع (سلطة النقد الفلسطينية):

شكلت التسهيلات الائتمانية ما متوسطه 24% من اجمالي الموجودات في المصارف العاملة في فلسطين وذلك للفترة الممتدة من 1996-2002، حيث انها تأتي في الترتيب الثاني في تركيبة الاصول بعد الموجودات الاجنبية التي تمثل بالمتوسط 56% من اجمالي الاصول في حين كانت الارصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية في المرتبة الرابعة حيث شكلت ما نسبته 8% ، فيما بلغت اجمالي الارصدة لدى المصارف في فلسطين 4%، اما محفظة الاوراق المالية والتي اقتصر

على الاستثمارات المباشرة فقد شكلت 2% ، ويلاحظ ايضا ان الموجودات الاخرى قد شكلت 5% من اجمالي الموجودات (جدول 9-2).

من هنا يلاحظ أن التسهيلات الائتمانية لم تشكل نسبة ذات أهمية من حجم الموجودات الاجمالي إذا ما قورنت ببعض الدول العربية إذ بلغت عام 2001 في كل من الاردن 42.1% وفي مصر 72.8% وفي لبنان 63% (صندوق النقد العربي، 2002)، حيث ان الفرق كبير بين ما تشكله الاصول الاجنبية التي تأتي بالمرتبة الاولى من حجم الاصول والتسهيلات الائتمانية التي تأتي بالمرتبة الثانية. الا ان التسهيلات الائتمانية كانت قد نمت بمعدلات اكبر من الموجودات الاجنبية، فقد بلغ متوسط معدل نموها خلال الفترة الممتدة من 1996-2002 بنسبة 17% ووصلت قيمتها عام 2002 الى 936.76 مليون دولار، في حين كانت قد بلغت عام 1996 حوالي 423.80 مليون دولار، على الرغم من التراجع الذي تم تسجيله في عامي 2001 بنسبة 10% وعام 2002 بنسبة 22% وهذا بالطبع له ارتباط بالاوضاع السياسية وحالة عدم الاستقرار السائدة مما اثر على كل من المستثمرين والعملاء من ناحية نتيجة تعثر اعمالهم ووجود عوائق امام تسويق منتجاتهم، او من ناحية المصارف التي تبنت سياسات تحوطية وحذرة نتيجة لتعثر العديد من العملاء بسبب الاسباب نفسها، اما اعلى نسب نمو سنوي فقد تم تسجيلها عام 1997 بالمقارنة بالعام 1996 حيث سجلت معدل نمو بنسبة 45%، بعد ذلك استمرت بتسجيل معدلات نمو مرتفعة نسبيا حيث سجلت عام 1998 نسبة 34% وعام 1999 نسبة 21% وعام 2000 نسبة 34%. بالمقابل، فإنه على الرغم من ان الموجودات الاجنبية سجلت متوسط معدل نمو بنسبة 11%، الا انها لم تسجل اي تراجع خلال نفس الفترة الزمنية وهذا يظهر اتجاه المصارف العاملة للاعتماد على توظيف اموالها بالخارج نظرا لعدم وجود البيئة الاستثمارية والتسويقية القادرة على خلق الطلب الفعال على التسهيلات الائتمانية في فلسطين.

بالنسبة للارصدة لدى المصارف في فلسطين فقد كان معدل النمو السنوي الذي سجلته مرتفعاً نسبياً إذ بلغ 35%، على الرغم من التراجع الذي سجلته عامي 2001 بنسبة 6% و عام 2002 بنسبة 21% ونفس التفسير الذي تم ذكره لهذا الانخفاض في التسهيلات الائتمانية ينطبق هنا، وقد كانت هذه ارصدة قد سجلت تراجعاً كبيراً عام 1999 بنسبة 33% بالمقارنة مع 1998 الذي كان قد حقق فيه ارتفاعاً بنسبة 66% سبقه اعلى معدل نمو سنوي عام 1997 بنسبة 104%، علماً انه بعد تراجع عام 1998 تم تسجيل معدل نمو سنوي مرتفع بنسبة 99%.

وسجلت الارصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية معدلات نمو موجبة بلغ متوسطها 13% خلال نفس الفترة الزمنية، وقد كانت نسبة النمو السنوي في هذه الارصدة في كل السنوات موجبا، الا انه في عام 2001 سجل تراجعا بنسبة 10% بسبب الاوضاع السياسية السائدة وتراجع حجم الودائع مقارنة بعام 2000 الذي شهد معدلات زيادة عالية في الودائع في اعقاب اندلاع الانتفاضة. وقد كان عام 1997 السنة التي تم فيها تسجيل اعلى معدلات النمو السنوي إذ سجل ارتفاعاً بنسبة 40% مقارنة بعام 1996 تبعه نمو اخر بمعدل 9% عام 1998 و 24% عام 1999 و 14% عام 2000، اما عام 2002 فقد عاود الارتفاع بنسبة 3% مقارنة بالعام 2001 الذي شهد الانخفاض المشار اليه.

2. حجم وتوزيع التسهيلات الائتمانية واهميتها النسبية حسب انواع التسهيلات الائتمانية وبالعملات المختلفة:

تبرز أهمية هذا المؤشر من كونه يظهر لنا تركيزات التسهيلات الائتمانية حسب أنواعها التي تتوزع ما بين القروض والجاري مدين والسحوبات المصرفية والكمبيالات المخصومة والتمويل التأجيري، وبالتالي تعكس الى أي مدى يمكن أن يخدم عملية تمويل الاستثمار الخاص في فلسطين، مما يساعد في تحديد توجهات السياسة الائتمانية ومدى خدمتها للاستثمار وهل هذه التسهيلات قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل والعمليات التجارية والاعراض الشخصية والاستهلاكية، أم هي تتجه نحو تمويل العمليات الاستثمارية على المديين المتوسط وطويل

الاجل. كما يوجد هناك اهمية في تحديد حجم وتوزيع هذه التسهيلات حسب العملات المختلفة، لكونها تلعب دوراً في عكس توجهات السياسة الائتمانية من خلال حجم الطلب على العملات، كما أنها تساعد في تحديد المدى الذي تعمل فيه المصارف على إعادة ضخ المدخرات في الاقتصاد الفلسطيني، لكون النسبة الاكبر من الودائع بالدينار الاردني والدولار الامريكي يحتفظ بها لدى المصارف كودائع توفير وودائع آجلة، حيث تعتبر العملات المفضلة للدخار مما يجعل منها الاساس لتمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الاجل، وذلك على العكس من الشيفل الاسرائيلي الذي تتركز النسبة الاكبر من الودائع به في الحسابات الجارية، ومن المعروف أن التسهيلات الممنوحة بالشيفل تستخدم في تمويل القروض الاستهلاكية والشخصية ورأس المال العامل والعمليات التجارية الآنية المحلية ومع أسرائيل نظراً لكونه يمثل عملة التداول الرئيسية، وبالعادة تكون قصيرة المدى وباسعار فائدة عالية نظراً لطبيعة التقلبات بهذه العملة، أما الدينار الاردني فهو كذلك الامر يستخدم محلياً لتمويل رأس المال العامل والقروض الشخصية والاستهلاكية والصفقات التجارية، ولكنه يستخدم على نطاق أوسع في تمويل الصفقات الكبيرة والعمليات العقارية وفي تمويل العمليات التجارية مع الاردن، إضافة الى الاستثمارات التي لا تحتاج الى عملية استيراد مباشر من الخارج غير الاردن. أما الدولار فهو يستخدم بالعادة في التسهيلات الائتمانية قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل لاغراض العمليات التجارية الخارجية وبعض الصفقات والمشاريع الكبيرة العقارية وفي تمويل الاستثمارات نظراً لثبات قيمته ولسهولة تداوله واستثماره في الاسواق العالمية.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة على شكل جاري مدين:

بنظرة متمعنه على الجدول (9-7)، يلاحظ ان الجاري مدين قد شكل ما معدله 55% من اجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الفترة 1996-2002، وتبرز اهمية هذا النوع من التسهيلات في تمويل رأس المال العامل والعمليات التجارية، وتعود النسبة العالية لهذا النوع من التسهيلات الائتمانية الى انخفاض المخاطر بها مقارنة بباقي التسهيلات نظراً للبيئة السائدة في السوق

السلطاني وسرعة الدوران وما يترتب عليها من إيرادات كبيرة للمصارف وتركزها في القطاعات التجارية والصناعية ممن تتوفر لديهم الضمانات أما على شكل أصول مادية نقدية وعينية، إضافة الى سهولة دراسة وتحديد عنصر الشخصية أحد أهم القواعد الذهبية للائتمان. كما يشير الجدول المشار اليه اعلاه ان 42% من هذه التسهيلات منحت بالدولار و39% منها بالشيقل و18% بالدينار الاردني و1% فقط بالعملات الاخرى. وقد بلغ حجمها عام 2002 حوالي 521.2 مليون دولار، في حين بلغ 255.44 مليون دولار عام 1996، حيث بلغ متوسط معدل نموها السنوي خلال الفترة المشار اليها اعلاه حوالي 18%، مع وجود تباين بين تسهيلات الجاري مدين من عملة لاخرى.

أما تسهيلات الجاري مدين بالدولار التي شكلت 42% من إجمالي تسهيلات الجاري مدين و23% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد بلغ حجمها عام 2002 حوالي 314.74 مليون دولار، في حين بلغت عام 1996 حوالي 38.857 مليون دولار. وقد بلغ متوسط نموها السنوي خلال هذه الفترة 51%.

شكلت تسهيلات الجاري مدين بالشيقل 39% من تسهيلات الجاري مدين و21% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد بلغ حجمها عام 2002 حوالي 149.3 مليون دولار، في حين بلغت عام 1996 حوالي 115.61 مليون دولار، حيث بلغ متوسط نموها السنوي 8%.

ومثلت تسهيلات الجاري المدين بالدينار الاردني 18% من تسهيلات الجاري مدين و10% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد بلغ حجمها عام 2002 حوالي 54.2 مليون دولار، في حين بلغت عام 1996 حوالي 100.98 مليون دولار. هذا مما يشير الى تراجع واضح في حجم هذه التسهيلات التي سجلت انخفاضاً من سنة الى اخرى بمتوسط نمو بلغ 10%.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة على شكل القروض:

يشير الجدول (9-7) الى ان القروض شكلت بالمتوسط 41% من حجم التسهيلات الائتمانية خلال الفترة الممتدة بين 1996-2002. فقد بلغ حجمها عام 2002 حوالي 416.26 مليون دولار، وقد بلغ معدل نموها السنوي خلال الفترة المشار اليها 23%، حيث كانت قد حققت معدلات نمو سنوي في جميع سنوات هذه الفترة، باستثناء عام 2002، حيث سجلت تراجعاً بنسبة 23% مقارنة بعام 2001، الذي سجل معدل نمو بنسبة 5%، سبقه نمو اخر عام 2000 بنسبة 18% و عام 1999 بنسبة 33% و عام 1998 بنسبة 30%، اما عام 1997 فقد كان قد سجل اعلى معدلات النمو السنوي، اذ بلغت 73% مقارنة بعام 1996.

شكلت القروض بالدولار الامريكي 65% من اجمالي القروض و 37% من اجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد بلغ حجمها عام 2002 حوالي 313.28 مليون دولار، في حين بلغ حجمها عام 1996 حوالي 66.34 مليون دولار، اذ بلغ معدل نموها السنوي خلال الفترة 1996-2002 حوالي 37%، وتعود هذه النسبة المرتفعة من القروض بالدولار الامريكي مقارنة بباقي العملات الى تفضيل المصارف التعامل بالدولار نظراً لإستقرار اسعاره وانخفاض حساسيته للهزات الطارئة مقارنة بالعملات الاخرى المستخدمة مع ضرورة الاشارة الى أن الدولار اوسع تداولاً من الدينار الاردني نتيجة لمحدودية إستخدام الدينار في قطاع غزة، حيث يفضل استخدام الدولار بالصفقات العقارية والتجارة الخارجية والمشاريع الكبيرة.

شكلت القروض بالشيكل ما نسبته 4% من اجمالي القروض و 1% من اجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد بلغ حجمها عام 2002 حوالي 17.11 مليون دولار. في حين بلغت عام 1996 حوالي 6.11 مليون دولار. وقد بلغ متوسط نموها السنوي خلال الفترة 1996-2002 حوالي 32%.

اما القروض بالدينار الاردني فقد شكلت 30% من اجمالي القروض و 12% من اجمالي التسهيلات الائتمانية، وقد بلغ حجمها عام 2002 حوالي 82.19 مليون دولار، في حين بلغت

عام 1996 حوالي 73.25 مليون دولار. وقد بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة 1996-2002 حوالي 4%.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة على شكل سحبيات مصرفية وكمبيالات مخصومة*:

شكلت السحبيات المصرفية والكمبيالات المخصومة ما نسبته 4% من اجمالي التسهيلات الائتمانية، ويعزى انخفاض هذه النسبة الى ضعف التعامل بالاوراق التجارية في فلسطين واستخدامها يبقى على نطاق ضيق بسبب الظروف الموضوعية السائدة وضعف التنظيم القانوني والاداري والمالي وضعف الجوانب التنفيذية المتعلقة بها، وعدم وجود شباك خصم لدى سلطة النقد الفلسطينية. وبلغ حجمها عام 2002 حوالي 21.4 مليون دولار مقابل 22.19 مليون دولار عام 1996. وقد سجل معدل النمو السنوي للفترة الممتدة من 1996-2002 حوالي 8% متأثراً بالتراجع الذي حدث في عام 2002 بنسبة 65% مقارنة بالعام 2001 الذي شهد بدوره تراجعاً بنسبة 47%، بينما سجل ارتفاعاً بنسبة 72% عام 2000 مقارنة بنسبة تراجع بلغت 32% عام 1999. اما في الاعوام 1997 و1998 فقد سجلت دورها نمواً سنوياً بنسبة 57% و 63% على التوالي.

وبلغت السحبيات المصرفية بالدولار الامريكي 63% من اجمالي السحبيات المصرفية و3% من اجمالي التسهيلات الائتمانية. فقد بلغ حجمها عام 2002 حوالي 9.29 مليون دولار، في حين كانت عام 1996 حوالي 7.41 مليون دولار، وبلغ معدل نموها السنوي 39%.

* القبولات المصرفية والكمبيالات المخصومة: تشمل حسب تعريف سلطة النقد الفلسطينية إجمالي القبولات المصرفية مقبولة الدفع لصالح البنك والكمبيالات المخصومة التي هي بحوزة البنك لأغراض المتاجرة. في هذا البند تحسب القيمة الإجمالية للقبولات المنفذة والقابلة للدفع لصالح المصرف معد التقرير بواسطة البنوك الأخرى والكمبيالات المحسومة التي هي في حوزته، حيث تتناول القيمة الكاملة للقبولات والتي يترتب على المصرف منح القبول الالتزام بدفعها للمصرف معد التقرير، كما تتناول أيضاً جميع الكمبيالات التي تم حسمها من قبل المصرف والتي يحتفظ بها لإغراض المتاجرة (سلطة النقد الفلسطينية، 2002).

اما السحوبات المصرفية بالدينار الاردني فقد شكلت 29% من اجمالي السحوبات و 1% من اجمالي التسهيلات الائتمانية. وقد بلغ حجمها عام 2002 حوالي 2.58 مليون دولار، في حين كان قد بلغ عام 1996 حوالي 11.93 مليون دولار، مسجلا بذلك تراجعاً واضحاً. وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للفترة الممتدة بين 1996-2002 حوالي 18%.

لم تشكل السحوبات المصرفية بالشئيل سوى 3% من اجمالي السحوبات، اما من ناحية اهميتها النسبية بالنسبة لاجمالي التسهيلات الائتمانية فلم تسجل اي نسبة تذكر، كما ان حجمها لم يتجاوز 0.53 مليون دولار عام 2002، في حين كانت عام 1996 حوالي 0.83 مليون دولار، وقد بلغ متوسط نموها خلال الفترة الممتدة بين 1996-2002 حوالي 4% فقط.

3. توزيع واتجاهات التسهيلات الائتمانية واهميتها النسبية حسب القطاعات الاقتصادية:

أن لتوزيع التسهيلات الائتمانية وتحديد اتجاهاتها دوراً هاماً في عكس مدى تأثير السياسة الائتمانية للمصارف في تطوير القطاعات الاقتصادية، كما يمثل أهمية في تحديد التركزات الائتمانية ومدى نجاح المصارف في تنويع مخاطرها.

يظهر الجدول (9-15) أن بند الاغراض الاخرى والذي يشمل القروض الحكومية والشخصية والاستهلاكية وقروض التقسيط في المرتبة الاولى (سلطة النقد الفلسطينية، 2002)، حيث شكلت بالمتوسط 31.53% من اجمالي التسهيلات خلال الفترة الممتدة من 1996-2002، وبلغ حجمها عام 2002 حوالي 221.76 مليون دولار، في حين سجل عام 1996 حوالي 118.66 مليون دولار. كما بلغ معدل نموها السنوي 21%، مع ضرورة الاشارة الى ما شهده هذا البند من تراجع بنسبة 49% عام 2002 بسبب الاوضاع السياسية السائدة مقارنة بعام 2001 الذي شهد بدوره تدهوراً بنسبة 9% بعد ان سجل نمو بارزاً عام 2000 بنسبة 48%. اما في عام 1999 فقد تراجع ايضا بنسبة 2% مقارنة بعام 1998 الذي سجل اعلى معدلات النمو خلال هذه الفترة ، اذ بلغت نسبة النمو السنوي فيه 95% مقارنة بـ 42% عام 1997.

جاءت التجارة العامة في المرتبة الثانية من ناحية الاهمية النسبية، حيث شكلت بالمتوسط 29.01% من اجمالي التسهيلات الائتمانية، والتي تقسم بدورها الى تجارة داخلية وتجارة خارجية. وبلغ حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع عام 2002 حوالي 263.08 مليون دولار، في حين سجلت عام 1996 حوالي 150.45 مليون دولار، حيث سجل معدل النمو السنوي لهذه التسهيلات خلال الفترة الممتدة من 1996-2002 حوالي 13%، والذي شهد تراجعاً عام 2002 بنسبة 15% مقارنة بعام 2001 الذي شهد تراجعاً بدوره بنسبة 14% بعد ان شهد نمواً في عامي 1999 بنسبة 35% و عام 1998 بنسبة 29%، سبقها انخفاضاً عام 1998 بنسبة 10% مقارنة مع عام 1997 الذي سجل اعلى معدل نمو خلال هذه الفترة حيث بلغ 51%.

ويلاحظ تحت هذا البند ان التجارة الداخلية تشكل 76% من اجمالي هذا البند مقابل 24% للتجارة الخارجية التي تركز معظمها على قطاع الواردات حيث حظي بـ 86% من اجمالي التسهيلات الممنوحة للتجارة الخارجية مقابل 14% للصادرات، وكانت التجارة الداخلية قد سجلت معدل نمو خلال الفترة المشار اليها اعلاه بنسبة 9% مع تسجيلها تراجع عام 2002 بنسبة 12% مقارنة بعام 2001 الذي شهد تراجعاً اشد حدة بنسبة 17%، سبقه تسجيل معدلات نمو سنوي عام 2000 بنسبة 19% و 23% عام 1999، اما في عام 1998 فقد كان قد شهد تراجعاً بنسبة 14% مقارنة بعام 1997 الذي سجل اعلى معدل نمو سنوي بلغ 53% مقارنة بعام 1996. في حين بلغ متوسط النمو السنوي للتجارة الخارجية 29%، مع تسجيله تراجعاً عام 2002 بنسبة 20% مقارنة بعام 2001 الذي شهد بدوره تراجعاً اقل حده اذ بلغت نسبته 6%. اما عام 2000 فقد سجلت اعلى معدل نمو بلغ 90% مقارنة مع عام 1999. كما يلاحظ وجود تباين واضح بين معدلات النمو السنوي للواردات والصادرات، حيث بلغ معدل نمو الصادرات خلال الفترة المذكورة حوالي 72% مع وجود تذبذب واضح من سنة لآخرى، فقد كان هناك تراجع واضح عام 1997 بنسبة بلغت 100% مقارنة بعام 1996 تبعها معدلات نمو في السنوات اللاحقة من عام 1998-2000 تراوحت بين 0-111% حيث كان ادناها عام 1998

واعلاها عام 2000، وشهد عام 2001 تدهورا حادا بنسبة 34% لحقها تدهورا اخر عام 2002 بنسبة 13%. وبلغ متوسط معدل نمو الواردات السنوي الواردات 46% مع وجود تذبذب واضح ايضا من سنة الى أخرى، فقد سجل عام 1997 اعلى نسبة نمو سنوي بلغت 166% مقارنة بعام 1996، تبعها نمو اخر في السنوات الثلاث التي تليها، مسجلة بعد ذلك تراجعاً بنسبة 1% عام 2001 و20% عام 2002.

حظيت الصناعة والتعدين بالمتوسط ما نسبته 11.68% من اجمالي التسهيلات الائتمانية التي منحتها المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة 1996-2002، وكما تم الاشارة مسبقاً، فقد تركزت التسهيلات في تمويل الجاري مدين، وبمراجعة المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالصناعة في المقدمة يظهر أن هذا القطاع كان الاكثر تضرراً بعد إتفاقية أوسلو بسبب المنافسة وسياسة الاغراق التي واجهتها بعض الصناعات الفلسطينية مما أدى الى تذبذب معدلات نموه ورفع درجة المخاطر فيه، مما جعل المصارف تتبع سياسات حذرة في تعاملها معه، حيث وجهت 2% منها للتعدين و98% للصناعة. وقد بلغ حجم التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع عام 2002 حوالي 101.05 مليون دولار، في حين بلغت عام 1996 حوالي 82.64 مليون دولار، وبلغ متوسط النمو السنوي للتسهيلات الممنوحة لهذا القطاع خلال نفس الفترة 4%، حيث تم تسجيل تراجع عام 2002 بنسبة 10% مقارنة بعام 2001 الذي سجل نموا سنويا قدره 2%، سبقه نموا اخر خلال الاعوام: 2000 بنسبة 4% و عام 1999 بنسبة 17% و 1998 بنسبة 14%. وشهد عام 1997 تراجعاً بنسبة 4% مقارنة بعام 1996.

أحتل قطاع الانشاءات المرتبة الرابعة، حيث حاز بالمتوسط على 11.45% من اجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الفترة 1996-2002، وقد بلغ حجمها 116.43 مليون دولار عام 2002، في حين بلغت عام 1996 حوالي 46.62% مليون دولار.

وحازت اعمال البناء بالمتوسط على 34% من حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع الانشاءات خلال الفترة المذكورة و56% لقطاع التعهدات العامة و 8% لاغراض شراء الاراضي والابنية.

وبلغ المتوسط العام للنمو السنوي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع 19%، وقد كان اعلى معدل للنمو قد سجل عام 1997 بنسبة 64% مقارنة بعام 1996 تبعه ارتفاعا اخر عام 1998 بنسبة 39% و عام 1999 بنسبة 19%، حيث اخذت معدلات النمو بالتناقص بعد ذلك ، حيث انها لم تسجل اي نمو يذكر عام 2000 الا انها سجلت ارتفاعا بنسبة 4% عام 2001 لتسجل بعد ذلك انخفاضا عام 2002 بنسبة 9% مقارنة بالعام الذي سبقه (جدول 9-15).

جاء قطاع الخدمات والمرافق العامة بالمرتبة الخامسة في الحصول على التسهيلات الائتمانية حيث حاز بالمتوسط على 6.44% من اجمالي التسهيلات الائتمانية التي منحتها المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة الممتدة من 1995-2002، حيث بلغ حجمها 127.8 مليون دولار عام 2002، في حين بلغت عام 1996 حوالي 2.97 مليون دولار بمتوسط معدل النمو سنوي 120%، ويظهر عام 1997 اعلى معدل نمو سنوي بلغ 419% مقارنة بعام 1996، وقد تبعه ارتفاعات اخرى عام 1998 بنسبة 88% و عام 1999 بنسبة 113% و عام 2000 بنسبة 96%. اما عام 2001 فقد سجل تراجعا بنسبة 1% لحقه ارتفاعا عام 2002 بنسبة 6%.

حصلت خدمات النقل بالمتوسط على 2.92% من اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة الممتدة من 1996-2002، حيث بلغ حجمها عام 2002 حوالي 39.09 مليون دولار، في حين بلغ عام 1996 حوالي 7.2 مليون دولار، وقد بلغ معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة الممتدة 56%، علما بانها سجلت انخفاضا عام 2002 بنسبة 5% مقارنة بعام 2001 الذي شهد انخفاضا اخر بنسبة 16%، سبقها ارتفاعاً عام 2000 بنسبة 29% و عام 1999 بنسبة 60% اما عام 1998 فقد سجلت اعلى نسبة نمو سنوي لها حيث بلغ 284% مقارنة بعام 1997 الذي كان قد سجل تراجعا بنسبة 14%.

بلغ متوسط ما حازت عليه الخدمات المالية 2.48% من اجمالي تسهيلات ائتمانية التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين، حيث بلغ حجمها عام 2002 حوالي 46.44 مليون دولار، في حين بلغ عام 1996 حوالي 5.93 مليون دولار، وبلغ معدل النمو

السنوات خلال الفترة الممتدة من 1996-2002 نسبة 82%، ففي عام 1997 سجلت انخفاضا عام 1997 مقارنة بعام 1996، تبعها ارتفاعا بنسبة 4% عام 1998. اما عام 1999 فقد سجلت ارتفاعا كبيرا اثر على متوسط النمو السنوي حيث بلغ 442% تبعه ارتفاعا اخر عام 2000 بنسبة 52%، اما عام 2001 فقد شهد تراجعاً مقارنة بالعام الذي سبقه بنسبة 11% تبعه عام 2002 ارتفاعاً بنسبة 16%.

جاء قطاع السياحة والفنادق والمطاعم في المرتبة الثامنة من حيث حجم التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها، حيث بلغت 2.23% من اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين، حيث بلغ حجمها عام 2002 حوالي 23.02 مليون دولار، في حين بلغ عام 1996 حوالي 6.36 مليون دولار، وقد بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة الممتدة من 1996-2002 نسبة 36%، علماً انه شهد تراجعاً عام 2002 بنسبة 4% مقارنة بعام 2001 الذي سجل بدوره تراجعاً بنسبة 20%، سبقه تراجعاً اخر عام 2000 بنسبة 14%. وسجل عام 1999 ارتفاعاً بنسبة 59% مقارنة بعام 1998 الذي شهد أعلى نسبة نمو سنوي بلغت 158% مسبقاً بنمو اخر عام 1997 بنسبة 34%.

أحتل قطاع الزراعة المرتبة قبل الاخيرة من حيث حجم التسهيلات الائتمانية التي منحت له، حيث بلغت بالمتوسط 1.69% من اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة الممتدة من 1996-2002، حيث بلغ حجمها عام 2002 حوالي 16.07 مليون دولار في حين بلغت عام 1996 حوالي 2.97 مليون دولار، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الزراعة خلال هذه الفترة 110%، مسجلة أعلى نسبة نمو لها عام 1997 بلغت 661% مقارنة بعام 1996، تبعها تراجعاً عام 1998 بنسبة 45%، في حين شهدت معدلات نمو سنوي خلال عامي 1999 و 2000 ما لبثت أن واجهت تراجعاً عام 2001 بنسبة 33% بسبب الاوضاع السياسية لتعاود الارتفاع عام 2002 بنسبة 14%.

شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأغراض شراء اسهم ما نسبتة 0.58% من اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين، حيث بلغ حجمها عام 2002 حوالي 2.42 مليون دولار، في حين لم تسجل اي قيمة تذكر عام 1996، وبلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة الممتدة من 1996-2002 حوالي 54%، اعلاها كان عام 2002 مقارنة بعام 2001 الذي سجل تراجعاً بنسبة 94%. وسجل عام 2000 معدل نمو سنوي بنسبة 57% سبقه تراجع عام 1999 بنسبة 24% والذي بدوره كان مسبقاً بمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ 143% عام 1998 مقارنة بعام 1997. وهنا يظهر التذبذب واضحا في اتجاهات تطور التسهيلات الممنوحة لهذا الغرض، كونها مرتبطة بتذبذبات اسواق الاسهم العالمية والمحلية.

من خلال الاستعراض السابق لتوزيع واتجاهات التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية يلاحظ أن ما يقارب ثلث التسهيلات الائتمانية يذهب الى القروض الحكومية والشخصية وقروض التقسيط، وأكثر من الثلث يذهب لأغراض التجارة العامة وبخاصة التجارة الداخلية والخدمات، في حين لم يتجاوز نصيب القطاعات الانتاجية الممثلة بالصناعة والزراعة والسياحة والانشاءات مجتمعة 27.1% من إجمالي التسهيلات، مع بروز التجاهل الواضح لقطاعي الزراعة والسياحة، في حين لم يرق الاهتمام بقطاعي الصناعة والانشاءات الى المستوى المطلوب التي كان متوسط معدل النمو السنوي في حجم التسهيلات الممنوحة لها خلال الفترة الممتدة بين 1996-2002 من أدنى المستويات، في حين سجل قطاع الخدمات والمرافق العامة اعلاها، وهذا مؤشر واضح على تركيز التسهيلات الائتمانية في القطاعات منخفضة المخاطر التي توفر طبيعة النشاطات والاصول والمنتجات غطاء للضمانات، إضافة الى الدورات الانتاجية قصيرة الاجل فيها وعائدها المستقر نسبياً مما يضمن حصول المصارف على أسعار فوائد عالية نسبياً على هذه التسهيلات.

4. توزيع واتجاهات التسهيلات الائتمانية واهميتها النسبية حسب الجهة الممنوحة لها:

تبرز أهمية هذا المؤشر في تحديد تركيز التسهيلات الائتمانية، وهل توزيعها حسب الجهات الممنوحة لها تشكل عاملاً مساعداً للاستثمار الخاص أم عاملاً مزاحماً له.

يظهر الجدول (9-5) أن التسهيلات الممنوحة للعملاء المقيمين من الشركات والأشخاص باستثناء السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات القطاع والسلطات المحلية قد بلغت 80% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة الممتدة من 1996-2002، حيث بلغ حجمها 2002 حوالي 784.8 مليون دولار، في حين بلغت عام 1996 حوالي 379.7 مليون دولار، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال نفس الفترة 14%، حيث شهدت تراجعاً عام 2002 بنسبة 2% وعام 2001 بنسبة 5% و1% عام 2000. أما عام 1999 فقد سجل نمواً بنسبة 26% مقارنة بعام 1998 الذي سجل بدوره نمواً بنسبة 32% وسبقه نمواً آخر عام 1997 بنسبة 36%، وتعد نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص حوالي 69.6% من إجمالي التسهيلات عام 2001 مقابل 90.1% عام 1999، وهي نسبة جيدة إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول العربية حيث بلغت هذه النسبة في الأردن عام 1999 حوالي 81% وفي مصر 65% وفي لبنان 49%.

أحتلت السلطة الوطنية الفلسطينية المرتبة الثانية حيث حصلت على 14% من إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الفترة الممتدة من 1996-2002، حيث بلغ حجم التسهيلات التي حصلت عليها عام 2002 حوالي 133.83 مليون دولار في حين بلغت عام 1996 حوالي 18.63 مليون دولار، وبلغ متوسط النمو السنوي خلال الفترة المذكوره حوالي 76%.

وأخيراً، فقد حصلت مؤسسات القطاع العام والسلطات المحلية على ما نسبته 2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين، حيث بلغ حجمها عام 2002 حوالي 5.72 مليون دولار في حين بلغت عام 1996 حوالي 3.31 مليون دولار، في الوقت الذي بلغ متوسط معدل نموها السنوي للفترة الممتدة من 1996-2002 حوالي 221%، وعلى الرغم من متوسط نسبة النمو العالية التي حققتها التسهيلات الممنوحة لهذه الجهة إلا أن

اهميتها النسبية بالنسبة لقيمة الموجودات لم تتجاوز 1%، وان التطور في حجمها يعكس حدائه اهتمام المصارف بمنح التسهيلات لمؤسسات القطاع العام والسلطات المحلية وما حصل هو عبارة عن طفرة لمدة عامين هما عام 2000-2001 ومن ثم عادت الى مستواها الطبيعي عام 2002.

بالمحصلة يمكن القول، أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للسلطة ومؤسسات القطاع العام لم تشكل في النصف الثاني من التسعينات مزاحمة كبيرة، الا أن معدلات النمو السنوي لهذه التسهيلات وخصوصاً في ظل الازمات يتطلب أضاءة اشارة حمراء، حيث استمرار هذا التطور من شأنه أن يخلق مزاحمة سلبية للاستثمار الخاص وذلك نظراً للعديد من العوامل، يأتي على رأسها مستوى اداء مؤسسات السلطة ومؤسسات القطاع العام وحالة عدم الاستقرار الذي تواجهه.

5. توزيع الموجودات الاجنبية واهميتها النسبية:

تبرز أهمية هذا المؤشر في عكس مدى مساهمة المصارف العاملة في فلسطين في تعبئة المدخرات المحلية وتسريبها الى الخارج وحرمان الاقتصاد الفلسطيني منها لقصورها في إيجاد وتفعيل قنوات استثمار محلية لهذه المدخرات.

لقد شكلت الموجودات الاجنبية بالمتوسط ما نسبته 56% من اجمالي الموجودات في الميزانية المجمعة للفترة الممتدة من 1996-2002، وقد كان قد بلغ حجمها عام 2002 حوالي 2508.98 مليون دولار، في حين بلغت عام 1996 حوالي 1392.94 مليون دولار، وقد بلغ متوسط النمو السنوي خلال هذه الفترة المشار اليها بحوالي 11% اذ تراوحت معدلات النمو السنوي بين 2-21% اعلاها كان عام 1999 مقارنة بعام 1998 الذي سجل معدل نمو بنسبة 8% كان قد سبقه معدل نمو اخر عام 1997 بلغ 18%. اما ادنى معدل نمو كان قد سجل عام 2001 حيث بلغ 2% مقارنة بعام 2000 الذي شهد نموا بنسبة 8%، وسجل عام 2000 ارتفاعا بمعدل 6%.

وتشتمل الموجودات الاجنبية على الارصدة لدى المصارف في الخارج التي تشكل بالمتوسط 94% من اجمالي الموجودات الاجنبية وحوالي 53% من اجمالي الموجودات خلال الفترة الممتدة من 1996-2002، وقد بلغ حجمها عام 2002 حوالي 2322.24 مليون دولار في حين بلغت عام 1996 حوالي 1332.58 مليون دولار.

وبمقارنة معدل الموجودات الاجنبية الى اجمالي الموجودات في بعض الدول العربية، نجد أنها بلغت في مصر عام 2001 حوالي 4.7% وفي الاردن 30.6% وفي لبنان 18.1%، وهذا ما يشير الى وجود قصور واضح في خلق وتفعيل القنوات الاستثمارية القادرة على استيعاب هذا الفائض ووقف النزيف المستمر للمدخرات من السوق الفلسطيني الى الاسواق الاخرى.

6. تأثير الاجراءات الاسرائيلية الهادفة لقمع الانتفاضة على حجم وتركيبه التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف العاملة في فلسطين:

من خلال الاستعراض اعلاه، يبرز لدينا تساؤل هام حول مدى تأثر التسهيلات الائتمانية بمتغير الانتفاضة التي انطلقت بتاريخ 2000/9/28، وهل هذا التأثير ايجابي ام سلبي عليها. للاجابة على هذا التساؤل سوف يستخدم الباحث التحليل الاستنتاجي، عبر استخدام الفرضيات الصفرية التالية:

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على اجمالي التسهيلات الائتمانية.
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على القروض بالدولار.
3. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على القروض بالدينار.
4. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على القروض بالشيك.
5. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على الجاري مدين بالدولار.

6. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على الجاري مدين بالدينار.
7. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على الجاري مدين بالشيكل.
8. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على السحوبات والقبولات المصرفية بالدولار.
9. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على السحوبات والقبولات المصرفية بالدينار.
10. وجد تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على السحوبات والقبولات المصرفية بالشيكل.

المنهج الاحصائي القياسي المستخدم:

تم استخدام نفس المنهجية المستخدمة في دراسة أثر الاجراءات الاسرائيلية الهادفة لقمع الانتفاضة على حجم وتركيبه ودائع المصارف العاملة في فلسطين من خلال إختبار الفرضيات الصفرية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ كما تم استخدام البيانات لنفس الفترة.

النتائج:

- باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS، فقد تم التوصل للنتائج التالية (جدول 11):
1. يلاحظ من خلال نتائج التحليل أن المتوسطات الحسابية الشهرية بعد فترة الانتفاضة لمجموع التسهيلات الائتمانية ولمجموع القروض بالشيكل والدولار ومجموع تسهيلات الجاري مدين بالدولار ومجموع السحوبات والقبولات المصرفية بالشيكل والدولار هي اعلى منها لفترة ما قبل الانتفاضة (أي انها تأثرت ايجاباً بالانتفاضة)، في حين ان القروض بالدينار وتسهيلات الجاري مدين بالدينار والشيكل والسحوبات والقبولات المصرفية بالدينار هي اقل منها لفترة ما قبل الانتفاضة (أي انها تأثرت سلباً بالانتفاضة).

2. باستخدام إختبار T-Test لاختبار دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات الدراسة لفحص ما إذا كانت الفروق دالة إحصائية او أنها تعود إلى عامل الصدفة، توصل الباحث الى النتائج التالية:

أ- رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير ذي دلالة احصائية للانتفاضة على اجمالي التسهيلات الائتمانية، حيث ان قيمة T-test (-2.685) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة كان تأثيرها ايجابياً على حجم التسهيلات الائتمانية الاجمالي الشهري.

ب- رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على القروض بالدولار، حيث ان قيمة T-test (-6.241) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة كان تأثيرها ايجابياً على حجم القروض بالدولار.

ت- رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على القروض بالدينار، حيث ان قيمة T-test (3.151) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة كان تأثيرها سلبياً على حجم القروض بالدينار.

ث- رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على القروض بالشيقل، حيث ان قيمة T-test (-2.567) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة كان تأثيرها ايجابياً على حجم القروض بالشيقل.

ج- رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على تسهيلات الجاري مدين بالدولار، حيث ان قيمة T-test (-6.040) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة كان تأثيرها ايجابياً على تسهيلات الجاري مدين بالدولار.

ح- رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على تسهيلات الجاري مدين بالدينار، حيث ان قيمة T-test (11.894) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة كان تأثيرها سلبياً على تسهيلات الجاري مدين بالدينار.

خ- قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على تسهيلات الجاري مدين بالشيقل، حيث ان قيمة T-test (0.334) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة لم يكن لها تأثير على هذه التسهيلات بالشيقل.

د- قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على السحوبات والقبولات المصرفية بالدولار، حيث ان قيمة T-test (-0.940) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة لم يكن لها تأثير على هذه التسهيلات بالدولار.

ذ- رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على السحوبات والقبولات المصرفية بالدينار، حيث ان قيمة T-test (6.773) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة كان تأثيرها سلبياً على حجم السحوبات والقبولات بالدينار.

ر- قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للانتفاضة على السحوبات والقبولات المصرفية بالشيقل، حيث ان قيمة T-test (-0.817) ومن هنا نستنتج ان الانتفاضة لم يكن لها تأثير على هذه التسهيلات بالدولار.

من خلال النتائج اعلاه يلاحظ بأن تأثير الانتفاضة قد برز بوضوح على تسهيلات القروض بكافة العملات المتداولة وكذلك على تسهيلات الجاري مدين بالدينار الاردني والدولار الامريكي والسحوبات والقبولات المصرفية بالدينار الاردني، في حين لم يكن تأثيرها دال معنوياً على الجاري مدين بالشيقل والسحوبات والقبولات المصرفية بالشيقل والدولار، وهذا مرده بصورة اساسية الى كون الشيقل يبقى عملة التداول الرئيسية والاساس في اتمام العمليات التجارية المحلية والبيئية مع اسرائيل وخصوصاً في ظل حاله الاغلاق وتعميق حالة الارتباط بالاقتصاد والسوق الاسرائيلي التي تفاقمت بعد سياسات الاغلاق وتقييد اتصال السوق الفلسطينية بالاسواق الخارجية، وكذلك الامر بالنسبة للدولار كونه العملة الرئيسية في اتمام الصفقات والتعاملات التجارية الخارجية، ولكون السوق الفلسطيني يعتمد على سد احتياجاته عبر الاستيراد من السوق

الاسرائيلية او الاسواق العالمية عبر المرور بالاسواق ومعظم الاحيان من خلال الوطاء الاسرائيلين .

ثالثاً: مستوى اداء السياسة الائتمانية في فلسطين مقارنة ببعض الدول العربية

أن لمنهج المقارن في التحليل اهمية كبرى في الحكم على مستوى الانجازات التي حققها الجهاز المصرفي الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية على صعيد تفعيل وتطوير السياسة الائتمانية.

لذلك، يظهر من خلال الجدول المرفق مقارنة لابرز المؤشرات المصرفية ذات الصلة بالسياسة الائتمانية والتي تعكس مستوى ادائه وفعاليتها في ثلاث بلدان عربية إضافة الى فلسطين هي الاردن ومصر ولبنان.

من خلال الجدول المذكور نبرز الملاحظات التالية:

1. سجلت فلسطين اعلى النسب فيما يتعلق بنسبة الاصول الاجنبية الى اجمالي الودائع ونسبة الاصول الاجنبية الى اجمالي الموجودات، ومما يعكس خطورة الامر هو ارتفاع نسبة صافي الاصول الاجنبية الى اجمالي الودائع في فلسطين والتي بلغت عام 2001 حوالي 60.66% مقارنة بـ 0.57% في مصر و 19.36% في الاردن و 3.69% في لبنان، وهذا يدل على ضعف قدرة الجهاز المصرفي على استقطاب الودائع الاجنبية بل على العكس فانه يعمل على تسريبها للخارج.

2. يلاحظ ان القطاع المصرفي في فلسطين قد حقق معدلات عالية من تطور اجمالي التسهيلات التي منحها عامي 1999 و 2001 بالنسبة لسنة الاساس 1996 مقارنة مع باقي الدول المذكورة خلال نفس الفترة، الا ان نسبة هذه التسهيلات من اجمالي الاصول لم تتعدى 19% عام 2001 و 23.17% عام 1999 في حين كانت في مصر عام 2001 حوالي 48.7% وفي الاردن 33.28% وفي لبنان 30.88%.

3. بلغت نسبة التسهيلات من اجمالي الودائع في فلسطين عام 2001 حوالي 24.55% في حين كانت في مصر 66.5% والاردن 68.03% ولبنان 42.88%.

4. اما اجمالي التسهيلات الى اجمالي ودائع المقيمين فقد بلغ في فلسطين عام 2001 حوالي 35.76% مقابل 100.43% في مصر و 86.01% في الاردن و 87.44% في لبنان، وهذا دليل واضح على الركود الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني والى حجم التسرب الكبير في المدخرات، مما يعكس الدور السلبي الذي يمارسه القطاع المصرفي الفلسطيني في وضعه الحالي، والذي لا شك يأتي كنتيجة للظروف الموضوعية السائدة.

5. من البوادر المشجعة مستقبلاً هو معدل نمو الودائع في فلسطين والتي ارتفعت بنسبة 98.61% عام 2001 بالنسبة لسنة الاساس 1996، مقارنة بمصر التي سجلت ارتفاعا بمعدل 65.94% والاردن بنسبة 5.45% ولبنان 67.13%، ويعود هذا الارتفاع في فلسطين نتيجة قيام الافراد والمؤسسات بنقل الودائع من الخارج الى المصارف المحلية في اعقاب دخول السلطة الوطنية وهو ما يفسر معدلات النمو المنخفضة في الاردن، إضافة الى توجه الناس في فلسطين لايداع مدخراتهم في المصارف بدلا من اكتنازها في البيوت وبنفس الوقت قلة البدائل الاستثمارية المفتوحة امامهم يجعل الفائدة المصرفية حلا جيداً في الحد من خسائرهم.

6. كانت نسبة الودائع الاجلة والتوفير الى اجمالي الودائع في فلسطين متقاربة مع الدول الاخرى، حيث بلغت في فلسطين عام 2001 حوالي 76% وفي مصر 76.51% وفي الاردن 82.69% وفي لبنان 97.27%. تجدر بنا الاشارة هنا ان مثل هذه الودائع هي الاساس في تقديم التسهيلات طويلة ومتوسطة الاجل، وارتفاع نسبتها عاملا هاما في تدعيم حركة الاستثمار، الا ان ما يحصل في فلسطين ان هذه الودائع هي التي يتم تسريبها للخارج، في حين ان التسهيلات الممنوحة تقارب حجم الودائع تحت الطلب فقط، وهو امر يجب التوقف عنده من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

رابعاً: السياسة الائتمانية والضوابط التي تحكم اداء الجهاز المصرفي في فلسطين

سبق ان تناول البحث في مواقع متقدمة وتحديدًا تحت عنوان محددات العرض بالتفصيل الجوانب المختلفة التي تحدد اطار السياسة الائتمانية، لكون وسائل وادوات ضبط العرض تعتبر المرآة التي تفسر واقع واتجاهات الاداء المصرفي في مجالي جذب الائتمانات من ناحية، وسياسة منح التسهيلات الائتمانية من ناحية اخرى.

1.4: المخاطر والضوابط الحاكمة للسياسة الائتمانية

عند الحديث عن السياسة الائتمانية في فلسطين وتحديد نطاق عرض الائتمان في سوقها المصرفي، يلاحظ حقيقة ارتباط هذه السياسة وتأثرها بمستوى المخاطر وحالة عدم التأكد، الامر الذي يفرض على الجهاز المصرفي العمل على تنويع تسهلاته وخدماته ونشاطاته المصرفية، مما يجعل من كل عملية إئتمانية تمثل عملية قائمة بذاتها ، كونها ترتبط بعناصر المخاطرة، والتي من اهمها في فلسطين تلك المخاطر العامة ذات الصلة بطبيعة نشاط المصرف الائتماني التي يأتي على رأسها مخاطر السوق المتعلقة بالاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، وهي من اهم المخاطر التي تحد من عرض الائتمان المصرفي في فلسطين نظرا للتقلبات الاقتصادية المترتبة على محدودية امكانياته وتبعيته للاقتصاد الاسرائيلي وعدم قدرته على بناء جسور تكاملية او تبادلية مع الاسواق المجاورة او السوق الخارجي لاسباب موضوعية وذاتية، ناهيك عن عدم الاستقرار السياسي وضعف البنى القانونية والتشريعية سواء لعدم وجود تشريعات وقوانين تستطيع مواجهة متطلبات الحداثة والمستقبل، وحتى أن وجدت فان هناك الافتقاد للقدرة و/أو سلامة التطبيق والتنفيذ، وفي ظل هذه العوائق فإن العوائق الاجتماعية والاشكال والمفاهيم الاجتماعية المؤثرة والمرتبطة بمفهوم دور الجهاز المصرفي لكون مستوى تطورها يعد ضروريا ودافعا لمواكبة عملية التطور، الا أنها في ظل هذه الاوضاع تزداد تجذراً.

فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بنشاط العميل المقترض سواءً كانت مخاطر انتاجية-فنية أو تسويقية، فهي واضحة وجلية في عدم قدرة المنتج الفلسطيني على تطوير علاقاته مع الاسواق الخارجية بما يعزز من قدراته التنافسية في حين بات من الصعب العمل بحرية في السوق المحلي، مما يرفع من تكاليف الانتاج او يؤدي الي تجميد رؤوس الاموال على شكل بضائع غير قابلة للتصريف الامر الذي ادى بالكثير من المؤسسات الى التحول الى قطاعات تجارية او عقارية او اغلاق ابوابها، في حين زادت المصارف من سياساتها الحذرة اتجاه التعامل مع مثل هذه المؤسسات، الامر الذي من شأنه تعميق مخاطر الائتمان المتعلقة باوضاع العميل المالية.

ونظراً لحدثة الجهاز المصرفي الفلسطيني وضعف التجربة والخبرات في السوق الفلسطيني فقد واجهت بعض المصارف وخصوصاً الوطنية منها في المراحل الاولى درجة عالية من المخاطر التشغيلية الناجمة عن اخطاء المصرف وعدم الالتزام بالمعايير والاعراف المصرفية، الا انه مع تطور السلطة الرقابية وتبلور جهاز الرقابة على المصارف لدى سلطة النقد الذي طور الضوابط وأدوات الرقابة والاشراف ادى ذلك الى تحسين مستوى السيطرة على هذه المخاطر، وذلك عبر تطوير وتعزيز الضوابط الخارجية والداخلية للائتمان.

2.4: الضوابط الخارجية

تم تعريف ضوابط الائتمان الخارجية بأنها "تلك الضوابط المقترض بالجهاز المصرفي التقيد والالتزام بها سواء كانت ممثلة بالاعراف والمعايير المصرفية المتعارف عليها او كانت القوانين والانظمة والتعليمات التي تفرضها السلطات الرقابية او الجهات المعنية فيما يتعلق بتنظيم وضبط العمل المصرفي" (الحمزاوي، 1997)، هذا التعريف الذي يعكس في طياته ومفهومه دور هذا النوع من الضوابط في تحديد ملامح محددات العرض من التسهيلات الائتمانية والعوامل الاساسية التي تتحكم بحجمه واتجاهاته، وقد اورد البحث بالتفصيل أهم ضوابط الائتمان الخارجية، والتي كان أهمها القواعد العامة للائتمان والانظمة والاجراءات الرقابية التي تقوم بها

السلطة الرقابية، ومدى قدرتها على تحقيق الاتساق بين السياسة النقدية والإئتمانية مع باقي أدوات السياسة الاقتصادية من ناحية وبين أدوات السياسة النقدية والإئتمانية التي تستخدمها السلطات النقدية والرقابية، ولتحقيق أهدافها النهائية تلك، تعتمد إلى استخدام أدوات ووسائل متنوعة منها الكمي ومنها النوعي، والتي لها دون شك تأثيراً واضحاً على حجم عرض واتجاهات الائتمان.

من أهم المهام التي تضطلع بها سلطة النقد الفلسطينية، المهمة الاشرافية والرقابية على المصارف، لكون الوظائف التقليدية الاخرى لم تدخل ضمن نطاق عملها نظراً للاوضاع والظروف السياسية السائدة الامر الذي اعاق المساعي التي تهدف الى أخذ سلطة النقد الفلسطينية مهام المصرف المركزي بالكامل، كما تتمحور السياسات والادوات التي تقوم سلطة النقد بتبنيها، بما في ذلك سياسات الاحتياطي الالزامي وسياسات الترخيص وغير ذلك من النشاطات على القيام بهذه المهمة، على اعتبار أنها الاساس لنظام مصرفي سليم يشكل قاعدة صلبة مستقبلاً للمضي قدماً في تنفيذ باقي المهام الواجب ان تؤول مسؤوليتها لسلطة النقد لما تمثله من نواة لمصرف مركزي فلسطيني، مع ابراز المهام والصلاحيات التي تقوم بتنفيذها سلطة النقد الفلسطينية حالياً والمتصلة بشكل مباشر بالسياسة الائتمانية وتؤثر من خلال تنفيذها تأثيراً مباشراً وغير مباشر على حجم واتجاه عرض التسهيلات الائتمانية وفقاً لما تضمنته بنود قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997:

1. تنظيم الانشطة المصرفية واصدار والغاء تراخيص المصارف والشركات المالية والرقابة والاشراف عليها.

2. وضع وتنظيم وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والسياسات الخاصة بالتعامل بالنقد الاجنبي وفقاً لاحكام القوانين واللوائح المنظمة لذلك.

3. وضع وتنفيذ الانظمة والقرارات والتعليمات التي تكفل المحافظة على جهاز مصرفي فعال ومأمون وسليم، ومراقبة المصارف بما يكفل سلامة مركزها المالي وحماية حقوق المودعين.

4. تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي وفقاً لاحكام القوانين واللوائح المنظمة لذلك وفق منهج إدارة وضبط المخاطر المصرفية، لهذا فإن سلطة النقد كغيرها من السلطات النقدية والمصارف المركزية تقوم بتبني واعتماد وسائل رقابية كمية ونوعية في إطار سياستها باتجاه تحقيق اهدافها ومهامها المختلفة. ويتم تصنيف هذه الوسائل على اساس كمي ونوعي على اساس استخدام معيار للتفرقة بينها، على اساس ان الوسائل الكمية تتجه الى التأثير على حجم الائتمان المصرفي دون الاهتمام بمجال استخدامه، بينما تتجه الوسائل الكمية للتأثير على اوجه الاستخدام وليس على الحجم الكلي للائتمان.** أو عبر استخدام توليفة من وسائل الرقابة الكمية والكيفية بما يكفل تحقيق اهداف السياسة النقدية والائتمانية.

اهم وسائل الرقابة الكمية المستخدمة دولياً على هذا الصعيد ومدى تطبيقها في فلسطين، والتي تضم:

1. سياسة سعر إعادة الخصم.

2. سياسة عمليات السوق المفتوحة.

3. نسبة الاحتياطي النقدي.

4. نسب الائتمان.

*د. القاضي، عبد الحميد: "التنمية والتخطيط الاقتصادي"-دار الجامعات المصرية- ص471- 5

لقد ركز البحث هنا على كل من سياسة تغيير نسبة الاحتياطي الالزامي وسياسة نسب السيولة والسقوف الائتمانية وبعض الادوات الرقابية الاخرى التي تستخدم فعلياً من قبل سلطة النقد الفلسطينية، والتي لها تأثير فعلي مباشر وغير مباشر على حجم واتجاهات التسهيلات الائتمانية، والتي تفرض ملامح اطار السياسات الائتمانية للمصارف التجارية العاملة في فلسطين:

1. ان سياسة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي هي من الوسائل الهامة التي يستخدمها المصرف المركزي في توجيه ورسم سياساته النقدية والائتمانية وهي من الادوات المناسبة للبلدان الاقل تطوراً التي تتصف بضيق اسواق الاوراق المالية ومحدودية تأثير اسعار الخصم كما هو الحال في فلسطين، وقد تم توضيح كيفية تأثيرها والمحاذير المتعلقة بها تحت محددات العرض. فحسب هذه السياسة، فأن المصارف التجارية مطالبة بموجب التشريعات المصرفية الاحتفاظ برصيد نقدي لدى المصرف المركزي بنسبة معينة من رصيد الودائع لديها. وقد نصت المادة (37) من قانون المصارف الفلسطيني رقم (2) لسنة 2002 على حق سلطة النقد في تحديد متطلبات الاحتياطي الالزامي للمصارف والعوائد التي ترى سلطة النقد دفعها على هذه الاحتياطات، بحيث يتم ايداع هذه الارصدة لدى سلطة النقد وفقاً لتعليمات تصدرها لهذه الغاية، وتقوم سلطة النقد حالياً بتنفيذ هذا القانون من خلال التعميم رقم (1) لعام 2001 الصادر بتاريخ 2001/2/12 الذي جاء تعديلاً للتعميم رقم (5) الصادر بتاريخ 1995/8/7 حيث اشار هذا التعميم الى:

1. تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على ودائع الدينار من (14%) الى (9%)
2. تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على ودائع الدولار من (10%) الى (9%)
3. تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على ودائع العملات الاخرى المقومة بالدولار (الين الياباني، الجنية الاسترليني، الفرنك الفرنسي، والمارك الالمانى) من (10%) الى (9%) وباقي العملات من (20%) الى (9%)

4. تبقى نسبة الاحتياطي الالزامي على ودائع الشيقل (8%).

بنت سلطة النقد الفلسطينية سياستها بهذا الشأن وفق ما اشار اليه التعميم رقم (5) المشار اليه اعلاه على "أهمية هذه الوسيلة باعتبارها إحدى أدوات السياسة النقدية وأنه من العناصر المكونه للبيسط عند احتساب نسبة السيولة القانونية، علما بأن سلطة النقد الفلسطينية كما تم الاشاره اليه في موقع متقدم تركز على الحفاظ على سلامة وأمن واستقرار الجهاز المصرفي لحماية اموال المودعين، ولم يكن هناك توجهات قائمة على دراسة ابعاد هذه السياسات على عرض الائتمان او المؤشرات النقدية الاخرى بهدف تنسيق السياسات الاقتصادية، وهذا الامر يبدو واضحاً من خلال سياسة سلطة النقد باعادة توظيف هذه الارصدة لدى المصارف الامر الذي يفقد هذه الوسيلة خاصيتها كضابط وموجه لعرض التسهيلات الائتمانية، والجدير ذكره هنا ان احتساب الاحتياطي الالزامي تشمل ودائع العملاء من حسابات جارية وحسابات تحت الطلب والودائع الاجلة واي ودائع اخرى للعملاء مهما كان تسميتها، علما بأن وضع هذه النسب هو مقيد بشروط الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل والاردن المشار اليها سابقاً.

3. اتجهت سلطة النقد الفلسطينية الى استخدام سياسة نسب السيولة والسقوف الائتمانية اقتداءا بالمصارف المركزية الاخرى الذي تستخدمه كأداة للرقابه على الائتمان المصرفي وضبطه، وبالتالي التحكم بمستويات عرضه، واحيانا ما يأخذ اطار تطبيقها منهج ادارة المخاطر، فوفق ما اشارت اليه المادة (34) من قانون المصارف الفلسطيني رقم (2) لسنة 2002 يحق لسلطة النقد الفلسطينية تحديد قواعد احتساب النسب والمعايير الاخرى للمخاطر الواجب على كل مصرف.

4. مراعاتها فيما يتعلق برأس المال والموجودات والسيولة ومكونات رأس المال والمخصصات الواجب الاحتفاظ بها على ضوء ظروف كل مصرف وحسب تقدير السلطة للمخاطر الكامنة في عملياته المصرفية، كما اعطتها المادة (35) من نفس القانون حق تحديد القواعد المناسبة المتعلقة بسقوف الائتمان وتكلفته، اما فيما يتعلق

بالسيولة فقد اعطت المادة (36) من القانون المشار اليه الحق بتحديد النسب المتعلقة بقدر من السيولة بما يتفق مع الانشطة التي يقوم بها المصرف مع تحديد شروط الحد الادنى للموجودات السائلة او الفئات المحددة فيها وطريقة احتساب نسبة هذه السيولة، فكما تم الاشارة مسبقاً فإن هذه السقوف عادة ما تكون سقوف نسبية يتم على اساسها قياس نسبة الائتمان الى احد المتغيرات المصرفية كحجم الودائع او الاصول او رأس المال، واحيانا ما تستخدم اسقف ائتمانية مطلقة تتمثل بوضع حد اقصى او ادنى يتوجب عدم تخطيه، حيث عملنا على سرد اهم التطبيقات التي لها تأثير واضح على ضبط عرض التسهيلات الائتمانية، ومنها:

1. كفاية رأس المال: كما تم الاشارة مسبقاً فهي تمثل إحدى المتطلبات الواجب على المصارف الالتزام بها حيث تطالب الاحتفاظ بمستوى من رأسمالها الخاص يكون كافي لحماية المودعين من الخسائر ومواجهة النمو في الاصول المصرفية، ويكون تأثيره هنا بأجبار المصرف على اتباع سياسة ائتمانية تقوم على تنويع الاصول وتوزيعها وفقاً لترجيحها بالمخاطر، أو رفع مستوى رأس المال لمحافظة على الحد الادنى من معدل كفاية رأس المال الامر الذي ينعكس بالتالي على عرض نوعية وكمية التسهيلات الائتمانية، حسب تعليمات سلطة النقد يجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 10% للمصارف التجارية و12% للمصارف الاخرى وذلك بموجب تعميم سلطة النقد رقم (20-د/97) الصادر بتاريخ 1997/6/1 وهي نسب تتجاوز متطلبات توصيات لجنة بازل الدولية الاولى التي اوصت بحد ادنى لا يقل عن 8% في حين انها تتفق مع توصيات بازل الثانية التي حددتها بـ 12% للبلدان الاقل تطوراً والتي تعاني اجهزتها المصرفية والمالية من عدم استقرار ومن تدني مستوى تطورها (التوني، 2003)، وقد كان نفس التعميم قد حدد راس المال المدفوع بالحد الادنى 10 مليون دولار للمصارف التجارية و20 مليون للمصارف الاخرى، في حين طالب فروع المصارف الوافدة بأن يكون رأسمالها المخصص من قبل المصرف الام

ليس اقل من 5 مليون دولار والذي تم رفعه بموجب تعميم رقم (57) لعام 2003 ليصبح عشرون مليوناً للمصارف الوافدة التي يتجاوز حجم الودائع فيها 30 مليون دولار

2. السيولة: لقد تم الاشارة الى كيفية تحديد هذا المؤشر مدى وجود فائض في السيولة أو نقص في السيولة وأهمية السياسة الائتمانية في إيجاد توازن بينها وادارة المخاطر المترتبة عليها، والتي بالمحصلة سيكون لها تأثير مباشر وغير مباشر على عرض كمية التسهيلات الائتمانية، فبموجب تعليمات نفس التعميم اعلاه فقد الزمت سلطة النقد الفلسطينية المصارف بأن لا يقل مبلغ النقدية الموجودة في الخزينة عن 4% من مجموع الالتزامات السائلة، وكذلك الامر طالبت المصارف بأن لا يقل مجموع الموجودات السائلة عن 25% من مجموع الالتزامات السائلة وهذا التعميم ملزم لجميع المصارف العاملة في فلسطين⁺⁺. وقد بلغت هذه النسبة في الاردن 30% من اجمالي الودائع وفي مصر 20% على ودائع العملة المحلية و 25% على ودائع العملة الاجنبية، وفي لبنان 30% على ودائع العملة الاجنبية و 50% على ودائع العملة المحلية.

3. التركزات الائتمانية: يتمثل دورها الذي تناوله البحث مسبقاً في تحديد مدى تركيز محفظة التسهيلات الائتمانية للمصرف في قطاعات أو أفراد محددين، الامر الذي قد يؤدي الى تعريض المحفظة للمخاطر في حالة أخفاق أو حدوث انتكاسه في احد هذه القطاعات او

⁺ يتم حساب نسبة السيولة من خلال المعادلة الخاصة بذلك، حيث يتضمن البسط الارصدة النقدية في المصرف وصافي المركز الموجب بين سلطة النقد والمصارف داخل فلسطين وصافي المركز الموجب بين المصارف خارج فلسطين وأذونات خزينة وشهادات ايداع مشتراه وسندات مالية اقل من سنة بمعدل 80% وسندات مالية لاجل اكثر من سنة 70% و 50% من قيمة الاسهم المتداولة والاوراق المالية القابلة لاعادة الخصم لدى سلطة النقد مع استبعاد الاصول الضامنة لقروض حصل عليها المصرف.

أما المقام فانه يتضمن ودائع العملاء بما في ذلك شهادات الايداع والتأمينات النقدية وصافي المركز السالب بين سلطة النقد والمصارف داخل فلسطين وصافي المركز السالب بين المصارف خارج فلسطين وادوات الدين المصدرة وشيكات وحوالات مستحقة الدفع و 50% من القيمة غير المغطاة نقداً من خطابات الضمان و 50% من قيمة الجزء غير المغطى نقداً من الاعتمادات المستندية أما النسبة المشار له في قانون المصارف المادة (36) فانها تحتسب على اساس ان لا تقل نسبة النقد في الصندوق والارصدة الجارية لدى سلطة النقد الفلسطينية الى مجموع الودائع والتأمينات النقدية عن 4% لكل عملة و 6% لاجمالي العملات(سلطة النقد الفلسطينية-التعليمات الداخلية).

الأفراد، وبالتالي فإن السياسة الائتمانية تتجه نحو تنويع المخاطر مما يعطي الفرصة للقطاعات المختلفة والأفراد المعنيين الحصول على فرص مساوية للحصول على تسهيلات أئتمانية بشروط متكافئة دون تمييز أو أساءة استخدام أموال المودعين والأهم من ذلك التخفيف من حدة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف. فيموجب التعميم المشار اليه اعلاه، إضافة الى بنود المادة (16) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 تم الزام المصارف بعدم تقديم ائتمان لشخص او مجموعة من الاشخاص بما يتجاوز 10% من قاعدة رأس مال المصرف غير الخاضع لاي التزامات دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وفي جميع الاحوال يجب ان لا تتجاوز قيمة الائتمان الممنوح عن نسبة 25% من رأسمال المصرف غير الخاضع لأي التزامات، إضافة الى وضع قيود على تقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء الذين لهم علاقة مباشرة او غير مباشرة بالمصرف ممن لهم مصالح تجارية أو مادية او يمتلكون نسبة 5% من رأس مال المصرف للشخص ذي الصلة او 10% للشخص أو مجموعة اشخاص ممن يعملون معاً او الى اي شخص اعتباري يكون للمصرف حصة في رأس ماله لذوي الصلة والمتنفذين في ادارة المصرف.

3. فيما يتعلق بالادوات الرقابية الاخرى، فكما تم الاشارة مقدما فإن هناك العديد من الوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تستحدثها السلطات الرقابة لضبط الائتمان والحد من تسرب المدخرات وحث المصارف على تطوير قنواتها الائتمانية. فمن خلال مراجعة انظمة وقانونين وتعليمات سلطة النقد يمكن ابراز اهم هذه الادوات:

1. وضع قيود على نسبة التوظيفات في الخارج بموجب التعميم رقم (98/20)، حيث تم تحديدها بنسبة 65% من اجمالي الودائع في حين يلتزم المصرف بتوظيف 35% من اجمالي الودائع في فلسطين، وهناك توجه لرفع هذه النسبة الى 40%. ويظهر من خلال الجدول (13) ادناه ان متوسط هذه النسبة خلال الفترة الممتدة من 1996-2002 قد بلغ 74% في حين بقي مخالف للنسبة المفروضة حتى بعد سريان التعميم، حيث يلاحظ بان

نسبة التوظيفات في الخارج قد ارتفعت في عامي 2001 و 2002 بسبب الاوضاع السياسية وحالة عدم الاستقرار السائدة.

جدول (13): إجمالي الاصول الاجنبية والتسهيلات الائتمانية لدى المصارف العاملة في

فلسطين بالنسبة الى اجمالي الودائع لديها

السنة	أرصدة لدى المصارف في الخارج بملايين الدولارات	إجمالي الودائع بملايين الدولارات	نسبة الموجودات الاجنبية الى الودائع	التسهيلات الائتمانية بملايين الدولارات	نسبة التسهيلات الى اجمالي الودائع
1996	1392.94	1707.46	82%	423.80	24.8%
1997	1639.93	2066.67	79%	612.79	29.7%
1998	1774.82	2390.49	74%	821.79	34.4%
1999	2148.48	2832.01	76%	991.90	35.0%
2000	2316.19	3470.13	67%	1328.00	38.3%
2001	2364.97	3349.94	71%	1197.89	35.8%
2002	2508.98	3275.50	77%	936.76	28.6%
المتوسط العام	2020.90	2727.46	74%	901.85	33.1%

*المصدر: تم حساب المعدلات من قبل الباحث بالاستناد الى بيانات النشرات الاحصائية الشهرية لسلطة النقد الفلسطينية.

2. وضع تحديد لنسبة الائتمان/الودائع حيث تم تعديل هذه النسبة بموجب التعميم (20/أ/98)

الذي دخل حيز التنفيذ مع نهاية عام 1998 من 30% الى 40% كحد ادنى، إذ يلاحظ ان

هذه النسبة قد بلغت بالمتوسط خلال الفترة 1996-2002 حوالي 33.1% على الرغم من

ارتفاعها بعد اصدار التعميم حيث وصلت عام 2000 الى حوالي 38.3% الا انها عاودت

الانخفاض في العامين اللذين تبعها بسبب احداث الانتفاضة .

3. منع تقديم ائتمان بضمان أسهم المصرف نفسه، إضافة الى متطلبات سلطة النقد الخاصة بتصنيف وتقييم الاصول في تكوين المخصصات المتعلقة بالديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة ونسب القبول القانوني للضمانات عند احتساب المخصصات، كل ذلك له تاثير كبير على العرض الائتماني، وهو ما يتضمنه تعميم سلطة النقد الفلسطينية (93-4د/2001).

4. ضبط التوسع الاستثماري للمصارف التجارية، والذي يبرز من خلال نص المادة (16) من قانون المصارف والذي يشير في الفقرة 1-أ منها: "يحظر لاي مصرف مرخص سواء بمفرده او بالاتفاق مع الغير حيازة حصة في شخص اعتباري واحد او مشروع بنسبة يزيد مجموعها على 10% او حيازة حصة في مجموعة اشخاص اعتبارية او مشاريع بنسبة يزيد مجموعها على 50% من قاعدة رأس مال المصرف غير الخاضع لاي التزامات ، فإذا رغب المصرف في حيازة حصة تزيد على هذه النسبة تعين عليه الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية". كما حظر قانون المصارف في الفقرة 2-أ من نفس المادة في الدخول في معاملات او ممارسات تحقق له بشكل منفرد او مجتمع مع جهات اخرى مركزا مسيطرا على الاسواق النقدية او المالية او النقد الاجنبي في فلسطين، كما حظرت نفس المادة على المصارف التجارية ممارسة عمليات التجارة والصناعة او تملك البضائع او المتجارة بالعقارات خلافا لتعليمات سلطة النقد. ومن الواضح هنا ان لهذه القيود اثر في تحديد مجالات عمل ونشاطات المصارف التجارية حيث ان هذا التقييد يجعل هذه المصارف مضطرة في النهاية الى ايلاء الاهتمام بمجال التسهيلات الائتمانية وابعادها عن مجال المضاربة والمخاطرة التي قد تهدد سلامة اموال المودعين واستقرار النظام المصرفي، ذلك الهدف الذي تتمحور حوله سياسة سلطة النقد في الوقت الحاضر.

5. أن لسلطة النقد الحق بتحديد التعليمات المتعلقة بتوافق آجال الاستحقاق بالنسبة للموجودات والمطلوبات والاختلال الناتج عن المراكز غير المغطاة بالعملات الاجنبية او المعادن الثمينة

التي تزيد على السقف المسموح به (المادة 38 البند ج من قانون المصارف) حيث يتوجب على المصارف مراعاة وتحقيق التوازن بين اجال استحقاق الموجودات والمطلوبات بما يضمن مواجهة اي سحبات طارئة والمحافظة على مستوى معقول من السيولة في جميع الاوقات، لذلك فان المصارف بناءً على ذلك مجبرة على وضع سياسة العرض الائتماني استناداً الى ذلك، ففي حالة عدم وجود ودائع اجلة كافية لتلبية الطلب على القروض طويلة الاجل، فأن تركيز المصرف سينصب على عرض تقديم القروض قصيرة الاجل وفقاً لاجال الودائع لديه.

كذلك الامر، فان عرض التسهيلات بالعملات المختلفة يتوقف على مخاطر مراكز العملات، حيث الزم التعميم (20-1997/4د) جميع المصارف بأن لا يتعدى المركز المفتوح للمصرف بأي عملة من العملات عن 5% من مبلغ قاعدة رأس المال، ويجب كذلك ان لا يتعدى اجمالي المراكز المفتوحة بجميع العملات ما نسبته 20%.

تم تناول وسائل الرقابة النوعية التي يهدف من خلال استخدامها توجيه الائتمان نحو اتجاهات استخدامات معينه، وتتصف بعض هذه الوسائل بالوسائل الطوعية التي يستخدم بها الاقناع الادبي اكثر من الطابع الالزامي، حيث تم الحديث عن الرقابة المباشرة حيث يقوم المصرف المركزي بالرقابة على مستويات الاداء الكمية والنوعية على المصارف ومن اهم المجالات التي تتصل بسياسة المصارف الائتمانية هنا ذات الدور المؤثر على مستويات العرض:

أ. التعليمات الخاصة باحتسابات وتعزيز مخصصات الخسائر وتحديد هوامش الضمان وفقاً لتعميم سلطة النقد رقم (93-2001/4د).

ب. نسب السيولة لحماية اموال المودعين بما يعزز من عوامل الثقة بالجهاز المصرفي ومعدل كفاية رأس المال، وقد تم توضيحها في مواقع سابقة.

ت. توسيع الخدمات المصرفية لتشمل منتجات مصرفية وقطاعات عملاء مثل قروض الاسكان وتحسين السكن وبعض أنواع القروض الشخصية، او تجنب بعض الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتطوي على مخاطر معينة او تؤدي الى تأثيرات سلبية على بعض القطاعات مثل عملية الاقراض لاغراض المضاربة في الاسواق المالية الا أن سلطة النقد وضعف خبرتها نظراً لحدائث عمرها وكادرها الفني ما زالت غير مؤهلة للعب هذا الدور بفعالية وكفاءة، حيث تبقى خبرات المصارف أكثر تجزراً وواقعية في الوقت الحاضر.

ث. وضع اسس وقواعد فيما يتعلق اعادة هيكلة وجدولة الديون وقد تم تناولها بتعميم رقم (93-4/2001).

ج. اجراء التفتيش الدوري الميداني والمكتبي والمتابعة المستمرة لاعمال المصرف مع التركيز على النشاطات الائتمانية، بما يمكن من وضع الاليات والسياسات لمواجهة المخاطر والمشاكل التي تواجهها المصارف بهذا الشأن عبر التنسيق والتشاور بين الجهات المعنية، وقد خطت سلطة النقد خطوات واسعة بالتعاون والتنسيق مع المصارف في بناء نظام معلومات يشكل الاساس لنظام الانذار المبكر في مواجهة المخاطر وتحديد مواطن الخطر مما يعطي القدرة للتحرك السريع في صنع القرار وتلافي التدهور في اوضاع المصارف.

ثانياً: ضوابط الائتمان الداخلية

تلعب السياسة الداخلية للمصارف التجارية دوراً هاماً في تحديد حجم واتجاهات التسهيلات الائتمانية من الناحيتين النوعية والكمية. أذ ترسم هذه المصارف استراتيجيتها الائتمانية وسياساتها التنفيذية وفقاً لمتغيرات الظروف الاقتصادية، وبما يتماشى مع الاهداف الاقتصادية العامة عبر

الموائمة بين الامكانيات والاحتياجات القائمة والمتوقعة، وتاكيدا على ذلك فإن قانون المصارف الفلسطيني رقم (2) لعام 2002 في المادة (21) البند (3) اشار الى ضرورة " ان يضع كل مصرف الانظمة الداخلية التي تضمن حسن سير العمل فيه بشرط الا يتعارض مع عقد تأسيسه ونظامه الاساسي"، بحيث تصدر الادارات العليا الممثلة بمجلس الادارة التعليمات العامة والخطة الائتمانية والتعليمات الفنية الخاصة بالنشاط المصرفي وعلى رأسها السياسة الائتمانية التي تم مناقشتها في موقع متقدم. ولقد حدد قانون المصارف الفلسطيني دور مجلس ادارة المصارف المرخصة بوضع السياسات والانظمة والرقابة على أنشطة المصرف وفق القوانين والانظمة والتعليمات النافذة الى جانب المسؤوليات الموكلة له بموجب الانظمة الداخلية لمصرف، مع التركيز على ضرورة تكوين لجنة تدقيق داخلي من اعضاء المجلس التي تشكل ضرورة اساسية في ادارة المخاطر والائتمان وفق الاسس السليمة والتقنيات المهنية الادارية بهدف ضمان وجود ممارسة الرقابة على العمليات والرقابة الادارية والرقابة التدقيقية والتأكد من وجود انظمة لتصنيف القروض ومعرفة الاسباب الجذرية لعدم كفاية المحافظ أو وجود مغالاة فيها. كما طالبت المادة (41) من القانون المذكور اعلاه المصارف بتعيين لجنة مراجعة من اعضاء مجلس الادارة لمراجعة التقارير المالية وتقارير وتوصيات المدققين الداخليين والخارجيين للوقوف على مستوى اداء الادارة التنفيذية ومدى التقيد بالقوانين والانظمة والسياسات الداخلية التي تشكل الاطار والضوابط الداخلية لنشاطات المصرف بما فيها النشاط الائتماني.

من هنا، فإن مدى سلامة الضوابط الداخلية في المصرف تحدد مدى كفاءة استخدام المصارف لمواردها المالية وتوظيفها بما يحقق التوازن بين الربحية التجارية والاجتماعية، عبر التخصيص الرشيد للموارد المصرفية من خلال تحقيق اعلى كفاءة ممكنة على صعيد انظمة المعلومات الادارية المتقدمة والتخصيص والتشغيل الفعال في مجال الادارة الائتمانية كما أن السلوك الاداري ومستوى الضبط الداخلي في الجهاز المصرفي له تأثيراً كبيراً على القدرة والمستوى والنوعية في عملية منح التسهيلات الائتمانية، حيث تم الاشارة الى أن كل مرحلة من مراحل

اتخاذ القرار الائتماني تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل وبدرجات مختلفة وحتى الوصول الى مرحلة البت في طلب الحصول على قرض سواء بالقبول او الرفض:

1. القواعد العامة في منح الائتمان.

2. عوامل مرتبطة بالمصرف: وتشمل اهداف المصرف وطبيعة نشاطاته ونوعية الخدمات المصرفية التي يمارسها والسياسة الائتمانية والمصرفية التي يعتمدها المصرف وامكانياته المادية والبشرية والفنية ومعدل مساهمة المصرف في السوق المصرفي وقدرته التنافسية والاستراتيجية التي يتبناها بهذا الصدد واعتبارات السيولة وضوابط الترشيح الائتماني.

3. عوامل مرتبطة بنوعية التسهيلات الائتمانية المقدمة: وهي تتعلق بالعرض من الائتمان ومدة الائتمان وحجمه واسلوب ومصدر سداده ومدى توافقه مع السياسة الائتمانية وطبيعة المخاطر التي تترتب عليه ومن ثم الموازنة بين العوائد والتكاليف.

واخيراً، يمكن الجزم بأن حجم ونوعية العرض الائتماني تتحدد بشكل اساسي بكيفية اتخاذ القرار الائتماني المستند إلى المعايير والتوجهات العامة التي ترسمها السياسة الائتمانية للمصرف كما تناوله البحث بالتفصيل سابقاً وكما يظهر من خلال شروط الائتمان البارزة للمصارف التجارية المبينة في الجدول (14) الملحق بالدراسة، وفقاً لما نشرته وزارة الصناعة الفلسطينية على صفحتها الالكترونية. حيث يستشف من الجدول الامور التالية:

1. على صعيد الضمان: تركز جميع المصارف شروط الائتمان الواردة وفق ما تشير اليه القائمة على على رهن الاراضي المسجلة، علماً بأن مسألة تسجيل الاراضي هي إحدى المشاكل الجدية التي تعيق عملية الاستثمار في فلسطين، كما أن معظم المصارف تتعامل في تقديم قروض على اساس السمعة الشخصية، الا انه يوجد تباين فيما بينها بشأن ربط هذا الامر بوجود كفلاء أو وجود ضمانات نقدية وخاصة من قبل المصارف الوافدة.

2. شروط القرض: يلاحظ أن مدى أسعار الفائدة قد تراوحت بين 9-12% على القروض بالدينار الاردني ومن 15-19% على الشيكال الاسرائيلي وحوالي 11% أو أسعار LIBOR* مضافاً لهذه الفوائد خدمات إدارية بنسبة تراوحت بين 2-3%، بإستثناء مصرف واحد بلغت فيه 4.5%.

3. المجالات المؤهلة للاقراض: يلاحظ أن التركيز منصباً هنا على تمويل رأس المال العامل وعلى المشاريع الكبيرة وعلى فئة المقاولين والتجار والصناع والمشاريع المحلية.

من خلال البيانات اعلاه، يمكن الاستنتاج تركيز معظم المصارف على القروض قصيرة الاجل الموجهه لتمويل رأس المال العامل، لانه بقراءة كل من شروط الضمان المشار اليها إضافة الى أسعار الفائدة والعمولات التي تشترطها المصارف ومستوى أداء المشاريع والاعمال في فلسطين في السنوات الاخيرة، وخصوصا ما يتعلق بالعائد الداخلي للاستثمار فيها في ظل حالات عدم الاستقرار نجد أن معظم المشاريع وبخاصة الصناعية وحتى بعض المشاريع السياحية والتجارية المشار اليها أنها مؤهلة، بأنها غير قادرة على سد إلتزاماتها، كما حصل في السنوات الاخير وهو ما يبدو جلياً من خلال تعثر الديون وحجم مخصصات مقابلة الخسائر التي بلغت وفق بيانات الميزانية المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية في 01/12/31 حوالي \$84 مليون دولار، في حين بلغت التسهيلات الائتمانية لنفس الفترة حوالي \$542، أي ان نسبة التعثر بالدين القائم بلغت 15.5%.

الباب الثالث

قياس وتحليل تأثير سياسة المصارف التجارية الائتمانية على

الاستثمار الخاص في فلسطين

* LIBOR: London Interbank Offered Rate.

إستناداً إلى ما سبق خلص الباحث الى تطوير عدد من النماذج بإستخدام أبرز المؤشرات السابقة التي كان بالامكان توفيرها بما يسمح بتحديد مستوى تطور النظام المصرفي ونضوج سياسته الائتمانية ومن ثم العمل على قياس وتحليل علاقاتها وتأثيرها على الاستثمار الخاص في فلسطين.

منهجية الاقتصاد القياسي والتحليل:

تهدف دراسة هذا الموضوع تحديد العلاقة بين الاستثمار والتسهيلات الائتمانية ومستوى معنوية هذه العلاقة واذا ما كان تأثيرها جوهري ام لا، ومن ثم البحث في العلاقة السببية بين تطور اداء السياسة الائتمانية ونمو الاستثمارات في فلسطين ومن ثم التركيز على دراسة وتحليل العلاقة بين الاستثمار الخاص وابرز المؤشرات المصرفية التي تعتبر مهمة جداً في دراسة تأثير السياسة الائتمانية على الاستثمار الخاص حيث تم التركيز في في هذا الجانب على فترة ما بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية من 1996-2001 وذلك بأستخدام تحليل المروانات نظراً لمحدودية البيانات المستخدمة هنا، ونظراً لعدم توفر معلومات متسلسلة ومتناسقة بسبب التقلبات والاضطرابات السياسية المتمثلة بالاحتلال والانتفاضة الاولى والثانية، ولكون هذه الفترة تعكس التطور في الاستثمار في ظل السلطة الوطنية التي تعكس اكثر الفترات التي شهدت استقراراً نسبياً اذا ماقيست بالماضي والتي يتوقع في حالة استقرار الاوضاع مستقبلاً ان تكون مشابهة لهذه الفترة لفترة طويلة نسبياً من الزمن. أما فيما يتعلق بالبيانات المستخدمة في دراسة وتحليل العلاقة السببية والتغذية المرتدة بين المؤشرات المصرفية والاستثمار الخاص فقد شملت الفترة الزمنية الممتدة من 1972-2001 حيث ستم الاجابة قبل ذلك على سؤال حول مدى استقرار القيم المقدره للعلاقة بين الاستثمار الخاص والمؤشرات المصرفية بالنتيجة لتضمين النموذج لبيانات فترة ما قبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك بإستخدام Chow Test.

فمن خلال هذا البحث كان لا بد من دراسة المتغيرات التي تم استخدامها من قبل بعض الدراسات ذات الصلة المشار اليها اعلاه، سواءً باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط للحكم

على النتائج من خلال درجة معنويتها وقوة ترابطها، وهو عبارة عن تقدير للعلاقة الانحدارية بين الاستثمار الخاص والائتمان المصرفي الممثلة بمعادلة الاتجاه العام المصاغة على الشكل التالي:

$$I_i = B_1 + B_2 X_i + u_i$$

حيث أن I_i هي الاستثمار الخاص، X_i هي الائتمان المصرفي في حين تمثل β_1 الجزء المقطعي الثابت و B_2 المعلمة الانحدارية (ميل المعادلة) و U_i حد الخطأ العشوائي.

إضافة الى نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يقوم بتقدير العلاقة الانحدارية بين التغير في التسهيلات الائتمانية والنتائج المحلي الاجمالي كمتغيرات مستقلة والاستثمار الخاص كمتغير تابع التي تم تمثيلها بالمعادلة التالية:

$$I_i = c + \beta_1 \Delta CR + \beta_2 GDP + e$$

حيث أن I_i هي الاستثمار الخاص و C الجزء المقطعي الثابت و ΔCR تمثل التغير بالتسهيلات الائتمانية و GDP الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و β_1 و β_2 الاثر الحدي للمعاملات الانحدارية.

ومن ثم سيتم الانتقال للبحث في العلاقة السببية والتغذية المرتدة بين الائتمان والاستثمار لتحديد العلاقة المتبادلة بينهما، وايهما يؤثر في الاخر، حيث ان النموذج المستخدم في دراسة هذه العلاقات هو Granger Causality model لكون معظم الدراسات السابقة اعتمدت النماذج المستخدمة في تحديد العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي المتمثل بـ

Granger-causality test بين المتغيرين y_{2t} و y_{1t} المستند على استخدام الانحدار الذاتي للمتجه من الرتبة (VAR) P_{th} .

حيث أن μ_1 و μ_2 هو معامل القاطع الثابت.

π_j تمثل عامل متعدد الحدود من الرتبة P-1 للعامل المتباطئ L.

$$Y_{1t} = \mu_1 + \pi_{11}(L)y_{1t-1} + \pi_{12}(L)y_{2t-1} + \varepsilon_{1t}$$

$$Y_{2t} = \mu_2 + \pi_{21}(L)y_{1t-1} + \pi_{22}(L)y_{2t-1} + \varepsilon_{2t}$$

وتقوم هذه التقنية القياسية على اختبار العلاقة السببية باستخدام الاختبار المقترح من قبل (Granger 1983) والذي يختبر الفرضية العدمية بأن Y_{1t} هي ليست سببية كرانجر وأن Y_{2t} مبلغها صفر المتعدد الحدود $\pi_{21}(L)$ التي يمكن اختبارها بواسطة اختبار F-test (Griffith and other 1993).

وتكمن أهمية استخدام مثل هذا النموذج في تحليل العلاقات السببية بين المتغيرات هو تحديد طبيعة السياسات الممكن استخدامها في مجال رسم السياسات الائتمانية كونها احد محددات الاستثمار المفترضة، فالعلاقة السببية كافية للتمييز بين ظاهرتين للتطور المالي أو الاقتصادي من منطلق علاقة الطلب التابع والعرض القائد والتي تبرز في مراحل مختلفة من عملية التطور (Gursoy & Al-Aali) وهذا ما يمكن استخدامه في دراستنا في توضيح العلاقة والارتباط المشترك بين الاستثمار والائتمان المصرفي ، حيث انه في حالة وجود علاقة سببية تنشأ من تطور الائتمان الى الاستثمار الخاص، عند ذلك فإن التركيز يتم على السياسة مباشرة، كونه يوجد عدد من الادبيات من انصار المدرسة الاولى تفترض ان النظام المالي الاكثر فعالية سيبيح زيادة معدلات النمو الحقيقية، وبذلك فان ايجاد سياسات قطاع مالي مناسبة هي ذات اهمية عليا لصانعي السياسة. أما في حالة وجود علاقة سببية تنشأ من الاستثمار الخاص الى الائتمان فهنا يكون الحديث عن السياسات غير المباشرة والبحث عن السياسات القادرة على تحسين أوضاع السوق ومواجهة إخفاقاته من خلال تفعيل احتياطي الخدمات الكامن لدى القطاع المالي باتجاه تسهيل العمليات وتعبئة رأس المال وتحسين ادارة الشركات مما يؤدي بالتالي الى تعزيز دور القطاع المصرفي وبالتالي تحفيز الاستثمار الخاص وتعزيز وزيادة النمو الاقتصادي.

إيجازاً لما تقدم من أستعراض لمنهجية الاقتصاد القياسي يظهر بوضوح أن النماذج التي تتلائم مع الواقع الفلسطيني هي نماذج الانحدار البسيط وسببية كرانجر إضافة الى استخدام تحليل المروونات بهدف إثراء البحث بتحليل أهم المؤشرات التي تعكس أثر السياسة الائتمانية على

الاستثمار الخاص لعدم وجود سلسلة زمنية كافية لها لعكس ديناميكية واتجاهات هذه العلاقة ومدى تأثيرها وتأثرها الدقيق ببعضها البعض.

النماذج التي تم إستخدامها والنتائج التي تم التوصل لها:

1. نماذج تحليل الانحدار والاتجاه العام:

من خلال دراسة العلاقة بين حجم الاستثمار I_i كعامل تابع وحجم التسهيلات الائتمانية X_i كمتغير تفسيري للفترة الممتدة من 1972-2001 توصل الباحث من خلال استخدام برنامج SHAZAM الى النتائج المبينة أدناه.

$$I_i = B_1 + B_2 X_i + u_i$$

$$I_i = 341.63 + 0.70446 X_i + u_i$$

$$SE = (47.33) \quad (0.1054)$$

$$t\text{-test} = (7.219) \quad (6.681)$$

$$R\text{-SQUARE} = 0.615 \quad FY 1972-2001$$

من خلال النتائج اعلاه نجد ان التسهيلات الائتمانية تفسر 61.5% من التغير الكلي في كمية الاستثمارات وفق ما يظهره معامل التحديد R^2 مما يشير الى المقدرة التفسيرية للنموذج محل الاعتبار وان 38.5% منها مرده الى متغيرات اخرى، في حين ان المعادلة المقدرة الانحدار ذات أهمية معنوية عند 1% وفق ما يشير اليه اختبار T-test. كما يلاحظ، فإن معامل الانحدار β_2 الذي يشير الى مقدار التغير بالاستثمار نتيجة تغير التسهيلات الائتمانية بوحدة واحدة قد بلغ 0.7045 وهي ما تمثل الاثر الحدي للتسهيلات الائتمانية على الاستثمار الخاص أي التغير في I نتيجة تغير X بوحدة واحدة.

للقوف على مدى استقرار القيم المقدرة للعلاقة بين الاستثمار الخاص والمؤشرات المصرفية بالنتيجة لتضمين النموذج لبيانات فترة ما قبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك بإستخدام Chow Test فقد أظهرت النتيجة عدم استقرار القيم المقدرة للعلاقة بين الاستثمار والمؤشرات المصرفية ما بين فترتي قبل وما بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أظهرت نتيجة Chow test أن $F_t^* > F_t$ ، حيث أن (Shazam, 1993):

$$F^* = \frac{[\sum \ell_p^2 - (\sum \ell_1^2 + \sum \ell_2^2)]/K}{(\sum \ell_1^2 + \sum \ell_2^2)/n_1 + n_2 - 2K}$$

$$F^* = \frac{[1148822 - (565523.9 + 254176.94)]/2}{(565523.9 + 254176.94)/22 + 8 - 4}$$

$$= 10.016$$

وبمقارنة نتيجة إختبار Chow test المتمثلة بـ F^* مع F_t الجدولية نجد أن $F_t^* > F_t$ وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة القائلة بعدم إستقرار المعاملات التقديرية للعلاقة بين الاستثمار الخاص والتسهيلات الائتمانية بين الفترتين (قبل وبعد دخول السلطة)، وذلك كمحصلة لتشكيل الجهاز المصرفي الفلسطيني الذي شهد إعادة نشاط العديد من المصارف وانشاء ودخول مصارف جديدة الى السوق، وفتح المجال امامها لممارسة نشاطاتها وخدماتها الائتمانية بعد سنوات طويلة من القيود والاعلاقات التي جعلت الجهاز المصرفي مشلولاً تماماً في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بإستثناء بعض الخدمات والنشاطات التي كانت تقوم بها المصارف الاسرائيلية حتى اندلاع الانتفاضة الاولى، مع الاشارة الى النشاطات المقيدة التي كان يقوم بها كل من بنك فلسطين المحدود الذي سمح له بإعادة ممارسة نشاطاته عام 1981 وبنك القاهرة عمان عام 1986.

النموذج الاخر الذي تم إستخدامه هنا أيضاً هو نموذج الانحدار المتعدد، حيث تم تطوير هذا النموذج لدراسة تأثير التغير في التسهيلات الائتمانية إضافة الى متغير الناتج المحلي الاجمالي

الحقيقي من ناحية ثانية كمتغيرات مستقلة على المتغير التابع المتمثل بالاستثمار الخاص،
ويتمثل هذا النموذج بالعلاقة التالية:

$$I_i = c + \beta_1 \Delta CR + \beta_2 GDP + e$$

$$I_i = -378 + 1.1147 \Delta CR + 0.31019 GDP + e$$

$$SE = (65.94) \quad (0.2294) \quad (0.02560)$$

$$t\text{-test} = (-5.732) \quad (4.86) \quad (12.12)$$

$$R^2 = 0.9282 \quad F\text{-test} = 358.796 \quad FY = 1972-2001$$

من خلال النتائج اعلاه نجد ان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتغير في التسهيلات الائتمانية تفسر 92.82% من التغير الكلي في كمية الاستثمار الخاص وفق ما يظهره معامل التحديد² R مما يشير الى المقدره التفسيرية العالية للنموذج محل الاعتبار وان 7.18% منها مرده الى متغيرات اخرى، في حين ان المعادلة المقدره الانحدار ذات أهمية معنوية عند أقل من 1% وفق ما يشير اليه اختبار F-test. كما يلاحظ، فإن معامل الانحدار الجزئي $\beta_{1.2}$ الذي يمثل العلاقة $\frac{\partial I}{\partial \Delta CR}$ والذي يشير الى مقدار التغير في الاستثمار نتيجة التغير في حجم التغير في التسهيلات الائتمانية بوحدة واحدة مع اهمال اثر الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ تقريباً 1.116، في حين ان معامل الانحدار الجزئي $\frac{\partial I}{\partial GDP}$ الذي يشير الى مقدار التغير بالاستثمار نتيجة تغير الناتج المحلي الاجمالي بوحدة واحدة قد بلغ 0.31019، ومن خلال نتائج T-test يظهر بان كلا المتغيرين لهما تأثير جوهري على الاستثمار عند مستوى معنوية 1%، كما تشير هذه النتائج الى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الاستثمار والدخل المحلي الاجمالي بلغت 91.1%، وهي أقوى من علاقة الارتباط بين الاستثمار والتغير في التسهيلات الائتمانية التي بلغت 68.3%. ويظهر هذا النموذج أن عملية زيادة التسهيلات الائتمانية من شأنها أن تلعب دور "العرض القائد"

الذي من شأنه أن يحفز طلب الاستثمار الخاص "التابع" إذا ما تم تذليل العوامل الموضوعية الاخرى المتمثلة بنضوج البيئة الاستثمارية.

للقوف على مدى استقرار القيم المقدرة للعلاقة بين الاستثمار الخاص كمتغير تابع والتغير في التسهيلات الائتمانية والنتائج المحلي الاجمالي بالنتيجة لتضمين النموذج لبيانات فترة ما قبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك باستخدام Chow Test فقد أظهرت النتيجة استقرار القيم المقدرة للعلاقة بين الاستثمار الخاص وهذه المؤشرات لفترتي قبل وما بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أظهرت نتيجة Chow test أن $F_t < F^*$ ، حيث أن:

$$F^* = \frac{[270410 - (73055 + 135970)]/3}{(73055 + 135970)/22 + 8 - 6}$$

$$= 2.3492$$

وبمقارنة نتيجة إختبار Chow test المتمثلة بـ F^* مع F_t الجدولية نجد أن $F_t < F^*$ وبذلك نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة القائلة بعدم استقرار المعاملات التقديرية للعلاقة بين الاستثمار الخاص كمتغير تابع والتغير في التسهيلات الائتمانية والنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغيرات مستقلة بين الفترتين (قبل وبعد دخول السلطة)، كون ان التسهيلات الائتمانية في فترة ما بعد دخول السلطة تذهب بمعظمها الى قطاع الخدمات والقطاع السلعي الاستهلاكي وتمويل التجارة الخارجية وبخاصة الواردات من السلع الاستهلاكية والقروض الاستهلاكية وتمويل النفقات الجارية من رأس المال العامل مما يرفع من الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري، إضافة الى زيادة الاقراض للسلطة الوطنية الامر الذي يؤدي الى مزاحمة الاستثمار. كل ذلك يشير الى انخفاض كفاءة التسهيلات الائتمانية في تحريك العملية الاستثمارية على الرغم من إرتفاع مستوى تأثيرها الحدي على الاستثمار الخاص وذلك مرده الى كون التسهيلات الفعلية التي توجه بشكل مباشر للاستثمار الخاص ما زالت دون المستوى المطلوب كون أن متوسط معدل النمو السنوي للاستثمار الخاص لم يتطور بعد دخول السلطة عنه قبل ذلك، حيث بلغ متوسط نموها السنوي خلال الفترة الممتدة من 1972-2001 حوالي 8.3% وقد

بلغت نفس النسبة قبل دخول السلطة 10.9% حيث تشير البيانات الى حدوث قفزات كبيرة مقابل 2.3% لفترة ما بعد دخول السلطة، علماً بأن التسهيلات الائتمانية كانت قد سجل معدل نمو سنوي بنسبة 1% قبل دخول السلطة ارتفع ليصل الى 37.5% بعد دخول السلطة، أما الناتج المحلي بالاسعار الحقيقية فقد سجل معدل نمو سنوي بنسبة 5% قبل دخول السلطة و 4% بعد دخول السلطة، علماً بأن نصيب الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي قد ارتفع من 10% لفترة ما قبل دخول السلطة الى 26.5% بعد دخولها، وإذا ما تم إستثناء الرأس مال المساهم والتحويلات والاستثمارات الخارجية وأشكال التمويل الاخرى التي رفعت من مستوى هذه النسبة عن مثيلتها قبل دخول السلطة فإنه يصبح واضحاً لنا أستقرار القيم المقدرة للعلاقة بين الاستثمار الخاص كمتغير تابع والتغير في التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الاجمالي بالنتيجة لتضمين النموذج لبيانات فترة ما قبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003).

2. دراسة وتحليل العلاقة السببية بين الاستثمار وبعض مؤشرات السياسة الائتمانية:

أما فيما يتعلق بدراسة وتحليل العلاقة السببية والتغذية المرتدة بين التسهيلات الائتمانية والاستثمار باستخدام سببية جرانجر فقد تم استخدام المؤشرات الاساسية التالية :

1- الاستثمار الخاص

1-1 الاستثمار الخاص عند فجوة زمنية واحدة I_{t-1}

2-1 الاستثمار الخاص عند فجوتين زمنيتين I_{t-2}

2- التسهيلات الائتمانية F

1-2 التسهيلات الائتمانية عند فجوة زمنية واحدة F_{t-1}

2-2 التسهيلات الائتمانية عند فجوتين زمنيتين F_{t-2} .

4- اجمالي الودائع المصرفية D

4-1 اجمالي الودائع المصرفية عند فجوة زمنية واحدة D_{t-1}

4-2 اجمالي الودائع المصرفية عند فجوتين زمنيتين D_{t-2}

من المؤشرات الواردة اعلاه تم صياغة النماذج الواردة ادناه، حيث يحتوي كل منهما تقديرا لعلاقتين وفقا للمنهجية المتبعة في اختبار سببية كرانجر، وذلك للتأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة او علاقة تبادلية بين الاستثمار الخاص والتسهيلات الائتمانية من ناحية والاستثمار الخاص والودائع المصرفية من ناحية أخرى. وقد تم ادراج قيم نفس المتغير التابع لفجوة زمنية واحدة في النموذج الاول وفجوتين زمنيتين في النموذج الثاني كمتغيرات تفسيرية في العلاقة السببية المراد قياسها الى جانب ادراج قيم المتغير التفسيري الاخر لفجوة زمنية واحدة في النموذج الاول وفجوتين زمنيتين في النموذج الثاني، وذلك على اعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

يتناول النموذج الاول والثاني دراسة العلاقة السببية للفترة الممتدة من 1972-2001 بين الاستثمار الخاص والتسهيلات الائتمانية، حيث تدرس المعادلة الاولى في كل من النموذجين العلاقة بين الاستثمار الخاص كعامل تابع وبين الاستثمار الخاص والتسهيلات الائتمانية كعوامل تفسيرية مستقلة عند فجوة زمنية واحدة في النموذج الاول وفجوتين زمنيتين في الثاني، كون الاستثمار يعتمد على حركة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية السابقة، نظراً لما لها من روابط امامية وخلفية على الاستثمار، وهي احدى الاسس الهامة التي يركز عليها المستثمر الفلسطيني في بناء توقعاته واتخاذ قراره الاستثماري وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات صغيرة الحجم التي تحتل النصيب الاكبر من الاستثمارات، أما المعادلة الثانية في كل من النموذج الاول والثاني فتدرس العلاقة بين التسهيلات الائتمانية كعامل تابع والتسهيلات الائتمانية والاستثمار الخاص لفترات زمنية سابقة، كون المصارف تقوم بصياغة سياستها الائتمانية بناءً على مستوى أداء وحركة تسديد التسهيلات السابقة كما تبني توقعاتها ايضا على حركة الاستثمارات السابقة لما لها

من روابط امامية وخلفية مما يؤثر في حركة الطلب على التسهيلات الائتمانية من ناحية، إضافة الى تفضيل المصارف تمويل مراحل متقدمة من المشاريع والاستثمارات لكون المصارف تفضل هذا الشكل من التسهيلات مقابل الحصول على ضمانات تتمثل بالاصول الثابتة التي لا تفضل المصارف المغامرة في تمويلها في حالات عدم التأكد، نظرا لما تكتفه من مخاطر.

$$I = C + \alpha_1 I_{t-1} + \beta_1 F_{t-1} + e$$

$$F = C + \alpha_1 F_{t-1} + \beta_1 I_{t-1} + e$$

$$I = 4.7572 + 1.1421 I_{t-1} - 0.27547 F_{t-1} + e$$

$$SE = (43.95) (0.1093) (0.1108)$$

$$R\text{-SQUARE} = 0.8984 \quad F\text{-test} = 6.1845 \quad P\text{-Value} = 0.0196 \quad FY = 72-2001$$

$$F = -74.467 + 0.85703 F_{t-1} + 0.29336 I_{t-1} + e$$

$$SE = (27.32) (0.06793) (0.06887)$$

$$R\text{-SQUARE} = 0.9697 \quad F\text{-test} = 18.650136 \quad P\text{-Value} = 0.00020 \quad FY = 72-2001$$

$$I = C + \alpha_1 I_{t-1} + \alpha_2 I_{t-2} + \beta_1 F_{t-1} + \beta_2 F_{t-2} + e$$

$$F = C + \alpha_1 F_{t-1} + \alpha_2 F_{t-2} + \beta_1 I_{t-1} + \beta_2 I_{t-2} + e$$

$$I = 48.208 + 0.96120 I_{t-1} + 0.028607 I_{t-2} + 1.6998 F_{t-1} - 2.4426 F_{t-2} + e$$

$$SE = (46.26) (0.1884) (0.2263) (0.6347) (0.7584)$$

$$R\text{-SQUARE} = 0.9263 \quad F\text{-test} = 7.172068 \quad P\text{-Value} = 0.01343 \quad FY = 72-2001$$

$$F = -34.972 + 1.7042F_{t-1} - 0.88900F_{t-2} + 0.61497 I_{t-1} - 0.51675I_{t-2} + e$$

$$SE = (24.88) (0.3414) (0.4080) (0.1014) (0.1217)$$

$$R\text{-SQUARE} = 0.9844 \quad F\text{-test} = 36.809591 \quad P\text{-Value} = 0.00000 \quad FY = 72-200$$

أن طبيعة العلاقة الموضحة في النماذج اعلاه تحتمل اربع تفسيرات على صعيد العلاقة بين الاستثمار الخاص والتسهيلات الائتمانية:

1. التسهيلات الائتمانية تسبب الاستثمار الخاص، والاستثمار الخاص لا يسبب التسهيلات الائتمانية.

2. التسهيلات الائتمانية لا تسبب الاستثمار الخاص، والاستثمار الخاص يسبب التسهيلات الائتمانية.

3. التسهيلات الائتمانية تسبب الاستثمار الخاص، والاستثمار الخاص يسبب التسهيلات الائتمانية أي يوجد تغذية مرتدة.

4. التسهيلات الائتمانية لا تسبب الاستثمار الخاص، والاستثمار الخاص لا يسبب التسهيلات الائتمانية.

وللوصول الى التفسيرات الصحيحة تم صياغة فرضيات الاختبار الصفرية $H_0: \sum \beta = 0$ لكل من النموذج الاول والثاني وفق التالي:

1. التسهيلات الائتمانية ليس لها تأثير جوهري على الاستثمار الخاص .

2. الاستثمار الخاص ليس له تأثير على التسهيلات الائتمانية.

وباستخدام برنامج SHAZAM تم التوصل الى النتائج التالية:

1. بالنتيجة لمقارنة F^* المحسوبة مع F_c الجدولية في دراسة العلاقة بين الاستثمار الخاص والتسهيلات الائتمانية عند فجوة زمنية واحدة، وجد أن $F^* > F_c$ ، وبناءً عليه فأنا نرفض فرضية العدم القائلة بان التسهيلات الائتمانية لا تؤثر على الاستثمار الخاص عند مستوى معنوية 5% وفقاً لاختبار غرانجر، كما نرفض فرضية العدم فيما يتعلق بفرضية العدم القائلة بأن الاستثمار الخاص لا يؤثر على التسهيلات الائتمانية عند مستوى معنوية 1%، وبناءً عليه فإنه يوجد هناك تغذية مرتدة بين المتغيرين.

2. أما فيما يتعلق بمقارنة F^* المحسوبة مع F_c الجدولية في دراسة العلاقة بين الاستثمار الخاص والتسهيلات الائتمانية عند فجوتين زمنيتين، وجد أن $F^* > F_c$ ، وعليه فأنا نرفض فرضية العدم القائلة بان التسهيلات الائتمانية لا تؤثر على الاستثمار الخاص عند مستوى معنوية 5% وفقاً لاختبار غرانجر، كما نرفض فرضية العدم فيما يتعلق بفرضية العدم القائلة بأن الاستثمار الخاص لا يؤثر على التسهيلات الائتمانية عند مستوى معنوية 1%، وبناءً عليه فإنه يوجد هناك تغذية مرتدة بين المتغيرين.

من الواضح أن تأثير الاستثمار الخاص على التسهيلات الائتمانية هو أكثر جوهرية من تأثير التسهيلات الائتمانية على الاستثمار الخاص عند فجوة زمنية واحدة وحتى عند فجوتين زمنيتين، على الرغم من وجود تغذية مرتدة فيما بينهما.

أما النموذجين الثالث والرابع فقد تناولا دراسة العلاقة السببية للفترة الممتدة من 1972-2001 بين الاستثمار الخاص والودائع المصرفية، حيث تدرس المعادلة الأولى في كل من النموذجين العلاقة بين الاستثمار الخاص كعامل تابع وبين الاستثمار الخاص والودائع المصرفية كعوامل تفسيرية مستقلة عند فجوة زمنية واحدة في النموذج الثالث وفجوتين زمنيتين في الرابع، كون الاستثمار يعتمد على حركة الاستثمار وقدرة المصارف على جذب المدخرات على شكل ودائع ومدى قدرتها على إعادة ضخها بالشكل الأمثل في القطاعات الاقتصادية وتمويل المشاريع ودفع حركة الاقتصاد قدما في الفترات السابقة على اعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن كما أشير اعلاه، وهي إحدى

العوامل الهامة في تحفيز أو تثبيط الاستثمار، لكون الوصول الى مصادر التمويل ومدى القدرة على تفعيل وتسريع الدورة الانتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وحجم واتجاهات الاستهلاك العامة عبر تجميع المدخرات وسياسة توظيفها وإستخدامها من قبل المصارف، تلعب دوراً حيوياً بشكل مباشر أو غير مباشر في تشكيل توقعات المستثمر الفلسطيني وفي اتخاذ قراره الاستثماري، أما المعادلة الثانية في كل من النموذج الثالث والرابع فتدرس العلاقة بين الودائع المصرفية كعامل تابع والودائع المصرفية والاستثمار الخاص للفترات السابقة، كون الودائع المصرفية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحركة ومستوى أداء المشاريع الاستثمارية لما للأخيرة من تأثير على عرض وطلب الودائع في السوق المصرفي والتي تتأثر ايضاً بحركة وتركيبه وحجم الودائع واستخداماتها في الفترات السابقة، وهي من الاعتبارات الهامة عند صياغة المصارف لسياستها الائتمانية.

$$I = C + \alpha_1 I_{t-1} + \beta_2 D_{t-1} + e$$

$$D = C + \alpha_1 D_{t-1} + \beta_2 I_{t-1} + e$$

$$I = 9.9005 + 1.1614 I_{t-1} - 0.10208 F_{t-1} + e$$

$$SE = (46.01) (0.1328) (0.04886)$$

$$R\text{-SQUARE} = 0.8923 \quad F\text{-test} = 4.364193 \quad P\text{-Value} = 0.047 \quad FY = 72-2001$$

$$D = -146.76 + 0.87861 D_{t-1} + 0.69875 I_{t-1} + e$$

$$SE = (60.92) (0.06469) (0.06887) (0.1759)$$

$$R\text{-SQUARE} = 0.9805 \quad F\text{-test} = 15.782 \quad P\text{-Value} = 0.00050 \quad FY = 72-2001$$

$$I = C + \alpha_1 I_{t-1} + \alpha_2 I_{t-2} + \beta_1 D_{t-1} + \beta_2 D_{t-2} + e$$

$$D = C + \alpha_1 D_{t-1} + \alpha_2 D_{t-2} + \beta_1 I_{t-1} + \beta_2 I_{t-2} + e$$

$$I = 21.310 + 1.0098I_{t-1} + 0.12580I_{t-2} + 0.11020D_{t-1} - 0.25216D_{t-2} + e$$

$$SE = (56.63) (0.2569) (0.2787) (0.2437) (0.2713)$$

$$R\text{-SQUARE} = 0.8899 \quad F\text{-test} = 0.2044 \quad P\text{-Value} = 0.655 \quad FY = 72-2001$$

$$D = -62.700 + 1.7157D_{t-1} - 0.87759D_{t-2} + 0.85846 I_{t-1} - 0.54936I_{t-1} + e$$

$$SE = (56.06) (0.2412) (0.2686) (0.2542) (0.2759)$$

$$R\text{-SQUARE} = 0.9894 \quad F\text{-test} = 11.400 \quad P\text{-Value} = 0.00260 \quad FY = 72-2001$$

أما على صعيد العلاقة بين الاستثمار الخاص والودائع المصرفية، فإن طبيعة العلاقة الموضحة في النماذج اعلاه تحتمل أيضا اربع تفسيرات:

1. الودائع المصرفية تسبب الاستثمار الخاص، والاستثمار الخاص لا يسبب الودائع المصرفية.
2. الودائع المصرفية لا تسبب الاستثمار الخاص، والاستثمار الخاص يسبب الودائع المصرفية.
3. الودائع المصرفية تسبب الاستثمار الخاص، والاستثمار الخاص يسبب الودائع المصرفية أي يوجد تغذية مرتدة.
4. الودائع المصرفية لا تسبب الاستثمار الخاص، والاستثمار الخاص لا يسبب الودائع المصرفية.

وللوصول الى التفسيرات الصحيحة تم صياغة فرضيات الاختبار الصفرية $H_0: \sum \beta = 0$ لكل من النموذج الثالث والرابع وفق التالي:

1. الودائع المصرفية ليس لها تأثير جوهري على الاستثمار الخاص .

2. الاستثمار الخاص ليس له تأثير على الودائع المصرفية.

وبإستخدام برنامج SHAZAM تم التوصل الى النتائج التالية:

1. بالنتيجة لمقارنة F^* المحسوبة مع F_c الجدولية في دراسة العلاقة بين الاستثمار الخاص والتسهيلات الائتمانية عند فجوة زمنية واحدة، وجد أن $F^* > F_c$ ، وبناءً عليه فأنا نرفض فرضية العدم القائلة بان الودائع المصرفية لا تؤثر على الاستثمار الخاص عند مستوى معنوية 5% وفقاً لاختبار غرانجر، كما نرفض فرضية العدم فيما يتعلق بفرضية العدم القائلة بأن الودائع لا يؤثر على التسهيلات الائتمانية عند مستوى معنوية 1%، وبناءً عليه فإنه يوجد هناك تغذية مرتدة بين المتغيرين.

3. أما فيما يتعلق بمقارنة F^* المحسوبة مع F_c الجدولية في دراسة العلاقة بين الاستثمار الخاص والتسهيلات الائتمانية عند فجوتين زمنيتين، وجد أن $F^* < F_c$ ، دراسة العلاقة الاولى وعليه فأنا نقبل فرضية العدم القائلة بان الودائع المصرفية لا تؤثر على الاستثمار الخاص عند مستوى معنوية 5% وفقاً لاختبار غرانجر، أما عند دراسة العلاقة الثانية وجد أن $F^* > F_c$ ، وعليه فأنا نرفض فرضية العدم فيما يتعلق القائلة بأن الاستثمار الخاص لا يؤثر على الودائع عند مستوى معنوية 1%، وهذا ما يظهر وجود علاقة باتجاه واحد فقط.

يلاحظ بالنتيجة ان تاثير الاستثمار الخاص كما هو الحال في التسهيلات الائتمانية اكثر جوهرية من تاثير الودائع عليها على الرغم من وجود تغذية مرتدة بين المتغيرين عند فجوة زمنية واحدة، اما عند فجوتين زمنيتين فان التاثير هنا في اتجاه واحد وهي التاثير الجوهري للاستثمار الخاص على الودائع، في حين لا يوجد هناك تأثير جوهري لودائع على الاستثمار الخاص، اي أن تأثير الودائع هو على المدى القصير وليس على المدى الطويل.

4. تحليل العلاقة بين الاستثمار والسياسة الائتمانية باستخدام تحليل المرونة لفترة ما بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية:

عند تناول محددات الطلب في الباب الاول من الفصل الثاني تم شرح المرونة، باعتبارها مقياس لدرجة استجابة متغير معين للتغيرات التي تطرأ على متغير آخر، حيث سيتم دراسة وتحليل العلاقة بين الاستثمار وابرز المؤشرات التي تعكس السياسة الائتمانية في فلسطين بإستخدام المرونة في قياس درجة حساسية الاستثمار (المتغير التابع) اتجاه التغيرات في هذه المتغيرات التفسيرية نظرا لعدم وجود سلسلة زمنية تمكننا من استخدام نماذج الانحدار القياسية للفترة التي تبعت دخول السلطة الفلسطينية والتي شهدت تشكل الجهاز المصرفي الفلسطيني للوقوف على مدى إستجابة الاستثمار لهذه المؤشرات بهدف عكس السياسة الائتمانية للجهاز المصرفي وإعطاء صورة عن مدى تأثيرها على مستوى تطوره سلباً أو ايجاباً عبر تحديد مرونة العلاقة فيما بينهما، حيث سيتم استخدام المؤشرات المبينة أدناه التي تم اعتمادها استناداً الى المؤشرات التي أستخدمتها الدراسات السابقة وذات الصلة التي تناولت هذا الموضوع والمشار إليها في موضوع متقدم وذلك انطلاقاً من قاعدة إعتقاد فعالية علاقة الاستثمار بالسياسة الائتمانية على المؤشرات التالية:

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

حصة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي.

مؤشرات التسهيلات الائتمانية والمتغيرات النوعية الأخرى.

سيشمل التحليل دراسة مدى استجابة الاستثمار للتغير في هذه المؤشرات الهامة والتي تكمن اهمية كل مؤشر منها فيما يلي (الكشي، 2001):

(1). معدل اجمالي الودائع المصرفية الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي $\frac{M_3 - M_0}{GDP}$ كمقياس

لقدررة النظام المصرفي على جذب الموارد المالية والاحتفاظ بها،، حيث يعتبر النظام المصرفي منافساً للاستخدامات الأخرى للنقود، وذلك في اطار مفاضلة الفرص البديلة، وتشمل الودائع هنا الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لاجل. وبقدر ما يكون المصرف قادراً على اجتذاب

الودائع طويلة الاجل بقدر ما يكون قادراً على منح تسهيلات ائتمانية طويلة الاجل، وذلك بناء على الاستراتيجية المصرفية القائمة على ادارة الاصول والخصوم وادارة مخاطر السيولة المترتبة على ذلك.

(2). معدل أشباه النقود الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي $\frac{M_3 - M_1}{GDP}$ ويعبر عن مدى قدرة المصارف على الاحتفاظ بهذه الموارد المالية اطول فترة ممكنة، ويستخدم هذا المؤشر كذلك لقياس قدرة المصارف على تعبئة المدخرات باجتهاها تمهيداً لاعادة عرضها لتمويل الاقتصاد والعمليات الاستثمارية، وذلك عبر ايجاد التوازن بين الالتزامات الاساسية والمتقلبة مع تواريخ استحقاق الاصول عبر ادارة السياسة الائتمانية ومخاطر السيولة.

(3). معدل حقوق القطاع المصرفي على القطاع الخاص الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وقياس مدى مساهمة المصارف التجارية في فلسطين في تمويل وتعزيز الانشطة والمشاريع التنموية الاقتصادية والاستثمارية، ومكانة التسهيلات المصرفية في تمويل الاستثمار وما يشكله من نسبة في عملية التمويل إضافة الى مصادر التمويل الاخرى المتمثلة بالتمويل الشخصي وارباح المشاريع والرأسمال المساهم والائتمان الشخصي والتجاري.

(4). معدل صافي الاصول الاجنبية لدى المصارف التجارية الى اجمالي الودائع المصرفية، وهي تعمل مع المعدل رقم (3) في قياس مدى مساهمة المصارف التجارية في تمويل الاستثمارات وتدعيم رؤوس الاموال المحلية وانها لا تعمل كقناة لتميرير الموارد المالية المحلية وتسرب رؤوس الاموال الوطنية عن طريق تجميعها واستثمارها في الخارج، كما يعبر عن مدى عجز المصارف عن اكتشاف القطاعات الاقتصادية المحلية ذات العجز المالي والعائد المجزي وتمويلها، وهو يعبر عن الجوانب السلبية لدى القطاع المصرفي في اكتشاف الفرص المجزية في الاقتصاد الفلسطيني.

(1). حساسية الاستثمار اتجاه تغير معدل اجمالي الودائع المصرفية الى اجمالي الناتج

المحلي الاجمالي:

يظهر الجدول (1-15) حساسية الاستثمار اتجاه تغيرات معدل اجمالي الودائع المصرفية الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1995-2001، حيث يلاحظ في الاعوام 1995 و 1996 ان الاستثمار في علاقة مع معدل اجمالي الودائع المصرفية الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لم يكن مرنا، اما بعد هذه الفترة بدأ التغير في هذه العلاقة لتصبح علاقة مرنة حيث كانت الاشارة الجبرية للمرونة موجبة حتى عام 1999، اما بعد ذلك في عامي 2000 و 2001 اصبحت سالبة بسبب الانتفاضة والاضطرابات السياسية والاقتصادية التي ترتبت عليها، حيث شهد معدل اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا قابله انخفاض كبير في الاستثمار، حيث تم تحويل جزء من المدخرات الى القطاع المصرفي بدلا من الاستثمار، وتجميد بعض المشاريع الاستثمارية لخططها التوسعية، وايداع قسم كبير منها أو استثمارها خارج فلسطين عبر المصارف.

وتشير نتائج تحليل هذا المؤشر الى تطور قدرة النظام المصرفي على جذب الموارد المالية بإطراد على شكل ودائع تحت الطلب وودائع توفير وودائع أجل، حيث يعتبر النظام المصرفي منافس للاستخدامات الاخرى للنقود في اطار مفاضلة الفرص البديلة، الا انه على الرغم من المرونة في استجابته للاستثمار للتغير في معدل اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي، الا أنه بسبب ظروف عدم الاستقرار تحول دون التوسع في منح التسهيلات الائتمانية طويلة الاجل وحتى متوسطة وقصيرة الأجل كون ذلك يخضع لاعتبارات إستراتيجية المصارف القائمة على ادارة الاصول والخصوم وادارة مخاطر السيولة المترتبة على ذلك، الامر الذي يجعل العلاقة بين جذب الودائع والاستثمارات علاقة عكسية وليست طردية.

(2) . حساسية الاستثمار اتجاه تغير معدل أشباه النقود الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي:

يظهر الجدول (15-2) حساسية الاستثمار اتجاه تغير معدل أشباه النقود الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1996-2001، حيث يلاحظ في عام 1997 ان الاستثمار في علاقة مع معدل أشباه النقود الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لم يكن مرنا، اما بعد هذه الفترة بدأ التغير في هذه العلاقة حيث اتصفت بالمرنه، ففي عام 1999 كانت الاشارة الجبرية للمرونة موجبة على العكس من باقي الاعوام الاخرى، ويعزى ذلك الى أن هذا المؤشر مرتبط بالودائع الاجلة وودائع التوفير التي تفضل المصارف توظيفها بالخارج سعيا وراء الارباح وقلة المخاطر مقارنة بالسوق المحلي ، وقد كان لسياسة سلطة النقد الفلسطينية عبر اصدارها التعميم (98/20) الذي دخل حيز التنفيذ مع نهاية 1998 الذي فرض بموجبه قيود على نسبة التسهيلات الائتمانية الى اجمالي الودائع وكذلك على التوظيفات الخارجية اثرا في تحول الاشارة الجبرية للمرونة عام 1999، الا انه بسبب اوضاع الانتفاضة ادى ذلك الى حدوث التحولات التي تم مناقشتها في المؤشر السابق المتعلق بحساسية الاستثمار لمعدل اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى الرغم من التطور النسبي الذي شهده معدل شبه النقود الى الناتج المحلي الاجمالي في السنوات الاخيره مما يعكس مدى قدرة المصارف على الاحتفاظ بهذه الموارد المالية اطول فترة ممكنة، الا ان العلاقة العكسية مع الاستثمار تظهر وجود قصور في إعادة ضخ المدخرات التي تم تعبئتها لتمويل الاقتصاد والعمليات الاستثمارية وذلك يعود الى الاسباب الموضوعية المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي وعدم نضوج البيئة الاستثمارية.

(3). حساسية الاستثمار للتغير في معدل التسهيلات الائتمانية الى الناتج المحلي الاجمالي:

يظهر الجدول (15-3) حساسية الاستثمار اتجاه معدل التسهيلات الائتمانية الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1995-2001، حيث يلاحظ انه من عام 1995 ولغاية 1998 فان الاستثمار في علاقة مع معدل التسهيلات الائتمانية الى الناتج المحلي الاجمالي لم يكن مرنا، اما بعد هذه الفترة بدأ التغير في هذه العلاقة حيث اتصفت بالمرنه، ففي عام 1999 كانت الاشارة الجبرية للمرونة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرين وخصوصا بعد فرض

سلطة النقد لسياسة التقييد بالسقوف المتعلقة بنسبة التوظيفات بالخارج ونسبة التسهيلات بالنسبة للودائع حسب التعميم (98/20) الذي دخل حيز التنفيذ مع نهاية 1998، إضافة الى ما شهدته هذه الفترة من استقرار نسبي للاوضاع الاقتصادية والمصرفية والسياسية الى حد ما، اما عام 2000 فقد كانت هذه العلاقة ايضا تتصف بالمرونة مع تغير في اتجاهها نتيجة لتغير اشارتها الجبرية بسبب اندلاع الانتفاضة في الربع الاخير من عام 2000، وقد سبقها حالة من الترقب وعدم اليقين بسبب تعثر المفاوضات وعدم وضوح الرؤيا السياسية الامر الذي ادى الى تراجع الاستثمارات وبالمقابل ادى ذلك الى توجيه المدخرات الى الودائع، ونظراً لانخفاض الطلب على الاستثمار وارتفاع معدلات المخاطر فيه فأن المصارف توجهت الى زيادة الاقراض في المجالات التقليدية التي تتركز فيها اعمالها، اي نحو القروض الاستهلاكية والحكومية والتجارية (الاستيراد) والتسهيلات المقدمة نحو تدعيم الاستثمارات والمشاريع القائمة وخصوصا تقديم تمويل للنفقات الجارية ورأس المال العامل. اما عام 2001 فبالرغم من ان الاشارة الجبرية للمرونة موجبه الا ان ذلك مرده الى تراجع كل من الاستثمار والتسهيلات الائتمانية معاً، اي ان الاستثمارات كانت حساسه للتراجع الذي حصل في التسهيلات الائتمانية وذلك بسبب تدهور الاوضاع السياسية بسبب الانتفاضة ودور الاغلاق والحصار في تعميق الازمات الاقتصادية، وهنا يمكن القول ان هذا التراجع قد اصاب مختلف القطاعات الاقتصادية، لكن ما يركز عليه البحث ان التسهيلات الائتمانية التي من الواجب ان تخفف من حدة هذا التدهور، قد تراجعت هي الاخرى في جزء منها في حين تم توجيه الاهتمام بتمويل القطاعات والمجالات الاقل خطراً عبر زيادة درجه تقنينها لمنح التسهيلات الائتمانية نظراً لارتفاع معدلات المخاطرة في الاستثمارات. ومن خلال ربط تطور هذا المؤشر مع المرونة فإنه يبدو واضحاً كيف أن تطوره يرفع من مدى مساهمة المصارف التجارية في فلسطين في تمويل وتعزيز الانشطة والمشاريع التنموية الاقتصادية والاستثمارية الذي تعكسه نتائج المرونة.

(4). حساسية الاستثمار اتجاه تغير معدل صافي الاصول الاجنبية لدى المصارف التجارية الى

اجمالي الودائع المصرفية:

من خلال الجدول (15-4) تظهر حساسية الاستثمار اتجاه تغيرات معدل صافي الاصول الاجنبية الى إجمالي الودائع لدى المصارف للفترة 1996-2001، حيث يلاحظ انه في عام 1996 والاعوام التي تلت عام 1997 فان الاستثمار في علاقة مع معدل صافي إجمالي الاصول الاجنبية كان مرنا، ويعزى عدم مرونة الاستثمار للتغير معدل صافي الاصول الاجنبية الى إجمالي الودائع الى الانخفاض الذي حصل على الاخير، أما الإشارة الجبرية وتطور اتجاه المرونة فتشير الى وجود تأثير سلبي لارتفاع معدل صافي الاصول الاجنبية الى إجمالي الودائع على الاستثمار، باستثناء العام 1999 الذي اتصف بمرونة عالية غير مسبوق ذات اشارة جبرية موجبة، حيث يمكن أن يفسر ذلك الى سياسة سلطة النقد الفلسطينية المتمثلة بالتعميم 98/20 المشار اليه انفاً مما أدى الى خفض هذا المعدل وبنفس الوقت الارتفاع الكبير في حجم الاستثمار الذي حصل في نفس العام الذي تجاوز 35.5% مقارنة بالعام الذي سبقه مع وجود ارتفاع ضئيل بنسبة 0.3% في معدل صافي الاصول الاجنبية الى إجمالي الودائع، اما عام 2000 الذي كانت اشارته الجبرية موجبة فمرد ذلك الى الانخفاض الذي حدث على كلا المؤشرين بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية التي ترتبت على الانتفاضة أي ان معدل صافي الاصول الاجنبية عمل على تعميق التراجع في الاستثمار، أما عام 2001 فقد كانت الإشارة الجبرية لمعامل المرونة سالبة، اي ان العلاقة اصبحت عكسية بين الاستثمار كمتغير تابع ومعدل صافي الاصول الاجنبية الى إجمالي الودائع كمتغير مستقل، وهذا يفسر بانه على الرغم من التزام المصارف بسقف محدد من الاصول الاجنبية الى إجمالي الودائع قد قامت بتسريب المزيد من المدخرات وارصدة المشاريع التي جمدت نشاطاتها الى الخارج خلال عام 2000 و2001، إذا ما علمنا أن حجم الودائع كان قد ارتفع بنسبة 22% عام 2000 مقارنة بعام 1999، وبنفس الوقت الذي شهد فيه عام 2001 تراجع بحجم الودائع بنسبة 3% مقارنة بعام 2000، الا ان نسبة الاصول الاجنبية الى الودائع كانت قد ارتفعت من 57% عام 2000 الى 60% عام 2001، وهذا ما يعكس بوضوح وجود علاقة عكسية بين المتغيرين نظرا لوجود عوائق موضوعية امام زيادة مدى مساهمة المصارف التجارية في تمويل الاستثمارات وتدعيم رؤوس

الاموال المحلية الامر الذي يدفعها للعمل كقناة لتميرير الموارد المالية المحلية وتسرب رؤوس الاموال الوطنية عن طريق تجميعها واستثمارها في الخارج في ظل عجز المصارف عن اكتشاف القطاعات الاقتصادية المحلية ذات العجز المالي والعائد المجزي وتمويلها، وهو يعبر عن الجوانب السلبية لدى القطاع المصرفي في اكتشاف الفرص المجزية في الاقتصاد الفلسطيني وهو امر يؤدي الى تعميق مشاكل قطاع الاستثمار في فلسطين.

الباب الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

من الملاحظ انه من خلال الدراسة الحالية أن عملية زيادة التسهيلات الائتمانية من شأنها أن تلعب دور " العرض القائد" الذي من شأنه أن يحفز طلب الاستثمار الخاص "التابع" إذا ما تم تذليل العوامل الموضوعية الاخرى المتمثلة بنضوج البيئة الاستثمارية.

كما أظهر التحليل أن لدخول السلطة الوطنية الفلسطينية دوراً في إحداث تغيير على طبيعة العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والاستثمار الخاص وذلك كمحصلة لتشكيل الجهاز المصرفي الفلسطيني الذي شهد إعادة نشاط العديد من المصارف وانشاء ودخول مصارف جديدة الى السوق، وفتح المجال امامها لممارسة نشاطاتها وخدماتها الائتمانية بعد سنوات طويلة من القيود والاعلاقات، ولكن اذا ما اخذت العلاقة بين الاستثمار الخاص كمتغير تابع والتغير في التسهيلات الائتمانية والنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغيرات مستقلة بين الفترتين (قبل وبعد دخول السلطة)، يلاحظ انه لم يطرأ تغير جوهري بين الفترتين، وذلك ان التسهيلات الائتمانية في فترة ما بعد دخول السلطة تذهب بمعظمها الى قطاع الخدمات والقطاع السلعي الاستهلاكي وتمويل التجارة الخارجية وبخاصة الواردات من السلع الاستهلاكية والقروض الاستهلاكية وتمويل النفقات الجارية من رأس المال العامل مما يرفع من الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري، إضافة الى زيادة الاقراض للسلطة الوطنية الامر الذي يؤدي الى مزاحمة الاستثمار. كل ذلك يشير الى انخفاض كفاءة التسهيلات الائتمانية في تحريك العملية الاستثمارية على الرغم من ارتفاع مستوى تأثيرها الحدي على الاستثمار الخاص، وذلك يفسر بأن التسهيلات التي توجه بشكل مباشر للاستثمار الخاص ما زالت دون المستوى المطلوب كون أن متوسط معدل النمو السنوي للاستثمار الخاص لم يتطور بعد دخول السلطة عنه قبل ذلك.

أظهرت النتائج، أن تأثير الاستثمار الخاص على التسهيلات الائتمانية هو اكثر جوهرياً من تأثير التسهيلات الائتمانية على الاستثمار الخاص عند فجوة زمنية واحدة وحتى عند فجوتين زمنيتين، على الرغم من وجود تغذية مرتدة فيما بينهما، واحدى التفسيرات لذلك هو أن المصارف تحدد عرضها وسياستها الائتمانية بالعادة بناءً على مستوى اداء القطاعات الاقتصادية وعلى وضعها وادائها السابق، أي أنها تمنح التسهيلات للقطاعات القائمة وتتجنب تمويل الاستثمارات الجديدة لما في ذلك من خفض للمخاطر حيث تركز سياستها في تسهيلات الجاري مدين والقروض الاستهلاكية والحكومية، دون ان تغامر في منح التسهيلات الاستثمارية طويلة الاجل.

كما يبرز التحليل، ان الاستثمار الخاص أكثر جوهرية من تأثير الودائع عليها على الرغم من وجود تغذية مرتدة بين المتغيرين عند فجوة زمنية واحدة، اما عند فجوتين زمنيتين فان التأثير هنا في اتجاه واحد وهو التأثير الجوهري للاستثمار الخاص على الودائع، في حين لا يوجد هناك تأثير جوهري للودائع على الاستثمار الخاص، اي أن تأثير الودائع على الاستثمار الخاص هو على المدى القصير وليس على المدى الطويل.

كما اظهرت نتائج تحليل المرونة قدرة النظام المصرفي على جذب الموارد المالية بإطراد على شكل ودائع تحت الطلب وودائع توفير وودائع آجلة، حيث يعتبر النظام المصرفي منافس للاستخدامات الأخرى للنقود في اطار مفاضلة الفرص البديلة، الا انه على الرغم من مرونة في استجابته الاستثمار للتغير في معدل اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي، الا أنه بسبب ظروف عدم الاستقرار حالت دون التوسع في منح التسهيلات الائتمانية طويلة الاجل وحتى متوسطة وقصيرة الأجل كون ذلك يخضع لاعتبارات إستراتيجية المصارف القائمة على ادارة الأصول والخصوم وادارة مخاطر السيولة المترتبة على ذلك، الامر الذي يجعل العلاقة بين جذب الودائع والاستثمارات علاقة عكسية وليست طردية.

على الرغم من التطور النسبي الذي شهده معدل شبه النقود الى الناتج المحلي الاجمالي في السنوات الاخيره، الامر الذي يعكس مدى قدرة المصارف على الاحتفاظ بهذه الموارد المالية اطول فترة ممكنة، الا ان العلاقة العكسية مع الاستثمار تظهر وجود قصور في إعادة ضخ المدخرات التي تم تعبئتها لتمويل الاقتصاد والعمليات الاستثمارية وذلك يعود الى الاسباب الموضوعية المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي وعدم نضوج البيئة الاستثمارية، ولكون بطئ عمليات التوسع الاستثماري يؤدي الى الاحتفاظ بمعظم الاحتياطات والارباح والارصدة لدى المصارف كودائع اجله لانعدام الفرص الاستثمارية من ناحية، ولكون الفائدة المصرفية في ظل الظروف المتقلبة افضل الخيارات، والعكس صحيح.

كانت الاستثمارات حساسه للتراجع الذي حصل في التسهيلات الائتمانية وذلك بسبب تدهور الاوضاع السياسية بسبب الانتفاضة ودور الاغلاق والحصار في تعميق الازمات الاقتصادية، في حين أثر ذلك في تعميق اهتمام المصارف نحو تمويل القطاعات والمجالات الاقل خطراً عبر زيادة درجه تقنيها لمنح التسهيلات الائتمانية نظراً لارتفاع معدلات المخاطرة في الاستثمارات. الا أن نتائج تحليل المرونة تظهر بوضوح أن رفع نسبة التسهيلات الائتمانية من الناتج المحلي الاجمالي من شأنها أن ترفع من مدى مساهمة المصارف التجارية في فلسطين في تمويل وتعزيز الانشطة والمشاريع التنموية الاقتصادية والاستثمارية، إذ تجدر بنا الاشارة هنا الى ان حجم ما يتم منحه كتسهيلات ائتمانية من قبل المصارف العاملة في فلسطين للمقيمين يعادل تقريباً متوسط حجم الودائع الجارية، في حين تفضل المصارف توظيف المدخرات الاجلة والتوفير، ذات الاهمية في الاستثمارات طويلة الأجل في الخارج لوجود مردودات افضل أو لإنخفاض المخاطر.

يظهر التحليل وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الخاص ومعدل صافي الاصول الاجنبية كنسبة من الودائع، نظراً لوجود عوائق موضوعية امام زيادة مدى مساهمة المصارف التجارية في تمويل الاستثمارات وتدعيم رؤوس الاموال المحلية الامر الذي يدفعها للعمل كقناة لتمير الموارد المالية المحلية وتسرب رؤوس الاموال الوطنية عن طريق تجميعها واستثمارها في الخارج في ظل عجز المصارف عن اكتشاف القطاعات الاقتصادية المحلية ذات العجز المالي والعائد المجزي وتمويلها، وهو يعبر عن الجوانب السلبية لدى القطاع المصرفي في اكتشاف الفرص المجزية في الاقتصاد الفلسطيني وهو امر يؤدي الى تعميق مشاكل قطاع الاستثمار في فلسطين. فإن ذلك يعني اضطرار المصارف الى توظيف فائض العرض المحلي في الخارج، كون ان العوامل الاخرى السائدة في السوق الفلسطينية مثل عدم توفير البيئة الاستثمارية التي تم مناقشتها في موقع متقدم من الرسالة، ووجود العوامل البديلة للائتمان (الائتمان التجاري والمساعدات الخارجية) وغبرها من العوامل، كل ذلك يقود الى انكماش الطلب وحدوث فائض في العرض، ناهيك عن طبيعة السياسات الائتمانية المتحفظة وسياسات تقنين الائتمان التي

تتناسب طردياً مع عدم الاستقرار وارتفاع درجة المخاطر في ظل حالة عدم التاكيد التي تحيط باتخاذ القرارات والسياسات الائتمانية من قبل المصارف العاملة في فلسطين.

كما اظهرت نتائج التحليل اهمية التركيز على توجيه الجهود نحو تنمية محفزات الطلب على الاستثمار من خلال تدعيم البيئة والبنية التحتية الاستثمارية وخصوصاً في النواحي التي تم مناقشتها في موقع اخر من هذه الدراسة، جنباً الى جنب مع زيادة التسهيلات المترافقة مع تفعيل السياسات الائتمانية بما يتيح التخصيص والاستخدام الامثل للمصادر المالية التي يتحكم بها الجهاز المصرفي في تعزيز الاستثمار الخاص ، نظراً لوجود تغذية مرتدة بينهما.

من الواضح ان دور السياسة الائتمانية في تحفيز الاستثمار سيبقى مرهوناً بالضغوطات والعوامل العديدة التي تتحكم بالبيئة الاستثمارية في فلسطين، والتي تعمل على الحد من تأثيره ودوره في هذا المجال، وعلى العكس فان دوره حسبما اشار التحليل وصل في بعض الاحيان الى حد الدور السلبي، الامر الذي يفرض القيام بخطوات عملية لتصحيح مساره الحيوي وتنشيط دوره في تمويل وتحريك العملية الاستثمارية، كون هذا القطاع الان مثقل بالسيولة، بل اصبح وسيطاً لتسرب المدخرات الوطنية الى الخارج، الامر الذي يتطلب ايجاد السبل الكفيلة بتحويله نحو سياسات التمويل متوسطة وطويلة الاجل وضرورة اتخاذ السبل الكفيلة بضرورة تقبل القطاع المصرفي بمسؤوليته الاجتماعية حيث يكون النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمار والمشاريع المحلية على رأس اولويات سياسته الائتمانية.

خطت سلطة النقد الفلسطينية خطوات واسعة باتجاه وضع التشريعات والتعليمات المصرفية التي تتوافق مع المستجدات والاعراف والمعايير المصرفية الدولية، وقامت بتطوير جهازها الرقابي وانظمة معلوماتها عبر ادخالها تقنية اداء التقرير المصرفي الموحد القائم على اساس نظام الانذار المبكر في تحديد مواطن المخاطر كما لديها "وحدة المخاطر الائتمانية" التي تتولى تجميع البيانات الائتمانية وتزويد المصارف بها حول العملاء المقترضين لمبالغ تزيد عن \$10000 والشيكات الراجعة والحسابات محدودة التصرف بهدف مساعدتها في اتخاذ قراراتها بمنح

التسهيلات الائتمانية، وتعمل على تطوير منهجيتها في حل مشاكل المصارف وتعميق دور أسلوب الاقتناع الادبي عبر التنسيق والتشاور مع وحدات القطاع المصرفي في فلسطين لتعميق وترسيخ اسس العمل المصرفي المهني بهدف ضمان استقرار هذا القطاع وتعزيز دوره، وقامت بالتعاون مع القطاع المصرفي بإنشاء معهد الدراسات المصرفية الهادف لتأهيل وتدريب الكوادر المصرفيين، الا ان الارتقاء بدور السياسة الائتمانية وزيادة دور المصارف في تدعيم الاستثمار والانتقال بالسياسة الائتمانية الى دور المؤثر يتوجب من الجهات المختصة ضمان الظروف لها بما يحقق لها الامان والربحية والسيولة وتوفير احتياجات المجتمع.

التوصيات:

1. أن الاستقرار السياسي وتحقيق السلام العادل وما يترتب عليه من تطورات في النواحي الامنية والسياسية والاقتصادية وفتح افاق التعاون مع الدول الاقليمية ومع باقي دول العالم، وحل المشاكل السيادية واستكمال التشريعات وتنسيق العلاقة بين الجهاز التشريعي والقضائي والتنفيذي، بمعنى ضرورة تخطي العوائق امام انجاز البنى الهيكلية للجهاز الاداري والقضائي والمالي والنقدي للسلطة الفلسطينية بالشكل الامثل والفاعل، كل ذلك سيكون عاملاً في زيادة وتفعيل دور المصارف وسياستها الائتمانية في تفعيل حركة الاستثمار وتدعيم دور القطاع الخاص الفلسطيني والتخلي عن طابع الحرص والحذر الذي تتسم به حالياً، مما يعزز من قدراته في مواجهة التنافس الذي سيفرضه هذا الاطار السياسي الهادف لجعل المنطقة سوقاً حرة، وهذا التحدي بحاجة لتكنولوجيا جديدة وجذب الاستثمارات والتوجه نحو المشاريع الثنائية والمتعددة الجنسيات.

2. ان تطوير دور السياسة الائتمانية يتطلب في البداية دراسة محددات الطلب على التسهيلات الائتمانية لتحديد النقاط المفصلية التي تشكل عائقاً امام قوى الطلب على الائتمان، والعمل على أن تصب السياسة باتجاه حل جذور المشكلات التي تواجهها هذه

المحددات، وذلك وفق استراتيجية تقوم على تنمية الاقتصاد الوطني وفق سياسات وتوجهات الخطط التنموية القومية بهدف النهوض بحركة الاستثمار .

3. أن اي نهوض بالسياسة الائتمانية يتطلب وجود سياسات وخطط تنموية تقوم على توفير الظروف الموضوعية و ايجاد السبل والحلول لتخطي العقبات المتعلقة بمستوى نضوج البيئة الاستثمارية. الامر الذي يحفز الطلب على التسهيلات الائتمانية ويشجع المصارف على زيادة العرض الائتماني والحد من تسريب المدخرات سعياً وراء الامان والربحية.

4. المضي قدماً في تشجيع دمج المؤسسات المصرفية بهدف ايجاد مؤسسات مصرفية كبيرة ذات كفاءة وقدرة على اداء دورها في تلبية وتحفيز الطلب الاستثماري، كون التضخم في عدد الوحدات المصرفية في اقتصاد صغير كالاقتصاد الفلسطيني يؤدي الى خلق منافسة حادة تعمل على تقليل هوامش الربحية والدفع بالمصارف الى ممارسات بعيدة عن اسس العمل المصرفي السليم ويؤدي بها الى تركيز نشاطها على التسهيلات قصيرة الاجل وسريعة الدوران بما يضمن لها تحقيق العائد السريع وتغطية الخسائر والتكاليف التي تلحق بها نتيجة هذه السياسات.

5. توفير الكفالات الحكومية لبعض انواع التمويل والمضي قدماً في انشاء مؤسسة لضمان الودائع و ايجاد صندوق او صيغة تشمل ترتيبات محددة بهدف ضمان تأمين المشاريع

الاستثمارية التي تحظى بدعم واهمية محورية في العملية التنموية أو التأمين على القروض الممنوحة لها ضد مخاطر عدم الاستقرار وتطوير صيغة مناسبة لتمويل الصادرات والتأمين عليها، الامر الذي يحفز مختلف اطراف العلاقة الاستثمارية على الابداع وطلب التسهيلات ومنح الائتمان.

6. تشجيع المصارف على التعاون مع القطاع الخاص والجهات الرسمية بهدف انشاء دوائر و/او مؤسسات تعنى بدراسة فرص الاستثمار و/او تدعيم وتطوير القائم منها والتنسيق

بين جهودها، بحيث يتم ردها بكفاءات عالية وقدرات تسويقية متميزة تهتم بدراسة فرص الاستثمار في المشروعات المختلفة ودراسة جداولها بما يشجع المصارف على الاستثمار طويل الاجل.

7. اعادة التفكير بالقيود المفروضة على دخول المصارف لسوق الاستثمار المباشر بما لا يمس بمعايير الامن والسلامة المصرفية عبر تشجيعها او اجبارها على تعزيز رؤوس اموالها (الدمج بديل عملي هنا) وتشجيعها للانتقال من دور المقرض للمشاريع الاستثمارية الجديدة الى دور الشريك فيها.

8. ان لعب السياسة الائتمانية دور اكبر وفاعل في تمويل الاستثمار يتوقف على تسريع عملية التنمية والانتقال من والى الصناعات والقطاعات المتكاملة افقيا وعموديا، والتجديد والنقل التكنولوجي للقطاعات القائمة والجديده ومدى تعزيز الدور التنافسي للاقتصاد الفلسطيني ومدى قدرة الجهات المختصة في الاستفادة من اتفاقيات التعاون والتجارة التي وقعتها مع اوروبا والولايات المتحدة.

9. النظر بجدية لادخال وتطوير وتسهيل اصدار وتداول الادوات المالية كشهادات الايداع والسندات الحكومية والكمبيالات واسناد القرض والاوراق التجارية وتشجيع سياسة القروض المجمعمة، الى جانب ضرورة ايجاد شباك خصم لها، وزيادة دور الجهاز المصرفي التنظيمي والتمويلي والاستثماري بها، بما يشجع ويسهل عملية الاستثمار الحقيقي.

10. أن عدم وجود عملة وطنية يحد من اي دور او تأثير فاعل للسياسة النقدية والائتمانية في التأثير على الائتمان وضبطه، كما أن عملية حصر التعامل بأي من العملات المتداوله حالياً من شأنه أن يؤدي الى كشف المصارف ليس لاطار الائتمان فقط بل لاطار الصرف مما قد يلحق الضرر بالجهاز المصرفي حيث يجب هنا اخذ اسعار الصرف ومراكز الفجوات والمخاطر المرتبطة بها بعين الاعتبار.

11. توجيه الجهود نحو ترسيخ الثقافات المصرفية الحديثة، وتعميق برامج التدريب العملي المتعددة، مما يساهم في خلق القدرات والكفاءات مما يكسبها بعدا اعمق لفهم اهمية المصارف ودورها في تمويل الاستثمارات وسد حاجات القطاع الخاص والمشاريع الاقتصادية باحتياجاتها التمويلية حيث تعزز الخدمات المصرفية بالخدمات الارشادية في مجالات الاستثمار.
12. أن النهوض بدور السياسة الائتمانية في الاستثمار يتطلب الخروج من النطاق التقليدي المتمثل بالتركيز على تمويل رأس المال العامل، بل يتطلب الامر ايجاد الوسائل الكفيلة لتطوير توجهات المصارف نحو تقديم التمويل طويل الاجل الذي يلبي طموحات رجال الاعمال الراغبين في اقامة مشروعات كبيرة تفوق موارهم المالية.
13. ضرورة التحول من فلسفة السياسة الائتمانية القائمة من التركيز على الشخصية الى التركيز على المشروع والغاية ، وهذا لا يتناقض مع العوامل الواجب مراعاتها عند منح الائتمان المتمثلة بعوامل FIVE C's (الشخصية Character - القدرة المالية- Capacity رأس المال Capital- رأس المال - الضمانات Collateral- الظروف الاقتصادية العامة Conditions).
14. تطوير مهنة التدقيق المحاسبي مهنياً وقانونياً، بما يضمن عكس الوضع والمركز المالي الصحيح والدقيق للشركات والمشاريع الاستثمارية مما يساعد على اتخاذ القرار الائتماني الصحيح، والسعي الحثيث لاجاد حلول لمسح وتسجيل الاراضي.
15. تكاتف الجهود بين السلطة الوطنية وسلطة النقد الفلسطينية والبنوك المحلية والقطاع الخاص لإنشاء مصارف استثمارية متخصصة في المجالات الصناعية والزراعية والاسكان وتشجيع القروض التجمعية وقروض ما بين البنوك في تمويل وتعزيز الاستثمار في هذه المجالات، وبما لا يؤثر على القدرات التنافسية للقطاع المصرفي التجاري

واعتقاد هوامش ضمان تخدم عملية التوسع في الاقراض للقطاعات الانتاجية، خاصة
الزراعة والصناعة مع مراعاة عدم تعريض اموال المودعين للمخاطر.

الملاحق والجداول

قائمة المراجع

المراجع الاجنبية:

Ahmed, Syed-M and Ansari, Mohammed I : *Financial Development in Bangladesh- A Test of the McKinnon-Shaw Model*. In: **Canadian Journal of Development Studies** 16(2)/1995, 291-302.

Ahmed, Syed-M and Ansari, Mohammed I: *Financial Sector Development and Economic Growth: The South-Asian Experience*. In: **Journal of Asian Economics**, Vol.9(3)/1998, 503-17.

Basele Committee on Banking Supervision: **Core Principles for Effective Banking Supervision**. Basle 1997

Champ, Bruce & Freeman, Scott: **Modeling Monetary Economies**. John Wiley & Sons, Inc. Canada 1994 .

Charitonenko, Stephanie: **Analysis of the Policies, Laws, Regulations, and Supervision Practices Affecting the Environment for Microfinance in the West Bank and Gaza**. Chemonics International, Inc. 2001.

De la Fuente, Angel and Marin, Jose Marias: **Innovation, Bank Monitoring and Endogenous Financial Development**. Universitat Pompeu Fabra Working Paper, No.59/1994.

Demetriades, Panicos and Luitel, Kul B: *Financial Development, Economic Groth and Banking Sector Controls: Evidence from India*. In: **Economic Journal** 106(435)/1996, pp. 359-74.

Demirguc,-Kunt, Ash and Ross Levine: *Stock Market Development and Financial Intermediations*. **The World Bank Review**, Vol. 10/ May 1996, PP. 291-321.

Dipendra, S. and Joseph, M: **Financial Development and Economic Growth: The Case of Eight Asian Countries**. n.p. 2000

Fabozzi, Frank & Modigliani, Franco: **Capital Markets, Institutions and Instruments**. Prentice-Hall, Inc., New Jersey. 1992.

From internet web sites: **Interest rates, savings and investment**, by Harcourt Brace & Copany, 1999.

From Internet web sites: Agenor, Pierre- Richard: **The Financial System, Money Demand, and Monetary Policy**. World bank. N.d.

- GOLDSMITH, R. W.: **Financial Structure and Development**, Yale University Press, New Haven. 1969
- Greenwood, J., and B. Jovanoovic: *Financial Development, Growth and the Distribution of Income*. In: **Journal of Political Economy**, Vol. 98/1991, pp.1076-1107.
- Griffith, W and others: **Learning and Practicing Econometrics**, by John Wiley & Sons inc., USA. 1993.
- GUPTA, K.L.: **Financial and Economic Growth in Developing Countries**, Croom Helm, London. 1984
- Gursoy, C. T and Al-Aali H.: **Causal Relationships Between Financial and Economic Development in Gulf Countries**, Dogus University and Arab Banking Corporation .
- Havrilesky, Thomas & Boorman, John: **Current Issues in Monetary Theory and Policy**. AHM Publishing Corporation, USA. 1978.
- Hester, Donald & Pierce, James: **Bank Management and Portfolio Behavior**. New Haven and London, Yale University Press. 1975.
- Hester, Donald (1962). **An Empirical Examination of A commercial Bank Loan Offer Function**. Cowles Foundation Paper 176/1962.
- Johnson, O .: *Credit Controls as Instruments of Development Policy in the Light of Economic Theory*. In: **Journal of Money, Credit and Banking**, Vol.6, no.1/(Feb. 1974), pp. 85-99, Ohio State University Press.
- Khatkhate, D.R. & Villanueva D. P.: *Operation of Selective Credit Policies in Less Developed Countries: Certain Critical Issues*. In: **World development**, Vol.6, no. 7/8(July-Aug.1978), pp. 79-90.
- King, Robert G and Levine, Ross(1993): *Finance, Entrepreneurship and Groth Theory*. In: **Journal of Monetary Economics** 32(3)/1993, pp.513-42.

- Kwan, Andy C. Wu, Yangru and Zhang, Junxi: *An Exogeneity Analysis of Financial Deeping and Economic Growth: Evidence from Hong Kong, South Korea and Taiwan*. In: **Journal of International Trade and Economic Development**, 7(3)/ 1998, pp.339-54.
- Levine, Ross and Zervos, Sara: *Stock Markets, Banks and Economic Growth*. In: **American Economic Review**, 88(3)/ 1998, pp.537-558.
- Levine, Ross: *Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda*. In: *Journal of Economic Literature*, 35(2)/1997, pp.688-726.
- Levine, Ross: *The Legal Environment, Banks, and the Long-Run Economic Growth*. **Journal of Money Credit and Banking**, 30(3)/1998, pp.596-613.
- Lucas, Robert E: *On the Mechanics of Economic Development*. In: **journal of Monetary Economics**, 22(1)/ 1988, pp.3-42.
- MCKINNON, R. I: **Money and Capital in Economic Development**. Brookings Institution, Washengton, DC. 1973.
- M'rad, Fatma and Crefed: **Financial Development and Economic Growth: Time Series Evedence from South Mediterranean Countries**. (n.p). (n.d).
- Nkusu, Mwanza: *Interest Rates, Credit Rationing, and Investment in Developing Countries*. IMF. 2003.
- Porter, Richard C: *The Promotion of the Banking Habit and Economic Development*. In: **Journal of Development Studies**, 2(4)/1966, pp.346-366.
- Robinson, Joan: *The Generalization of the General Theory*. In: **The Rate of Interest, and other essays**. London: Macmillan. 1952. pp.67-142.
- Roubini, Nouriel and Sala-I-ZMartin, Xavier: *Financial Repression and Economic*. In: **Journal of Development Economics** 39(1)/1992, pp.5-30.

Schumpeter, Joseph A.(1912), “**The Theory of Economic Development**”, Translated by Reduevs Opie, Cambridge Mass, Harvard University Press, 1934.

SHAW, E. S.: **Financial Deeping in Economic Development**. Oxford University Press, New York/London. 1973.

SHAZAM **User's Reference Manual Version 7.0**, McGrw-Hill, 1993.

Spears, Annie: *The Role of Financial Intermediation in Economic Growth*. **In Sub-Canadian Journal of Development**, 13(3)/1992, pp.361-380.

Thomas, P. Fitch: **Dictionary of Banking Terms**, by Barron's Educational Series. Inc., USA. 2000.

SPSS User’s Manual software program. 2002.

Wachtel, Paul and Rousseau, Peter: *Financial Intermediation and Economic Growth: A Historical Comparison of the United States, United Kingdom, and Canada*. In: **Anglo-American Financial Systems: Institutions and Markets in the Twentieth Century**, edited by **Michael D. Bordo and Richard Sylla**. 1995 pp.329-81. Burr Ridge, IL: Business One Irwin.

Wilson, Rodney: **Banking and Finance in the Middle East 1999**. Financial Times Business Ltd., London. 1998.

المراجع العربية:

- الالفي، أحمد: الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الاسكندرية 1997.
- البنك الدولي. خيارات السياسات طويلة الامد للاقتصاد الفلسطيني-ملخص، مكتب الضفة الغربية وغزة، تموز 2002.
- أبو الرب، محمود: تكلفة الخدمات البنكية في فلسطين-دراسة تحليلية، نابلس: مركز تطوير القطاع الخاص، تشرين أول 2001.
- التميمي، تيسير: "قراءة مقارنة لترتيب البنوك العاملة في فلسطين لعام 2001-2002". مجلة "البنوك في فلسطين"، 23/ كانون ثاني 2004، ص13-24.
- التوني، ناجي: "الاصلاح المصرفي". مجلة المعهد العربي للتخطيط "جسر التنمية". العدد السابع عشر، الكويت ، أيار 2003.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الحسابات القومية بالاسعار الجارية والثابتة 1994-2000 ، رام الله 2003.
- الحسيني، فلاح والدوري، مؤيد: إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، عمان دار وائل للنشر 2000.
- الحمزاوي، محمد: اقتصاديات الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني واهم محدداته، الاسكندرية: منشأة المعارف 1997.
- الخوري، سمير وآخرون: تحليل وسياسات الاقتصاد الكلي: دراسة تطبيقية عن مصر، واشنطن صندوق النقد الدولي 1997.
- السيسي، صلاح: إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت 1998.
- القاضي، عبد الحميد: التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، القاهرة 1995.
- الكشي، د. عيد: تطور النظم المصرفية وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أفاق اقتصادية، العدد 86، الامارات العربية المتحدة 2001 - ص 65

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. **القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال،** كانون أول 1987.

النقيب، فضل: **الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع،** مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1999، الطبعة الثانية.

الوزير، فرج: **الائتمان المصرفي علماً وعملاً،** الاسكندرية: معهد الدراسات المصرفية/كلية التجارة/ جامعة الاسكندرية 1987.

الوقائع الفلسطينية. **قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002،** 41/6 تموز 2002.

أبو حسين، عدنان إبراهيم علي: **دور الجهاز المصرفي الفلسطيني في التنمية الاقتصادية.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية 2001.

أرشيد، عبد المعطي وجودة، محفوظ: **إدارة الائتمان،** عمان: دار وائل للنشر 1999.

أشئية، محمد وآخرون: **الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية،** بكدار، رام الله 1999.

حامد، أسامة: **النظام المصرفي الفلسطيني: الواقع والامكانيات،** رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) 1996.

حداد، أمين: **"أثر (بازل II) على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".** مجلة "البنوك في فلسطين"، 23/ كانون ثاني 2004، ص 28-32.

حمدان، زياد أحمد علي: **واقع التمويل في الصناعة الفلسطينية.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس 2001.

رمضان، زياد و جودة، محفوظ: **إدارة البنوك،** عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع والطباعة 1996.

سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الابحاث والسياسات النقدية. **التقرير السنوي - العدد 4،** رام الله 1998.

سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الابحاث والسياسات النقدية. **النشرة الاحصائية - اعداد مختلفة،** رام الله.

سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الرقابة على البنوك. دليل تقرير الدخل والايوضاع المالية،
2002.

صندوق النقد العربي. تقرير الاداء الاقتصادي العربي الموحد، 2003.

عاشور، يوسف: أفاق النظام المصرفي الفلسطيني، فلسطين 2003.

عبد الكريم، نصر وآخرون: مصادر تمويل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير المالية،
رام الله: منتدى ابحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين 1998.

عطية، عبد القادر: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية: الدار الجامعية
1998.

علي، عبد المنعم السيد: دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الاسواق المالية في
البلدان العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الطبعة الاولى 1998.

فولكرتس، ديفيد وآخرون: نحو إطار للاستقرار المالي، قسم الترجمة العربية لدى صندوق النقد
الدولي، 1998.

مطر، محمد: التحليل المالي والائتماني، عمان: دار وائل للنشر 2000.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس. المراقب الاقتصادي العدد 10. رام الله
2004.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس. المراقب الاقتصادي العدد 8، رام الله
2001.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس. المراقب الاقتصادي العدد 9. رام الله
2002.

مكحول، باسم: الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة وقطاع غزة، رام الله: ماس 2002.

ملاك، وسام: النقود والسياسات النقدية الداخلية، بيروت: دار المنهل اللبناني 2000.

<http://www.pcbs.org> موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

www.pma-palestine.org موقع سلطة النقد الفلسطينية على شبكة الانترنت

<http://www.industry.gov.ps/indexA.htm> موقع وزارة الصناعة الفلسطينية

ناصر، يوسف: مشاريع الاعمال الصغيرة في الضفة الغربية: طبيعتها وشروط نجاحها، رام الله: منتدى ابحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين 1999.

هيكل، عبد العزيز: موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، بيروت: دار النهضة العربية 1985.

Impact of Commercial Banks' Credit Policy on Private Investment in Palestine

**Prepared by
Jaser Mohammed Sai'd Al-Khalil**

**Supervised by
Prof. Basim Makhool**

Abstract

This thesis aimed at studying the credit policy of the operating commercial banks in Palestinian Territories. Moreover, this study aimed at finding its links and correlation with private investment as well as its impact on investment development and trends.

Furthermore, this study aimed at finding out answers for following study's key issues, in order to improve the hypothesis that the Commercial Banks' Credit Policy has impact on Private Investment in Palestine:

- ✓ What the concepts, determinants and aspects of the credit policy and its role to manage the risks and its impact on banking performance?
- ✓ What are the important determinants of the credit's supply and demand, whether in general level or on Palestine?
- ✓ What is the role of the credit policy of the operating commercial banks in Palestine in supporting and directing the private investments?
- ✓ What are the determinants and the relationships between credit policy and the private investment? And how to measure it?

- ✓ What are the mathematical and econometric models that are used for studying and analyzing these relationships? What is the possibility of implementing it on Palestinian reality?
- ✓ To what extent the credit policy is participating in determining the level, concentrations and structure of the private investment?
- ✓ What are the needed approaches to support the positive aspects and to develop the corrective actions?

To achieve the purpose of this study, the researcher used off-site research and analysis mode, which is based on periodic reports issued by Palestine Monetary Authority (PMA), official Statistics of Palestine Central Bureau of Statistics (PCPS), Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), UNDP's publications and Arab Monetary Fund's reports as well as circulars, regulations and instructions that were issued by PMA or other related parties, which impact the credit facilities' demand and supply.

In addition, to the descriptive analytical approach, the researcher applied other quantitative analytical approaches, such as: means compare model, elasticity analytical model, sample regression model, multi-regression model and Granger-causality model. The SPSS and Shazam software analytical programs were used to apply these models.

This study concludes to the necessity of focusing on orienting the efforts to promote and induce the demand on investments. This goal needs real support for investment and infrastructure. It also needs increasing the credit facilities and active credit policy, in a way that allows optimal use and allocation the fund resources to support private investment, as a result of the feedback relationship between these variables.

The credit policy role for inducing investment is subject to various factors that command investment environment in Palestine and leads to limiting its developmental role in that respect. However, the credit policy has some negative effect on investment, as this study showed. This has negative impact on the credit policy vital direction and its funding role to motivate investment process. Whereas, banking sector is over liquid, it became as a channel to bleed the national savings. Related parties that are concerns with this issue did not worked enough to find out approaches to lead its activities toward medium and long term funding policy as well as banking sector did not play its economic- social role, as needed, as the economic development, and supporting the local investments are not included on its credit policy priorities, as well.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

**Impact of Commercial Banks' Credit Policy
on Private Investment in Palestine**

Prepared by
Jaser Mohammed Sai'd Al-Khalil

Supervised by
Prof. Basim Makhool

*Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master
in Economic Policy Management, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah
National University, Nablus, Palestine.*

2004